

الفصل الثاني

خريطة الأحزاب السياسية



التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
الأحزاب
الوطني الديمقراطي
العمل
الوفد
الأمة
مصر الفتاة
الحضر
الاتحاد الديمقراطي
مصر العربي الاشتراكي
الشعب الديمقراطي
العربي الديمقراطي الناصري
العدالة الاجتماعية
التكامل الاجتماعي
الوفد القوموي
مصر ٢٠٠٠
الجبل الجديد
حزب الند الليبرالي
الحزب الدستوري الديمقراطي الحر
حزب السلام الديمقراطي
حزب شباب مصر
حزب المحافظين
الحزب الجمهوري الحر
حزب الجبهة الديمقراطية

obeyikan.com

الخريطة الحزبية وسماتها الرئيسية

رغم تبني النظام السياسي للتعددية السياسية في مصر في منتصف السبعينيات إلا أن نطاقها بدأ محدوداً، وتزايدت محدوديته باستمرار حتى أصبح النظام أقرب إلى نظام الحزب الواحد منه إلى نظام التعدد الحزبي نتيجة هيمنة حزب الحكومة على معظم مقاعد البرلمان وعلى وسائل الإعلام.

وقد أدى ذلك إلى تقزيم الأحزاب المسموح بنشاطها قانوناً، وتهميش كل تأثير لها، وتحجيم البدائل التي تطرحها، ومن ناحية أخرى فإن تضيق فرص المشاركة أدى إلى وجود تيارات وقوى سياسية فاعلة في المجتمع خارج إطار الشرعية أهمها التنظيمات الشيوعية والتجمعات الناصرية والجماعات الإسلامية. وقد أدت السياسات الحكومية تجاه الأحزاب الشرعية إلى تمكين تيار الإسلام السياسي من تكثيف حضوره السياسي في معظم المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون أن يكون له حزب يعبر عنه، فثمة من ثم على حساب القوى السياسية الأخرى شرعية وغير شرعية مما كان له أثر واضح على شكل خريطة الأحزاب السياسية والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية.

يوضح الشكل رقم (١) الخريطة الحزبية في مصر

شكل رقم (١): الخريطة الحزبية في مصر

م	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضع الحزب
١	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٢	الأحرار	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
٣	الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٤	العمل	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
٥	الوفد ^(*)	١٩٧٨	حكم قضائي بعودة الحزب عام ٨٣	موجود
٦	الأمة	١٩٨٣	حكم قضائي	موجود
٧	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائي	مجمد
٨	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
٩	الاتحاد الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
١٠	مصر العربي الاشتراكي ^(١)	١٩٩٢	حكم قضائي بعودة الحزب	مجمد
١١	الشعب الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١٢	العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي	موجود

(*) حزب الوفد الجديد، تم تجديده نشاطه في ٢٢ يونيو ١٩٧٨ بعد قيامه بأشهر قليلة نتيجة الصدام مع

لرئيس السادات ثم عاد واستأنف نشاطه في نوفمبر عام ١٩٨٣ بحكم محكمة.

(١) عاد حزب مصر العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٧٦، بحكم المحكمة عام ١٩٩٢.

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

رقم	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضع الحزب
١٣	العدالة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائي	مجمد
١٤	التكامل الاجتماعي	١٩٩٥	حكم قضائي	موجود
١٥	الوفاق القومي	٢٠٠٠	قرار لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
١٦	مصر ٢٠٠٠	٢٠٠١	حكم قضائي	موجود
١٧	الجيل الجديد	٢٠٠٢	حكم قضائي	موجود
١٨	حزب الغد الليبرالي	٢٠٠٤	قرار لجنة شؤون الأحزاب	موجود
١٩	الحزب الدستوري الاجتماعي الحر	٢٠٠٤		موجود
٢٠	حزب السلام الديمقراطي	٢٠٠٤		موجود
٢١	حزب شباب مصر	٢٠٠٥		موجود
٢٢	حزب المحافظين	٢٠٠٦		موجود
٢٣	الحزب الجمهوري الحر	٢٠٠٦		موجود
٢٤	حزب الجبهة الديمقراطية	٢٠٠٧		موجود

ومن أهم ملاحظاتها أن هذه الخريطة تتكون في بداية عام ٢٠٠٨ من ٢٤ حزبا هي:

الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب الأحرار، حزب العمل، حزب الوفد، حزب الأمة، حزب مصر الفتاة، حزب الخضر، حزب الاتحاد الديمقراطي، حزب مصر العربي الاشتراكي، حزب الشعب الديمقراطي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب العدالة

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

الاجتماعية، حزب التكافل الاجتماعى، حزب الوفاق القومى، حزب مصر ٢٠٠٠، حزب الجيل الجديد. حزب الغد الليبرالى، الحزب الدستورى الاجتماعى الحر، حزب السلام الديمقراطى، حزب شباب مصر، حزب المحافظين، الحزب الجمهورى الحر، حزب الجبهة الديمقراطية.

ويمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى أحزاب رئيسية وأحزاب صغيرة وسوف يكون معيار هذا التقسيم هو ما استقر عليه الرأى من أن الأحزاب الصغيرة هى التى لا تشارك فى الانتخابات البرلمانية أو تشارك بعدد محدود جداً من المرشحين ولم يفز أى من مرشحيها بعضوية مجلس الشعب منذ تأسيسها حتى الآن. وتعود أهمية هذا المعيار إلى أنه محصلة لمعايير أخرى تعتبر حاسمة فى التمييز بين الأحزاب وهى ضرورة توفر مقومات أساسية فى الحزب السياسى بالإضافة إلى البرنامج السياسى ولائحة النظام الأساسى على رأسها:-

١- بناء تنظيمى مستقر، تمتد قاعدته إلى الوحدات الأساسية فى مواقع التجمع الجماهيرى والسكنى عبر مستويات وسيطة إلى مركز قيادى واحد يوجه هذا البناء التنظيمى وينسق أنشطته ويوحد نضاله السياسى.

٢- قواعد محددة للعلاقات الداخلية تنظم عضوية الحزب فى إطار مؤسسى وبقدر نضج الوضع المؤسسى للحزب بقدر ما يستطيع القيام بدور أكبر فى المجتمع.

٣- عضوية حزبية واسعة تعكس وتجسد التكوين الاجتماعى القائم فى المجتمع من مثقفين وفتات وسطى وعمال وفلاحين وأصحاب أعمال حسب التوجهات الاجتماعية للحزب، وأن تتواجد هذه العضوية فى مختلف المواقع وتغطى جغرافياً الوطن كله.

٤- كادر قيادي يجمع في صفوفه فعاليات متنوعة فكرية وسياسية وجمهورية، فضلاً عن تمثيل كل الأجيال والقوى الاجتماعية والمناطق الجغرافية فيجسد الحركة الجماهيرية على مستوى البلاد.

٥- نشاط منتظم في مؤسسات المجتمع المدني.

٦- موارد مالية كافية لممارسة نشاط سياسي وجمهيري متزايد يمكن الحزب. ويقدر ما تتوفر للحزب هذه المقومات الستة فإنه يكون مهيباً للقيام بدور سياسي وجمهيري أكبر، أما إذا غابت هذه المقومات أو بعضها فإنها ستؤثر سلباً على نشاطه ودوره في المجتمع.



أولاً: الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم

■ معضلات الحزب الحاكم:

- الدكتاتورية السياسية والليبرالية الاقتصادية

- الحكم الفردي والمؤسسات

- الفكر الجديد في وعاء التورث

- الرهان على الرئيس والمستقبل الغامض

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل عند الكثير من المحللين والسياسيين، وضع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منفرداً في مصر منذ نشأته قبل ثلاثة عقود. ولكن من المؤكد أنه الحزب الذي استطاع أن ينفذ جزءاً كبيراً من أجندة اللبرلة الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية والتجارية الدولية في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، بما في هذا فتح السوق الوطنية على الأسواق المالية والنقدية والتجارية العالمية، والتخلي عن برامج التصنيع الوطنية ووظائف الرعاية الاجتماعية التي كان يقوم بها نظام يوليو، فضلاً عن الصلح مع إسرائيل - حتى لو كان السلام بارداً- والتماشي مع بناء شرق أوسط جديد يقوم على تشابكات المصالح في إطار الجغرافيا الاقتصادية كبديل عن حقائق الجغرافيا السياسية والثقافية المؤهلة لقيام نظام إقليمي.

وهو أيضاً الحزب الذي تكفل من خلال استبداده بالسلطة بإضعاف وتصفية تيارات المعارضة اليسارية والقومية المناوئة للهيمنة الامبريالية.

لكن في المقابل يمكن وضع الحزب الحاكم - بامتياز - في مصاف الأحزاب

الدكتاتورية، ولكنه يمثل لونا خاصا منها، فهو لا يقوم على أيديولوجية متماسكة مثل حال الأحزاب الفاشية أو الشيوعية أو الدينية والعرقية عندما تمسك بالسلطة، وإنما هو الحزب الذي أنشأته السلطة «على عينها» وتتداخل مستوياته مع المستويات الحكومية، ويرتبط بشخص رأس السلطة ومؤسسة الرئاسة في المنشأ والممارسة والمآل، كما تعد سياسة شراء الولاء أو «الزبونية السياسية» من أهم آليات حماية وبناء وتبادل المصالح الفردية والجماعية داخله، ومن ثم فإن الممارسة كلها تجري في إطار من الفساد والعمل الحزبي الشكلي ذي الطابع الإداري والفني في أحسن الأحوال، وهكذا يصبح دور «حزب الحكومة» هو التبرير لتوجهات وممارسات الحكم مهما تغيرت، وبالأحرى هو أداة لتنفيذ السياسات وليس لصنعها.

ويكفي للتدليل على هذا تلك السلطات الحزبية الواسعة جداً التي يتمتع بها رئيس الحزب، ومنها: ترشيح الأمين العام للحزب - اختيار الأمناء العامين المساعدين من بين أعضاء الأمانة العامة وتحديد اختصاصاتهم - إضافة أعضاء إلى الأمانة العامة - اختيار أعضاء هيئة مكتب الأمانة العامة من بين أعضاء الأمانة العامة للحزب - إعادة تشكيل الهيئة العليا والمكتب السياسي والأمانة العامة على أن يُعرض قراره في هذا الشأن على أول مؤتمر سنوي أو عام - اختيار أمناء الأمانات المركزية من بين أعضاء الأمانة العامة - اختيار ممثلي الهيئة البرلمانية للحزب في مجلسي الشعب والشورى - ترشيح أعضاء المكتب السياسي الثمانية الذين يُنتارهم المؤتمر العام - اعتماد الهيكل التنظيمي وأساليب العمل التي تضعها الأمانة العامة .

من ثم لم تكن استراتيجيات القوى الغربية «الليبرالية» تجاه حزب كهذا تتعدى الصمت والضغط من أجل تعديلات تجميلية خجولة، مع الاحتضان إلى حد

القبول بالحزب كعضو مراقب في منظومة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، وفي مراحل متأخرة جرت الضغوط من أجل الإصلاح في إطار خطاب الديمقراطية المتضمن في مشروع المحافظين الجدد من أجل «قرن أمريكي جديد».

وقد نشأ الحزب الوطني بعد انتفاضة الحبز الشهيرة في مصر عام ١٩٧٧، وكان من توابعها دخول السادات بقوة في مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل برعاية أمريكية كاملة. وقد تأكد السادات من انهيار شعبية حزب مصر العربي الاشتراكي إلى حد اكتشاف أن لا قواعد شعبية له ذات فعالية، فقرر «أن ينزل بنفسه إلى الشارع الحزبي»، فأنشأ الحزب الوطني الديمقراطي في محاولة لانتحال تاريخ الحزب الوطني القديم أقدم الأحزاب المصرية. وعلى الفور «هرول» كل أعضاء حزب مصر تقريباً باتجاه الحزب الجديد، وقامت الأجهزة الأمنية بتسليم الحزب الجديد كل مقار وأرصدة ومؤسسات حزب مصر التي ورثها من الاتحاد الاشتراكي، التنظيم السياسي الأوحد لنظام يوليو.

ورغم أن السادات هو الذي أنشأ الحزب الوطني فهو حزب مبارك بامتياز حيث يقف على قمته منذ قرابة ثلاثة عقود. وسرعان ما اختفت فورة الحماس الديمقراطي والحديث عن التغيير الذي تحدته مؤسسة الرئاسة الجديدة بقيادة مبارك، واستمرت ذات العيوب التقليدية مثل اعتماد التعيين كالوسيلة الأساسية لاختيار الكوادر للمستويات القيادية وحتى الوسيطة، ومواكبة التغييرات في اللجان القيادية للتعديلات الوزارية، والتداخل الشديد بين الجهازين الحكومي والحزبي، والطابع الشكلي للمؤتمرات الحزبية التي يخصص جل وقتها لبيانات المسئولين دون أي مناقشات ذات مغزى.

وقد اتسمت أغلب فترات الحزب بضعف معدل دوران النخبة الحزبية، كما

سادت الارتباطات المصلحية وطغت على اختيار مرشحي الحزب للمجالس النيابية، ويكفي كمثال على هذا ما شهدته انتخابات مجلس الشعب في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ حيث نجح ٢١١ و١٦٨ على التوالي من الأعضاء المنشقين الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات كمستقلين، ثم أعادهم الحزب إلى عضويته بمجرد نجاحهم حتى تتحقق له الأغلبية البرلمانية المريحة بنسبة ٨٥٪ و ٧١,٥٪ على التوالي، ولم يجد الحزب غضاضة في هذا رغم ما به من عوار قانوني وأخلاقي.

ومنذ أواخر التسعينيات بدأ نجم جمال مبارك ابن الرئيس حسنى مبارك في البزوغ، وبدأت الرغبة في توريث المنصب الرئاسي في الظهور التدريجي. ويبدو أن «الحرس القديم» في البيروقراطية الحزبية والحكومة ومؤسسات سيادية قد نصحوا بالألا يسعى الوريث المنتظر إلى بناء حزب جديد في إعادة ستكون غير مقبولة لما حدث مع حزب مصر، فكان الحل هو تشكيل مجلس أعلى للسياسات يحقق لجمال مبارك التحكم تدريجياً في مقاليد الحزبية، وفي الوقت نفسه يظهر كطرف رئيسي في حزب حاكم ويتمتع بالخبرة السياسية.

ولفترة كانت التوازنات قلقة بين «الحرس القديم» وبين «رجال جمال مبارك» الذين أتى أغلبهم من رجال الأعمال الأثرياء جداً ولا توجد لهم - مثله - سابق خبرات سياسية. ولكن موجة تسخير الفعاليات الحزبية لمصلحة خطة التوريث كانت أقوى بالطبع من المصالح المستقرة للقيادات الأقدم. واحتاجت هذه العملية إلى تغطية إعلامية وبروباجندا سياسية قوية تصدى لتقديم الخدمات فيها طائفة من الأكاديميين - بعضهم كان له دور سياسي بارز في عهد عبد الناصر والسادات - إلى جانب نخبة من خبراء التسويق الإعلامي. وتمت العملية كلها في إطار إعادة بناء الحزب الحاكم تحت راية «فكر جديد».

ورغم أن الحزب يحاول استثمار الحديث عن الإصلاح للترويج لنخبته الجديدة، فإن كلمة «الإصلاح» نفسها تمثل نوعاً من الإدانة الضمنية لماضي الحزب القريب. غير أن الرغبة في تقديم القيادة الجديدة كانت أقوى بالطبع من هذه المحاذير. وبشكل مواز تم إنشاء أمانة والمجلس الأعلى للسياسات كي يهيمن على مجمل القرار الحزبي والمظاهر الإعلامية.

فأمانة السياسات حسب اللائحة الحزبية هي التي تتولى دراسة وإعداد مشروعات وثائق السياسات العامة للحزب وبرنامجها العام للعرض على الأمانة العامة للاعتماد المبدئي ثم على المكتب السياسي للإقرار النهائي، ويتبع أمانة السياسات مجلس أعلى للسياسات يرأسه أمينه، ويتكون من عدد من أعضاء الحزب لا يتجاوز المائتين من مختلف المجالات والتخصصات، ويصدر بتعيين أعضاء المجلس قرار من الأمانة العامة بناءً على عرض أمين السياسات، ويتولى المجلس دراسة الموضوعات المحالة إلى أمانة السياسات وإصدار التوصيات بشأنها وللمجلس في سبيل ذلك أن يجيل تلك الموضوعات إلى لجان سياسات متخصصة لدراسة جوانبها الفنية. وتتكون كل لجنة من لجان السياسات المتخصصة من عدد من أعضاء الحزب لا يتجاوز المائة، يصدر باختيارهم - وبتحديد رئيس اللجنة - قرار من هيئة مكتب الأمانة العامة بناءً على ترشيح أمين السياسات.

الشعار الرئيسي للحزب الوطني الديمقراطي هو «ديمقراطية - تنمية - استقرار». ويقدم الحزب نفسه في عبارات شديدة العمومية، وتشير تساؤلات مشروعة عن ترجمتها في الواقع الفعلي بعد كل هذه العقود من الاستئثار بالحكم، والاعتراف أخيراً بالحاجة إلى الإصلاح. فهو «حزب يفتح أبوابه لكل المواطنين على قاعدة المواطنة والهوية المصرية والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات في إطار من

الانتهاء الحضاري للأمتين العربية والإسلامية. حزب يؤمن بالقيم الدينية وبدور الدين في تحقيق التقدم ونهضة الشعوب. حزب يسعى لتأكيد المسيرة الديمقراطية وبالذات الفاعل للتعددية الحزبية، وبدور النقابات ومؤسسات المجتمع المدني وتوسيع دائرة المشاركة العامة لكل المواطنين وخصوصاً الشباب والمرأة في إطار من احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة والشفافية. حزب يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين في إطار من العدل الاجتماعي. حزب يؤمن بإطلاق المبادرات الخاصة في مجال النشاط الاقتصادي في إطار دور للدولة يضمن الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع. حزب يؤمن بأهمية التغيير الثقافي وتكريس قيمة التنوير والعلم كشرط لتحقيق التقدم. حزب يؤمن بأن المصلحة الوطنية المصرية هي القاعدة الأساسية لرسم السياسة الخارجية ومواقفها إزاء دول العالم وذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع العالم بما يحقق المصالح الوطنية ويدعم عملية التنمية الشاملة».

وإذا أردنا التفصيل في التوجهات الاقتصادية فالحزب يرى أن آليات السوق هي «الضمانة لأكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد الوطنية». أما عما أسماه «الوسطية الإيجابية» فهي تقوم على «قيم المبادأة والمشاركة والسعي للتغيير ورفض التطرف وتبنى مواقف تتسم بالاعتدال في العمل على تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك في إطار الحفاظ على التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع».

ومن أهم عناصر «الفكر الجديد» للحزب الوطني الديمقراطي: «إرساء دعائم الدولة المدنية» ضمن رؤية الحزب للإصلاح الشامل تتحدث عن توسيع قاعدة المشاركة والمواطنة، فجاءت مبادرة إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان

(بالتعيين) وإلغاء محاكم أمن الدولة وتعديل القواعد القانونية الخاصة بالحبس الاحتياطي (وكثيراً ما تحول الأخير إلى وسيلة للعقاب) والتفكير في الاستعاضة عن حالة الطوارئ بقانون جديد لمكافحة الإرهاب. ثم جاءت التعديلات الدستورية في ٢٠٠٧ التي يرى الحزب أنها «أتاحت المزيد من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفتحت الباب لتقوية دور الأحزاب وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان وتطوير المحليات وتطوير العملية الانتخابية».

ويستدرك تقرير للرؤية الاستراتيجية للحزب عن الفكر الجديد، فيؤكد أن إرساء مدنية الدولة لا يعني الانتقاص من دور الدين أو مبادئه السامية في المجتمع لأن الدستور ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويرفض الفكر الجديد أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على مرجعية دينية. ومن الجدير بالذكر أن الحزب الحاكم نفسه استخدم الدين والتنظيمات الإسلامية بكثرة لمحاربة التيارات اليسارية والقومية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وكان أحب الألقاب إلى مؤسسه هو لقب «الرئيس المؤمن» والذي كان يدعو دائماً إلى بناء «دولة العلم والإيمان».

ومن العبارات الدالة في التقرير المذكور تأكيد أنه مثلما «جاءت التعديلات الدستورية التي تبناها الحزب لتدعيم الهوية المدنية للدولة فهي في ذات الوقت استهدفت تدعيم أسس النظام الجمهوري شبه الرئاسي.. (الذي) يعطي لرئيس الدولة سلطات قوية باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية».

والعنصر الثاني المهم في التفكير الجديد هو «إعادة صياغة دور الدولة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية ودفع التشغيل»، فبالتوازي مع التوجه نحو التحرر الاقتصادي تبرز أهمية الدور الرقابي للدولة لإرساء قواعد المنافسة العادلة، ومن ثم

تفعيل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وجهاز حماية المستهلك، وكذلك توسيع صلاحيات البنك المركزي في الرقابة على النشاط المصرفي وفي رسم السياسة النقدية للدولة.

ويضاف إلى هذا إصدار قانون الضرائب الجديد الذي خفض الضريبة على الدخل وبسط الإجراءات الضريبية واتبع نظامًا متطورًا للتعامل مع شرائح الدخل المختلفة، والإصلاح الجمركي بتخفيض الجمارك وتبسيطها، والتركيز على توفير المدخلات الأساسية اللازمة لزيادة الإنتاج، وزيادة الشفافية في أداء المنظومة الجمركية. كما يتحدث التقرير عن مزيد من الحزم مع مشاكل البيروقراطية. ويرى أنه كان من نتائج هذا كله زيادة مناخ الثقة في الاقتصاد القومي عامة وفي التعامل بين المجتمع والدولة بصفة خاصة.

من نتائج سياسات الحزب أيضًا زيادة استثمارات القطاع الخاص، وزيادة فرص التشغيل (خاصة في القطاع غير الرسمي)، ويستتج الحزب من هذا أن تحسن مؤشرات التشغيل قد جاء في ظل سياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام الصادرات المصرية بفضل الانضمام لتجمعات إقليمية واتفاقيات التجارة الحرة. ويؤكد الحزب أن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا ينفصل عن سياسته الثابتة في دعم القطاعات الاقتصادية القومية الرائدة، وخاصة تلك التي أصبحت تنافس بقوة في الأسواق الإقليمية والعالمية في مجالات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمقاولات والخدمات المالية ومواد البناء والصناعات التحويلية.. الخ.

أما العنصر الثالث في التفكير الجديد للحزب فهو إعلاء البعد الاجتماعي وجودة الخدمات. ورغم الزيادة الكبيرة في الإنفاق على الخدمات (بالأسعار الجارية طبعًا) يعترف الحزب بظهور قصور واضح في مستوى جودتها ونطاق إتاحتها فضلًا عن

ارتفاع تكلفتها. ويرجع الحزب هذا إلى ضعف العنصر البشري ونقص الموارد وغياب معايير واضحة للجودة وأطر مؤسسية لمراقبة تطبيقها، فضلاً عن السياسة غير السليمة للجمع بين وظيفتي التمويل وأداء الخدمة. ويسمي الحزب خصخصة الخدمات العامة بـ«فتح الباب أمام تعدد القائمين على تقديم الخدمة» ويدعو إلى اعتماد اللامركزية كإطار عام لإدارتها. وللمرة الأولى يعترف الحزب الحاكم بمشكلة الفقر ولكنه يدعي أن نسبة من هم تحت خط الفقر ٢٠٪ من السكان وأنه سيعمل على تخفيضها إلى ١٥٪.

والعنصر الرابع المهم في التفكير الجديد هو «استراتيجية الأمن القومي من أجل حماية المصالح المصرية». حيث هناك اهتمام في المقام الأول بالمشكلة السكانية والطاقة والمياه، ولأن لم يقدم تصورات تفصيلية للتعامل معها. ويتضح من الخطاب الحزبي في شأن الأمن القومي: التأكيد على خيار السلام الاستراتيجي، ولكن استراتيجية السلام التي اتبعتها مصر لن تؤتي ثمارها كاملة إذا استمر الجمود في عملية التسوية، وسيعمل الحزب في المدين القصير والمتوسط على احتواء التدايعات الناتجة عن استمرار وتفاقم الصراعات والتوتر الإقليمي، سواء في شكل الصراعات البينية أم تدهور الوضع الداخلي في بعض الدول بالإقليم.

ويرى الحزب أن مسيرة الإصلاح في الداخل مهددة بسبب ذلك التوتر، بقدر أن شيوع الإصلاح في المنطقة سيساعد في الحد من تلك التهديدات. وتولي استراتيجية الأمن القومي أهمية خاصة للانقسامات المذهبية والطائفية التي تهدد بتحويل المجتمعات إلى «ميلشيات وقبائل وتيارات وفصائل مسلحة تتخذ من الدين مرجعية لإدارة صراعاتها وخصوماتها مع الآخر بعيداً عن نهج القومية الوطنية بما أصبح يمثل خطراً داهماً على مستقبل دول بعينها».

خلاصة القول إن الكفاءات العلمية والسياسية والإعلامية المتوفرة للحزب الحاكم تتيح له إنتاج وثائق تبدو متكاملة الصياغة وواسعة الرؤية الاستراتيجية وقادرة على الالتفاف على شعارات وبرامج المعارضة، إلا أن تقييمها في نظر رجل الشارع يتوقف أساساً على نتائج الممارسة. بينما يظل تقييم برامج المعارضة قائماً بالدرجة الأولى على مناقشتها نظرياً. ويدرك الحزب الحاكم هذا جيداً، ومن ثم لا تكف خطابات مسؤوليه عن اتهام المعارضة بأنها لا تساعد في حل المشكلات الجماهيرية، بينما المعارضة مغيبة تماماً عن السلطة، فضلاً عن القيود الكبيرة على حركتها إلى حد محاصرتها في المقرات، والغريب أن بعض أحزاب المعارضة قد وُطن نفسه على التحرك في هذه الحدود وعدم تحديها.

وبالنسبة للهيكل التنظيمي للحزب الحاكم فيقال إن عضويته تتجاوز ٩٠٠ ألف عضو، ولكن الكثير من الإفادات المحايدة تؤكد أن الطابع الشكلي لا يزال غالباً على الأنشطة الحزبية، إلى جانب الصراعات الشخصية والمصلحية. ويكفي للتدليل على هذا حالة الاحتقان التي يمر بها الحزب دائماً أثناء عمليات اختيار مرشحيه للمجالس النيابية.

ويقف على رأس الهرم الحزبي رئيس الحزب، يليه المكتب السياسي ثم الأمانة العامة التي يتبعها كل من الهيئة البرلمانية والأمانات الفرعية التي تعتبر أمانة السياسات من أهمها حيث يتبعها المجلس الأعلى للسياسات ولجان السياسات المتخصصة التي يطغى دورها عملياً على دور الأمانات الفرعية.

وبالنسبة لمستقبل الحزب فإنه محل سؤال كبير، لأنه إذا كان نظام مبارك قد حافظ على الحزب الذي أنشأه السادات قبل وفاته بثلاثة أعوام، فإنه لا يمكن الجزم بمستقبل الحزب إذا جاء الرئيس المقبل للدولة من خارج إطار عملية التوريث،

خاصة وأن هناك مؤسسات سيادية أخرى في الدولة سيكون لها كلمتها بالتأكيد في هذا الشأن إن سلبًا أو إيجابًا. ولعل من أهم مصادر قوة العملية الأخيرة أنها تحاول إقناع جماعات المصالح وشبكات القاعدية الكثيفة أن استمرار الحزب مرهون بنجاح عملية التوريث.

وفي هذه الحالة فإن المرجح هو أن يستمر الحزب الوطني الديمقراطي، حتى لو أدخلت تعديلات عليه، «حزبًا للسلطة» أو «حزب الحكومة» في القاموس السياسي المصري. ومن ثم فإن الرهان على مستقبل الحزب مرتبط بالرهان على الرئيس. ومعنى هذا أن الحزب سيظل أسير القيادة الفردية وسيجد صعوبة في التحول إلى طابع مؤسسي ذي مغزى^(١).



(١) مصادر مختارة :

- الموقع الإلكتروني للحزب الوطني الديمقراطي: ndp.org.eg.
وبه يمكن الاطلاع على برنامج الحزب ولائحته وتقاريره ووثائق لجنة السياسات.

ثانياً: الأحزاب الليبرالية

■ أحزاب الليبرالية المصرية.. مسيرة متعثرة:

أصبحت الليبرالية تياراً أيديولوجياً واضحاً في الحياة السياسية المصرية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كان التعبير السياسي عن هذا التيار قد تأخر في التبلور بعض الشيء، ومن ثم تعرض لبعض التشوهات التي يمكن فهمها، فيمكن إرجاع هذا بعدة أسباب:

أولها: الطبيعة الطبقية للبرجوازية المصرية الناشئة آنذاك من رحم طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية، مما جعلها أكثر تردداً إزاء التبنّي غير المتحفظ للمنظومة الأيديولوجية المتكاملة التي أنتجتها البرجوازية ومجمل تطور الصراع من أجل الديمقراطية في البلدان الغربية.

ثانياً: لا يمكن إغفال السياق الاستعماري الذي جعل من الصعب تبني أيديولوجية المستعمر، خاصة وقد بينت ممارسات الاحتلال البريطاني على مسرح الحياة السياسية المصرية استعداده الكامل للتحالف مع فئات محلية شديدة الرجعية من أجل الحفاظ على المصالح الاستعمارية.

ثالثاً: كانت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومن ثم كان الدفاع عن الرابطة الإسلامية مهماً في نظر تيارات سياسية واجتماعية للتصدي للاحتلال الأجنبي، ومن ثم فإن فكرة الخلافة الإسلامية - بكل تبعاتها بالنسبة لآليات الديمقراطية الليبرالية بل وحتى حقوق الإنسان والمواطنة - ظلت مطروحة بقوة على الساحتين الفكرية والسياسية المصرية.

رابعًا وليس أخيرًا: في الوقت الذي عرفت مصر الفكر الليبرالي بدأت تتعرف أيضًا على أفكار الثورة الاجتماعية، خاصةً بعد الثورة الروسية ثم المنظومة السوفيتية ومواقفها الإيجابية من قضايا التحرر الوطني في بلدان الشرق، ومن ثم كان الجدل المتواصل، خاصة في أوساط البرجوازية الصغيرة، حول الأولوية التي يجب أن تُعطى لكل من الليبرالية السياسية والثورة الاجتماعية ناهيك عن التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الثقافي.

وبشكل عام لعب التيار الليبرالي في مصر دورًا بالغ الأهمية في إرساء الوعي بقيم الديمقراطية والحكم الدستوري المؤسسي والحقوق الفردية، كما اكتسبت الليبرالية مشروعيتها الأساسية منذ ثورة ١٩١٩ ضد المستعمر البريطاني بقيادة حزب الوفد، ثم نضال هذا الحزب ضد القصر المتواطئ مع الاحتلال.

ولكن التجربة الليبرالية المنقوصة تعرضت لنكسة خطيرة بإلغاء الأحزاب واعتماد ثورة ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر حكم الحزب الواحد و«تأميم» الحركات والمنظمات النقابية والاجتماعية. ثم شهدت سبعينيات القرن الماضي عودة الليبرالية بقوة مع اتجاه نظام السادات صوب المعسكر الغربي والتخلي عن المنجزات الاجتماعية لثورة يوليو.

وإذا كان النظام منذ ذلك الوقت قد اعتنق الليبرالية الاقتصادية تحت ضغوط الغرب والمؤسسات المالية الدولية، فقد حرص في الوقت نفسه على الاحتفاظ قدر الإمكان ولأطول فترة ممكنة بآليات «الشمولية الناصرية» على الجانب السياسي والممارسات الأمنية للتضييق على المعارضة، بما يؤدي إلى هيمنة الحزب الحاكم («حزب الحكومة» حسب ما استقر المصطلح في الأدبيات السياسية المصري) وإنتاج ما يسمى «التعددية الحزبية المقيدة» التي قد تسمح بدرجة من الانفتاح على

مستوى الصحافة الحزبية والمستقلة، بينما تتم محاصرة التحركات الجماهيرية والأنشطة الحزبية في أضيق الحدود. وبوجه عام فإن أهم ملامح الليبرالية، ونقصد به تداول السلطة، لا يزال بعيدًا عن التحقق في مصر.

وقد ساعد على استمرار التعددية الشكلية أو المقنونة أو المقيدة ذلك النهج الغربي في السبعينيات والثمانينيات الذي كان يفضل الحكام الموالين المتسلطين على الضغط من أجل حريات سياسية كاملة غير مضمونة النتائج، فقد كان من الممكن أن تنتج بدائل يسارية في السبعينيات، وبعد هذا بات من المحتمل جدًا أن تنتج بدائل إسلامية.

وحتى حينها روجت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للإصلاح والدمقرطة والشرق الأوسط الجديد، سرعان ما عادت نغمة المصالح لتعلو على بروباغندا «المثل الديمقراطية» فخفت الضغوط على حكومات عدة في الشرق الأوسط مقابل الاستمرار في مساعدة الولايات المتحدة على إعادة صياغة الشرق الأوسط بما يكفل حماية المصالح النفطية والاستراتيجية ووضعًا متميزًا لإسرائيل في المنظومة الإقليمية، وأهدافًا أخرى أكثر مباشرة مثل الخروج الآمن من المستنقع العراقي أو التصدي للخطر الإيراني والحركات الراديكالية المسلحة مثل حماس والجهاد وحزب الله.

تتواجد الأفكار الليبرالية بدرجات متفاوتة في كافة البرامج الحزبية المصرية، وهناك أيضًا عدد من الأحزاب الصغيرة والشكلية وحتى العائلية التي قد ترفع شعارات ليبرالية. غير أن هناك ثلاثة أحزاب ليبرالية تعتبر الأبرز في هذا الصدد، وهي أحزاب «الوفد الجديد» و«الغد» و«الجهة الوطنية».

ويمكن القول إنها جميعًا تواجه خيارات استراتيجية صعبة بين التحالف مع النظام وفق حلول وسط وشروط مواتية أم التأسيس لنظام ليبرالي جديد متكامل

الأركان، بين بناء الليبرالية عبر الضغوط الشعبية أم تفعيل النخبة الاجتماعية والثقافية، بين الاعتماد على القوى الذاتية أم الانضواء والاستفادة من ضغوط الديمقراطية الخارجية، فضلاً عن تحديات أخرى مثل بناء تحالف جبهوي للأحزاب والقوى الليبرالية، وإقامة توازن معقول بين المطالبة بالليبرالية الاقتصادية والسياسية وبين مطالب العدل الاجتماعي ودور الدولة في التنمية، وأخيراً إرساء الديمقراطية الحزبية الداخلية في أحزاب تطلب الديمقراطية الشاملة للمجتمع.

■ حزب الوفد الجديد:

يرى حزب الوفد الجديد أنه الوريث والامتداد الطبيعي لحزب الوفد الذي قاد النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني والسراي منذ ثورة ١٩١٩. ولكن لا شك أن تباينات في الطبيعة الطبقية للحزبين، على الأقل بحكم التطور التاريخي وتغير السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما أن الوفد القديم أنتج وقام على أكتاف زعامات كاريزمية وطنية كسعد زغلول ثم مصطفى النحاس، وهو ما يفتقر إليه الوفد الجديد حالياً بعد وفاة زعيمه فؤاد سراج الدين، مع ملاحظة أن الأخير كان يمثل الجناح اليميني داخل الوفد القديم. كذلك فقد قام الوفد القديم على فكرة «الوكالة» التي حصل عليها من الجماهير المصرية إبان ثورة ١٩١٩ وهي لم تعد فكرة عملية أو حتى مقبولة في ظروف مصر اليوم. كما كان الوفد القديم رمزاً من رموز الوحدة الوطنية المصرية من خلال المشاركة الحقيقية لأقباط مصر (مثل مكرم عبيد وسينوت حنا..)، بينما أقدم الوفد الجديد على دخول الانتخابات النيابية بالتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي أثار الشكوك المفهومة لفترة حول مدى التزام الوفد الجديد بمنطلقات الوفد القديم.

ورغم أن حزب الوفد القديم كان يتمتع بجماهيرية كبيرة جداً قبل ثورة يوليو

١٩٥٢ إلا أنه لم يتمكن من ممارسة الحكم فعلياً إلا لفترات قصيرة، تمت إحداها عام ١٩٤٢ بضغط من الاحتلال الإنجليزي نفسه في سياق الحرب العالمية ورغبة من الاحتلال في تهدئة الحركة الوطنية المعادية للاستعمار. وهو ما ألحق قدرًا من الأذى بسمعة الحزب، وجعل من السهل نسبيًا على نظام يوليو إدراج الحزب في قائمة الأحزاب الفاسدة والمتواطئة مع القصر والاحتلال، ومن ثم اتخاذ هذا ذريعة لإلغاء الحياة الحزبية برمتها.

نشأ حزب الوفد الجديد في ٥ فبراير ١٩٧٨ خارج إطار عملية تفكيك الاتحاد الاشتراكي العربي إلى ثلاثة منابر لليمين واليسار والوسط التي قادها السادات عام ١٩٧٦. وكان هذا سببًا كافيًا لتعرضه لهجوم ضارٍ من الإعلام الحكومي ومن رأس الدولة شخصيًا، فاضطر الحزب بعد شهور قليلة إلى تجميد نشاطه في ٢ يونيو ١٩٧٨ احتجاجًا على القوانين الاستثنائية المصادرة للحريات التي أصدرها السادات وقتذاك، والتي وصفها الحزب في بيان التجميد بأنه يستحيل على أي حزب سياسي حقيقي أن يعمل في ظلها.

بعد اغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتخفيف نظام الرئيس مبارك للقيود المضروبة على المعارضة السياسية، عاد الحزب إلى النشاط قى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣ بحكم من محكمة القضاء الإداري، كما صدر حکمان بإنهاء العزل السياسي الذي فرضه النظام الناصري على اثنين من أهم عمُد الوفد القديم هما فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج.

وبعودة الحزب إلى الممارسة ميّز البعض بين تيارين أساسيين في قيادته، تيار يتصور أن بالإمكان بعد فترة من النشاط إدانة وإسقاط شرعية ثورة يوليو - التي استمرت في نظامي السادات ومبارك - باعتبارها خرقًا للشرعية الدستورية، وتيار

آخر يرى في الحزب القدرة على أن يصبح قوة سياسية بحسب حسابها شرط أن يجد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والنظام الذي أفرزته (يونان ليب ٢٠٠٦). ويبدو أن التعايش مع هذا التناقض حكم صياغة برامج الحزب ومواقفه السياسية وخطاب صحيفته (الوفد) واسعة الانتشار وصحفه الإقليمية الأخرى، كما هيمن ذلك التناقض على الصراعات الداخلية التي وصلت إلى ساحات المحاكم واتخذت أبعادًا عنيفة في بعض الأحيان. غير أن الانطباع العام في الحياة السياسية المصرية هو أن حزب الوفد الجديد منذ منتصف الثمانينات ليس على استعداد للانسياق وراء سياسات شديدة العداء للحكومة وأنه قد يقنع بالمشاركة في حكم ائتلافي.

ينظر حزب الوفد لنفسه على أنه «ضمير الأمة وهو الابن الشرعي لثورة ١٩١٩ وهي الثورة الأم التي ألهمت كل الانتفاضات والحركات الشعبية التي قامت من أجل الحرية وحقوق الإنسان وحماية الطبقات الكادحة والمحرومة من أبناء هذا الشعب»، ثم يضيف البرنامج في عبارة دالة تعكس مستوى التوازن بين التيارين سابق الذكر: «وحتى ثورة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٢ هي امتداد للثورة الأم التي فجرها الشعب المصري سنة ١٩١٩».

بل ويضيف: «أن استمرار التفاوت الكبير القائم حاليًا بين مستوى الدخل العليا والدنيا يشكل خطرًا جسيمًا على أمن المجتمع، فحتى القادرون فيه لن يهنأ لهم عيش أو يستقر لهم أمن إلا إذا كفل المجتمع للفئات الكادحة ذات الدخل المحدود حدًا أدنى من الحياة الكريمة».

فيما يتعلق بالحياة السياسية يطالب الوفد بصياغة دستور جديد يعالج العيوب الهيكلية في الدستور الحالي، بما يقيم أسس نظام جمهوري برلماني، ومن أهم معالمه أن يكون رئيس الدولة حكمًا بين السلطات لا مالكًا لها، وأن يتم انتخابه من بين أكثر

من مرشح وإتاحة حق الترشح لجميع المواطنين وعدم السماح للرئيس ونائبه بأكثر من دورتين وضرورة تخليه عن الانتفاء الحزبي وضبط سلطاته في إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وقبول أو رفض الموازنة العامة. كما يقدم البرنامج تصورًا مفصلاً لاستقلال السلطة القضائية عن التنفيذية، وكذلك ضمان وجود مجلس نيابي قوي من خلال عدم غلّ يده في إدخال ما يراه من تعديلات على الموازنة العامة، والإعمال الفعلي لآليات سحب الثقة من الحكومة، وإلغاء نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين في المجالس النيابية، وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الأعمال، وحظر تفويض رئيس الدولة في أي من اختصاصات السلطة التشريعية.. الخ. كما يقدم البرنامج تصورات مفصلة لتغيير قوانين الأحزاب والممارسة السياسية وإلغاء كل القوانين الاستثنائية.

وفيا يتعلق بالشئون الدينية يؤكد الوفد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ومن ثم «يجب أن تكون الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وقد كفل الإسلام الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق أبناء الديانات الأخرى، وهو الأمر الذي يتطابق مع مبدأ الوحدة الوطنية الذي ينتهجه حزب الوفد». كما يدعو البرنامج إلى زيادة المساحة المخصصة للمواد الدينية في الإعلام «حتى يستطيع الإعلام ممارسة دوره في نشر القيم الإسلامية الصحيحة..».

وبالنسبة للتوجه الاقتصادي- الاجتماعي يقول البرنامج «تحدد رؤية الوفد في انتهاج الليبرالية الاقتصادية أسلوبًا وهدفًا لتحقيق التنمية المتسارعة في اقتصاد مفتوح تفرض فيه العولمة قوانينها على الكيانات الصغيرة بحيث يصبح التكتل الإقليمي في إطار سوق عربية مشتركة ضرورة لازمة لتحقيق التنمية والتقدم». ومن المفردات التفصيلية لهذه الرؤية: إطلاق حرية الاستثمار للقطاع الخاص وقصر

القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالمصلحة العليا للمجتمع أو لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها في المرحلة الراهنة- إقرار المنافسة وتحريم الاحتكار- إطلاق قوانين العرض والطلب وحرية الاستيراد والتصدير وحرية النشاط المصرفي وتعويم الجنيه المصري بأسلوب تدريجي- «كفالة الأمن والأمان» لرأس المال المصري والعربي والأجنبي...

وهناك دعوة قوية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع سلم للأولويات كالتالي: الزراعة والصناعات الزراعية- الصناعات الغذائية (للقطاع الزراعي)- السياحة- الصناعات البتروكيمياوية.

وفي مقابل الليبرالية الاقتصادية «يؤكد الوفد تأييده التام للمكاسب المادية للعمال والفلاحين، ويعتبرها حقوقاً ثابتة لهم». ويفضل البرنامج هذا في وضع حد أدنى للأجور وأقصى لساعات العمل وتوفير المواصلات للعمال وإجازات مناسبة، وتخصيص جزء من أسهم الشركات التي تتم خصخصتها للعمال، والمحافظة على حقوق العمال قبل أصحاب الأعمال، والمساواة بين عمال القطاعين العام والخاص، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية واستهداف الوصول إلى تأمين ضد البطالة... وكذلك رفع يد الدولة عن التدخل في أعمال النقابات.

ومن أهم النقاط البرنامجية فيما يتعلق بالمسألة الزراعية التأكيد على دور التعاونيات الزراعية وعدم تدخل الأجهزة الحكومية فيها، ورغم تفصيل البرنامج للارتقاء بالإنتاج الزراعي فإنه لم يتطرق قط لعلاقات الملكية.

ولكن البرنامج يتحدث أيضاً عن «ترشيد الدعم» ووصوله إلى مستحقيه من الفقراء ومحدودي الدخل، وأن خير وسيلة هي الدعم المباشر عن طريق زيادة الرواتب وليس دعم السلع الاجتماعية. كما يضع عنواناً عن ربط الأجور بالأسعار، ولكنه لم

يقدم تفصيلاً عملياً لهذا الشعار. ولعله في هذا يقترب كثيراً من سياسة الحزب الحاكم. ومما يلفت النظر في مجال التعليم دعوة الحزب إلى تشجيع إنشاء المدارس والجامعات الخاصة مع مراعاة الضوابط بالجودة والاعتبارات الاجتماعية. ولكنه في المجال الصحي يطرح نقاطاً أكثر انحيازاً للعلاج المجاني أو بأسعار رمزية مع شمول التأمين الصحي. أما في مجال الإسكان فيدعو الدولة إلى التخلي عن دور المقاول والاكْتفاء بالتخطيط وتوفير البنية التحتية، وإن كان يدعو أيضاً إلى اعتبار الإسكان الشعبي والاقتصادي من مسئولية الدولة، وأن عليها أن توفر أراضي البناء بأسعار رمزية لمحدودي الدخل مع منحهم قروضاً ميسرة.

وبالنسبة لمواجهة البطالة يرى الوفد حلاً متكاملاً في تشجيع الاستثمار وإعادة النظر في خطط التعليم والتدريب بما يتناسب مع احتياجات السوق والتوسع في برامج الإقراض الصغير.. ومعظم هذه الحلول لا يلزم الدولة نفسها بتوفير فرص العمل.

ويؤكد الوفد أنه في مقابل رفضه للتأميم العشوائي فإنه يرفض الخصخصة العشوائية، فيطالب بخصخصة رشيدة لكل المشروعات العامة غير ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة، وألا توجه عائدات الخصخصة لتمويل الموازنة الجارية للدولة، وألا تصبح الخصخصة مرتعاً خصباً لاقتناص العمولات والرشاوى والإفساد.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية يشدد الوفد على الأهمية الاستراتيجية للعلاقات العربية، مع دور محوري لمصر في رأب الصدع العربي وخلق مصالح اقتصادية مشتركة ونشر الديمقراطية التي يعتبرها «أساساً مهماً لفرض إرادات الشعوب في إقامة وحدة عربية قوية».

وبالنسبة للقضية الفلسطينية فهو يتمسك بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة

ذات السيادة الكاملة على كل أراضيها وعاصمتها القدس الشريف. ويرى الوفد استحالة قيام علاقات طبيعية مع إسرائيل قبل انسحابها من الأراضي العربية وتوقف الإنتاج في مفاعل ديمونة وكجزء من الموروث السياسي التقليدي لحزب الوفد هناك اهتمام كبير بالسودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر ويطالب بدعم التكامل معه وتقديم العون له ويرفض أي تدخل في شئونه ومحاولة ضرب وحدته.

ومن أهم معالم السياسة الخارجية في برنامج الوفد أنه يرى العلاقات المصرية الأمريكية كعلاقة استراتيجية، لكن يبنه إلى ضرورة أن تقوم على توازن المصالح، مع رفض استخدام المعونة الأمريكية كسلاح للضغط على مصر، وعدم ترك الساحة خالية للسياسة الإسرائيلية لتحريك السياسة الأمريكية، والتوسع في الاتصالات مع المجتمع المدني الأمريكي..

ومن أهم المعارك السياسية التي خاضها الوفد في السنوات الأخيرة مشاركة رئيسه السابق نعمان جمعة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ وحلولة في المرتبة الثالثة. ورغم أنه وافق من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠٠٧ وخاصة تأكيد حق المواطنة وعدم قيام الأحزاب على أساس ديني، فإنه اعتبرها لا تلبى مطالبته بالجمهورية البرلمانية، ودعا الوفد إلى انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، ثم طالب بإجراء حوار وطني جاد في هذا الشأن. ومع هذا قاطع الوفد انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى في يونيو ٢٠٠٧ في اعتراض كامل على مجمل العملية الانتخابية، إلا أنه رفض في الوقت نفسه الرقابة الدولية على الانتخابات باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية الوطنية.

وإذا كان الحزب وصحافته قد اشتركا في الحملة الواسعة للمعارضة ضد التمديد أو التوريث لمنصب رئيس الدولة، فإنه رفض في الوقت نفسه الانغماس في الحركات

الاحتجاجية الجديدة مثل «كفاية» و«٦ أبريل» باعتبارها حركات عشوائية غير واضحة الخطة والأهداف وأن «عشوائيتها يمكن أن تؤدي إلى فوضى» (منير فخري، موقع حزب الوفد).

ورغم تأييد الحزب للخصخصة من حيث المبدأ فقد رفض بقوة محاولة الحكومة بيع بنك القاهرة لمستثمر استراتيجي أجنبي بسبب عدم وجود استراتيجية اقتصادية لإقامة نظام مصرفي قوي ولأن البنوك تمثل شرايين الاقتصاد ويجب أن تظل خاضعة للسلطة الوطنية.

وبالنسبة للحياة السياسية الداخلية للحزب فقد شهد -كغيره- الكثير من صراعات الأجنحة التي تنتهي بقرارات تنظيمية كالفصل أو التجميد أو الانشقاق. ومن أهمها كانت استقالة إبراهيم طلعت قائد الجناح اليساري في الحزب عام ١٩٨٤ لاستيائه من «أصحاب المصالح الشخصية والانتهازين المتسلقين على باب الحزب ظناً منهم أن الوفد سيتولى الحكم بنفس السرعة التي عاد بها» (وحيد عبد المجيد). كما كانت الانتخابات مناسبة متكررة للخلافات الحزبية، أدت مثلاً إلى فصل علوي حافظ عام ١٩٨٧ لدخوله الانتخابات مستقلاً رغم قرار الحزب بالمقاطعة، وفصل منى مكرم عبيد لقبولها التعيين في مجلس الشعب. غير أن الأخطر كان في انتخابات ١٩٨٤ التي خاضها الوفد بالتحالف مع الإخوان المسلمين رغم المعارضة القوية من أقلية كبيرة في الحزب، واستقال على إثرها مثقفون كبار مثل محمد أنيس ولويس عوض وفرج فودة.

وأقدم نعيان جمعة رئيس الحزب على فصل أيمن نور نائب رئيس الحزب وآخرين للاختلاف حول الممارسة السياسية داخل الحزب وخارجه، وهو ما شكل المقدمة لإنشاء حزب الغد الذي نجح في انتزاع قطاع جماهيري من مؤيدي الوفد.

وبلغت الصراعات الحزبية ذروتها بقيام الهيئة العليا للوفد في ١٨ يناير ٢٠٠٦ بالإطاحة برئيس الحزب نفسه- نعمان جمعة- بدعوى الانفراد في إدارة الحزب وصحيفته. وتدخلت لجنة شئون الأحزاب بقرارات تؤدي إلى تعميق الفرقة داخل الحزب ولكن القضاء حسم رئاسة الحزب مؤخرًا الجناح محمود أباطة.

وبالنسبة للبنية التنظيمية لحزب الوفد الجديد فأساسها الهيئة الوفدية التي تجتمع كل أربع سنوات في الظروف الاعتيادية، وهي تتكون من أعضاء الهيئة العليا وأعضاء الهيئة البرلمانية الحاليين والسابقين وأعضاء اللجان العامة بالمحافظات ورؤساء لجان المراكز والأقسام وأعضاء اللجان النوعية المتخصصة وهيئات مكاتب اللجان العامة للشباب والمرأة في المحافظات. وتنتخب الهيئة الوفدية رئيس الحزب وخمسة سكرتيرين وأعضاء للجنة العليا (٥٠ عضوًا). وتنتخب اللجنة العليا المكتب التنفيذي للحزب. وهناك أيضًا لجان إقليمية ونوعية. وبوجه عام يلاحظ أن هناك سلطات واسعة لشخص رئيس الحزب، وهو ما يجعل للصراع على المنصب أهمية كبيرة بالنسبة لتحديد توجهاته المستقبلية^(١).

(١) مصادر مختارة:

- حزب الوفد، الموقع الإلكتروني: alwafdparty.com
- حزب الوفد، النظام الداخلي لحزب الوفد الجديد، القاهرة ٢٠٠٦.
- عبد الغفار شكر، الخلافات الداخلية في الأحزاب المصرية، أحوال مصرية، ع ٤١، خريف ٢٠٠٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه، مؤسسة الأبحاث العربية، القاهرة ١٩٨٧.
- معهد الدراسات السياسية بحزب الوفد، دليل الوفد، ط ٢، القاهرة ١٩٩٩.
- وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الاختلاف وصنع القرار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨.
- يونان ليب رزق، الأحزاب المصرية عبر مائة عام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦.

■ حزب الغد:

خرج هذا الحزب من رحم حزب الوفد وبالتمرد عليه. ولا تنفصل مسيرة هذا الحزب عن السيرة الشخصية لزعيمه أيمن نور، فهو شاب شديد الطموح ويمتلك مواهب كاريزمية وقدرات إعلامية ساعده على اكتسابها نشاطه بالحركة الطلابية، وقد استطاع بسرعة نيل دعم العائلات العريقة بحزب الوفد رغم أنه من أبناء البرجوازية الصغيرة، ووصل إلى منصب نائب رئيس الحزب، حتى أطلق عليه لقب «ابن الباشا» فؤاد سراج الدين زعيم الحزب منذ إعادة تأسيسه حتى وفاته.

بعد الوفاة آلت رئاسة الحزب إلى نعمان جمعة الذي لم يكن مرتاحاً للطموح الشخصي عند نور الذي يصل إلى حد الانفلات، وبالفعل وصلت الأمور إلى الطلاق السياسي بخروج نور من الوفد ومعه آخرون، ليعلنوا أن الممارسة الليبرالية انحسرت داخل الحزب كما تغيرت توجهاته الليبرالية في الحياة السياسية، وأن لم يعد أمام الليبراليين الحقيقيين إلا الانضواء تحت لافتة جديدة، هي لافتة حزب الغد.

فوجئ الجميع بموافقة لجنة الأحزاب على قيام حزب الغد في مارس ٢٠٠٤، وهي الضئيلة بهذا على أحزاب أخرى كثيرة تقدمت بطلبات للتأسيس. وربما بدت هذه الخطوة كمحاولة من النظام لإضعاف حزب الوفد، فضلاً عن استرضاء الضغوط الخارجية. ومما لفت النظر بقوة وقتها تبني «نور» للون البرتقالي كلون مميز لحزبه، وهو ما جعل البعض يتصور هذا كمحاولة لتكرار «السيناريو الأوكراني» في مصر.

كانت بداية الحزب قوية جداً، حيث لقي استجابة واسعة من شخصيات ليبرالية مرموقة مثل منى مكرم عبيد وموسى مصطفى موسى والنائبين الوفديين السابقين سيف الدين محمود ومحمد فريد حسنين. كما برزت أسماء ليبرالية شابة جديدة مثل

وائل نواره وإيهاب الخولي وجميلة إسماعيل زوجة أيمن نور. وفي الحقيقة أن الهالة التي تم تقديم نور في إطارها، والسياق السياسي وقتها الذي اتسم بالمطالبة الواسعة بالإصلاح والتغيير، فضلاً عن الإمكانيات المادية والإعلامية الكبيرة.. كل هذا أسهم في اجتذاب قطاعات من الشباب يدخلون مجال العمل السياسي والحزبي للمرة الأولى في حياتهم، فضلاً عن بعض الكوادر المحبطة من تجارب حزبية سابقة والذين رأوا في نور وحزبه بارقة أمل جديدة.

وشهدت حركة الحزب في عمره القصير صعودًا وهبوطًا، بلغت ذروتها بمجيء أيمن نور في المركز الثاني في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، ويرجع هذا إلى البريق الذي اكتسبه الحزب وقائده في بداية نشاطه وتصويت قواعد الإخوان المسلمين لمصلحته فضلاً عن التصويت العقابي ضد مرشح الحزب الوطني. وفي تطور درامي جرت محاكمة نور بتهمة التزوير في توكيلات تأسيس حزبه، وحكم عليه بخمس سنوات سجنًا، ليخرج بعد السجن محرومًا من العمل السياسي لمدة ست سنوات بسبب اتهامه في تلك «الجريمة المخجلة بالشرف».

وربما أساءت له أكثر من أي شيء آخر الضغوط الأمريكية والأوروبية على أعلى المستويات للإفراج عنه (كوندوليزا رايس وجورج بوش شخصيًا)، حتى أن مديرة منظمة بيت الحرية وصفت اعتقاله بأنها «إهانة للشعب المصري وصدفة غير مباشرة للولايات المتحدة»، ذلك رغم أن بالسجون المصرية آلاف من المعتقلين السياسيين (خاصة من الأصوليين) ولا توجد أي ضغوط غربية للإفراج عنهم. ومما زاد الأمور سوءًا تلك الرسالة التي وجهها نور للمرشح الديمقراطي وقتذاك باراك أوباما ونشرتها جريدة المصري اليوم بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٨. وقد تم الإفراج عنه فعليًا في فبراير ٢٠٠٩ كبادرة حسن نية تجاه إدارة أوباما.

وقد طاردت المتاعب حزب الغد حتى قبل محاكمة أيمن نور، فلم تمر شهور على الترخيص بالحزب حتى توالى الاستقالات والانشقاقات حتى من جانب مؤسسين في الحزب وأعضاء في البرلمان، وساهم في هذا أن الحزب كان يضم خليطاً غير متجانس من العضوية. ولا شك أن قطاعات واسعة في مستويات الحزب العليا والوسطى قد أشفقت مما رأته تطرفاً من جانب نور في معاداة النظام، كما امتعض البعض الآخر من شبهات الدعم الخارجي لقائد الحزب.

وبالفعل وقع انشقاق كامل في الحزب بين جناح نور وجناح موسى مصطفى موسى، وصلت معاركه إلى ساحة القضاء، وأصبحت هناك صحيفتان باسم واحد («الغد») تدعي كل منهما أنها الأحق بشرعية تمثيل الحزب، كما بلغ الأمر حد إحراق مقر حزب الغد في قلب القاهرة، ومن شبه المؤكد أن جهات رسمية كانت وراء توسيع الانشقاق سواء بتأجيجه أو بالتغاضي عن ممارسات غير قانونية للجناح المناوئ لنور. غير أن هذا الصراع حُسم تقريباً لمصلحة نور بحكم قضائي في ١٥ أبريل ٢٠٠٩. ولكن بعد أن كان الصراع الداخلي والمتاهة القانونية حول من هي القيادة الشرعية للحزب جعلت كثيرين من القادة والقواعد يفضلون الانصراف عن الحزب بأكمله.

في بداية إنشاء الحزب قدم نفسه على أنه المتحدث الحقيقي باسم التيار الليبرالي، رغم التأكيد على وجود نقاط اتفاق عديدة مع توجهات الوفد الجديد. وقدم الحزب برنامجاً ضخماً من قرابة ٣٠٠ صفحة، به الكثير من التكرار وشمل كل شيء تقريباً بالتفصيل حتى تطوير القاهرة والمسرح والآثار وحقوق المعاقين ومشكلة الإدمان وإصلاح أبنية المحاكم.. إلخ، في محاولة ظاهرة للقول بأن الحزب يملك بديلاً جاهزاً لكل شيء، وأن فيه نخبة من العقول والكفاءات القادرة على استلام الحكم فوراً. ولكن

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

يعيب البرنامج اختلاط الجوانب النظرية والتحليلية بالمطالب والخطوط السياسية العملية، كما قدم الحزب مسودات لمشروعات قوانين كاملة وللدستور أيضاً.

فيما يتعلق بهوية الحزب يقدم نفسه في فقرة مطولة يبدو أنها تسعى لإرضاء الجميع ويجد فيها كل تيار مبتغاه، فيقول: «اتجاه الحزب هو ديمقراطي ليبرالي اجتماعي، يسعى للإصلاح الشامل بدءاً بالدستوري والسياسي، ويشجع التحرر الاقتصادي والتنمية الشاملة في مجالاتها الحضارية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية والسياسية والتقنية، ويؤمن بالتكافل الاجتماعي لحماية مصالح غير القادرين وضمان السلام الاجتماعي، وبحرية الرأي والعبادة لكل الطوائف، وبالقيم المصرية الأصيلة، وبحقوق الإنسان والعدالة والحرية والمساواة بين جميع أفراد الشعب والإنسانية، وبالسلام وإقامة علاقات صداقة وتواصل وتعاون مع كل شعوب العالم، وبالهوية المصرية والالتقاء العربي والإسلامي والإفريقي والبحر متوسطي، وبالمشاركة الإيجابية في تكوينين عالم الغد والثقافة الكونية الجديدة، من أجل تقدم الإنسان ورفاهيته وحقه في أن يعيش سعيداً حراً في ظل من قيم الخير والحب والعدل والرحمة».

وبالنسبة للموقف من الإصلاح السياسي والدستوري فلا توجد فوارق تذكر بين حزبي الغد والوفد الجديد. غير أنه يصوغ مطلب الجمهورية البرلمانية بتفصيل أكثر فيقول إنها «نظام الجمهورية البرلمانية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية».

كما يتحدث البرنامج عن «الطريق الثالث والليبرالية الاقتصادية القائمة على حرية الامتلاك والتنافس الشريف والحث على الابتكار والإبداع مع ضرورة وضع الضوابط لتجنب السلبيات». وأهم مبادئ «الاقتصاد الاجتماعي الحر» هي: المنافسة الفعالة - الاستقرار النقدي - الملكية الخاصة (لجميع الأصول في المجتمع

فيما عدا الموارد الطبيعية) - الضمان الاجتماعي - عدالة توزيع الدخل (دون التدخل في آليات السوق وباستخدام الضريبة التصاعدية) - التخطيط التأشيرى - القيم الأخلاقية.. ويجب ألا يسمح للدولة بالتدخل إلا لتصحيح آليات السوق أو عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مجال بعينه.

ويقدم البرنامج ومطبوعات حزبية أخرى مشروعات متكاملة للإصلاح الإداري ولحل مشكلة البطالة وحماية البيئة واكتشاف المواهب.. إلخ، ورغم هذا التفصيل فإن الكثير منها مليء بالنقاط شديدة العمومية والتعبيرات التوفيقية الملتبسة.

وبوجه عام فإن حاضر ومستقبل حزب الغد لا يتوقف على البرنامج بالطبع، وإنما يتوقف على قدرته على استعادة اللحمة والبريق السابقين، وعلى طريقة إدارة الصراع مع النظام ودور السياق الخارجي في هذا الصدد.

وبالنسبة للبنية التنظيمية للحزب فهي قريبة الشبه ببنية حزب الوفد الجديد. فالجمعية العمومية هي أعلى سلطة حزبية وتتكون من الأعضاء المؤسسين وهيئات مكاتب لجان الحزب بالمحافظات والمراكز وأعضاء اللجان النوعية. وتنتخب الجمعية العمومية رئيس الحزب والهيئة العليا من ٤٦ عضواً، منهم خمسة تحت سن الخامسة والثلاثين. وتنتخب الهيئة العليا المكتب التنفيذي. غير أن اللائحة تقدم أيضاً هيئة جديدة نوعاً ما على الحياة السياسية المصرية هي مجلس الحكماء الذي لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن سبعة من القادة الحزبيين المتجاوزين للستين عاماً، وتختارهم الهيئة العليا ويعرض الاختيار على الجمعية العمومية. وتستمر عضوية هذا المجلس مدى الحياة. ويختص المجلس بالنظر في أي نزاع يقع على المواقع الحزبية، وسراقة التزام الحزب ومؤسساته بخطة العام ونصوص اللائحة.

وهناك تجديد آخر في هذه اللائحة يعكس الطموح السياسي للحزب حيث يشكل المجلس التنفيذي المسمى عمداً بحكومة الظل، وهو يجتمع كل أربعة أشهر ويضم أعضاء المجلس الرئاسي والهيئة العليا ومجلس الحكماء ورؤساء اللجان النوعية للحزب^(١).

■ حزب الجبهة الديمقراطية:

هو أحدث الأحزاب الليبرالية في مصر حيث وافقت على قيامه لجنة شئون الأحزاب في ٢٤ مايو ٢٠٠٧. وقد بدأت فكرة الحزب في سلسلة من اللقاءات لأفراد مهمين في النخبة الثقافية المصرية التي كانت تعقد في منزل يحيى الجمل الوزير السابق في عهد السادات. وقد انشغل هؤلاء بما رأوا فيه فراغاً سياسياً كبيراً في مصر في ظل التنارع بين الحزب الحاكم ذي الشعبية المتناقصة والإخوان المسلمين ذوي الشعبية «المحدودة ولكن الصلبة». وأكثر ما كان يزعجهم ما اعتبروه أداءً متدهوراً للدولة المصرية على كل المستويات، مما يطرح سيناريوهات جميعها سلبية: سيناريو التوريث لجمال مبارك، سيناريو حكم الإخوان المسلمين، سيناريو الفوضى العارمة، وسيناريو تدخل الجيش لحماية الأمن والبلاد ومنع الفوضى.

انطلاقاً من هذا التقدير للموقف كان لا بد من البحث عن بديل آخر. وفي

(١) مصادر مختارة:

- أيمن نور، التغيير الآن: رؤية إصلاحية من برنامج حزب الغد، د.ت.
- أيمن نور (تحرير ومراجعة)، مشروع «وطني» للإصلاح الدستوري الشامل، دستور مصر، ٢٠٠٥.
- حزب الغد، برنامج الحزب، د.ت.
- حزب الغد، اللائحة الداخلية، ٢٠٠٥.
- الموقع الإلكتروني للحزب: alghad.com.
- وثائق الغد، استجابات ٢٠٠٤: شهادة على عصر عيد، ٢٠٠٥.

خضمت هذه الاجتماعات تقدم أسامة الغزالي حرب (رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وهي من أعرق الدوريات الأكاديمية في مصر) باستقالته من المجلس الأعلى للسياسات في الحزب الوطني الحاكم بعد خيبة أمله من محدودية وشكلية التعديلات الدستورية التي أدخلها النظام تحت الضغوط الخارجية والداخلية.

وتتويجاً للقاءات المنتظمة عقد الاجتماع التأسيسي لحزب الجبهة الديمقراطية في ١٦ يوليو ٢٠٠٦ والذي ضم شخصيات عامة بهرت الإعلام وقتها مثل حازم الببلاوي مستشار صندوق النقد الدولي، خالد قنديل رئيس إحدى شركات البترول الدولية في مصر، على السلمي الوزير السابق في عهد السادات وانتقل من الحزب الحاكم إلى حزب الوفد، الناقد الأدبي صلاح فضل، مصطفى كمال طلبة خبير البيئة العالمي، محمد غنيم الجراح العالمي، الأديب والسيناريست المرموق أسامة أنور عكاشة، محمد السادات ابن شقيق الرئيس الراحل.. والعديد من الأكاديميين والإعلاميين والدبلوماسيين والعسكريين السابقين.

وتختصر اللائحة الحزبية رسالة الحزب في شعاره، فقد صمم رمز الحزب ليعبر عن الرقم ٧٧ وهي نسبة المصريين الذين لم يدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في ٢٠٠٥ وذلك من إجمالي عدد الناخبين المسجلين ويتجه الحزب إلى هؤلاء المواطنين الذين يمثلون «الأغلبية الراضة» التي لم تقل كلمتها وامتنعت عن الإدلاء بأصواتها تعبيراً عن عدم اقتناعها بالبدائل المطروحة وتشككها في نزاهة الانتخابات وتجسيداً لحقيقة أن الصوت الاحتجاجي للأغلبية الصامتة كان هو الأعلى.

وبالفعل كانت البداية قوية جداً مع العديد من الشخصيات اللامعة، وإن غلب على معظمهم ضعف ملحوظ في خبرات العمل الحزبي، كما أن منابعهم

الأيدولوجية متباينة غير أنهم اجتمعوا على أولوية الليبرالية السياسية، ومن ثم كانت تسمية الحزب بـ«الجبهة». كما أن اجتماع شخصيات بهذا الوزن معاً لا بد وأن يثير الكثير من المشكلات في العلاقات الداخلية خاصة إذا كانت القواعد اللائحية لم تتحول بعد إلى تقاليد مستقرة تتجاوز الأوضاع الفردية والزعامية.

وفي الحقيقة أن موجة من التصفيات والاستقالات المبكرة جداً- بالنسبة لحزب يحسب عمره بالشهور- قد أغرقت الحزب في الصراعات الداخلية التي امتدت إلى صفحات الجرائد. ومثلما كان انضمام شخصيات كبيرة للحزب جاذباً للأنظار فإن الاستقالات أيضاً تضعف الحزب بدرجة أكبر، خاصة وأن على قائمة المنصرفين شخصيات بحجم يحيى الجمل وعلى السلمي وحازم الببلاوي ومصطفى كمال طلبة وخالد قنديل، ويكفي أن نعرف أن خمسة من الاثنى عشر الذين شكلوا المجموعة التأسيسية الأولى قد غادروا الحزب قبل أن يكمل عامه الثالث.

ومن الملفت أن معظم الخلافات كانت ذات طابع تنظيمي أكثر منه سياسياً. وإن أبدى بعض المستقلين اعتراضات سياسية من قبيل عدم امتلاك الحزب لرؤية للتوجه نحو العمل الديمقراطي وعدم وضوح الآليات الداخلية للحزب، فضلاً عن التباين الكبير في فهم المصطلح الواحد مثل الليبرالية والمواطنة ودور الدولة.

قدم الحزب برنامجاً منضبط الصياغة إلى حد بعيد، بغض النظر عن تعدد طرق فهم المصطلح الواحد، وفي حجم معقول دون إطناب أو اختزال.

يدور البرنامج حول خمسة محاور أو مبادئ رئيسية للحزب هي الحرية، العدالة، المواطنة، الدولة المدنية والمسئولية التاريخية لمصر. وفي ما يتعلق بالحرية يتحدث عن الحريات والحقوق السياسية والفردية المعتادة في معظم البرامج السياسية الليبرالية، ولكنه يشدد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في التعليم والعمل

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

والرعاية الصحية والسكن الملائمين والضمان الاجتماعي ، ثم يربط تلك الحقوق ربطاً قوياً بالحق في الإضراب والتظاهر السلمي وتكوين ل نقابات والاتحادات والجمعيات فضلاً عن الحقوق الخاصة بالمرأة والطفل.

وبالنسبة للعدالة هناك المطالب المعروفة باستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون، وكذلك المطالبة بإلغاء الامتيازات الخاصة لبعض الفئات، وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين لتعديل أوضاعهم الاجتماعية.

وعن الديمقراطية فهي الليبرالية المتحققة في «الديمقراطيات العريقة» في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والهند. فمع تسليم الحزب بالخصوصية الثقافية والحضارية فإنه يرى للديمقراطية الليبرالية ملامحها الفكرية والنظامية والسياسية التي لا تتغير، وهي منظومة متكاملة من القيم والمفاهيم والسلوكيات التي يتحتم أن تكون جزءاً لا يتجزأ من التنشئة السياسية والعملية التعليمية والرسالة الإعلامية والثقافية للمؤسسات المشتغلة لذلك. والديمقراطية في نظر الحزب هي المدخل السليم لسياسات اقتصادية وعامة سليمة، وهي أفضل الوسائل لتقييم السياسات ومحاسبة المسؤولين.

أما المواطنة فتعني المساواة الكاملة بين جميع الأفراد في الحقوق والحريات والواجبات (كدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية..). ويرجع الحزب توتر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في العقود الأخيرة إلى القهر السياسي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجد تنفيساً في التمييز الديني وعدم التسامح.

وبالنسبة للدور المصري يرى البرنامج أن مصر مؤهلة أكثر من أي دولة عربية أخرى للقيام بدور القيادة الفاعلة والرشيده للعالمين العربي والإسلامي في سياق النظام الدولي الراهن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ولكنه الدور الذي لا يمكن أن تلعبه إلا مصر الحرة الديمقراطية، المزدهرة اقتصاديًا والمنفتحة ثقافيًا وحضاريًا.

بعد هذا يفصل البرنامج أولويات الحزب السياسية، فيما يمكن اعتباره برنامجًا قصير الأمد، ويمكن تلخيصها في: انفصال رئاسة الدولة عن السلطة التنفيذية، أن يصبح المجلس الأعلى للقضاء هو المختص بكافة شئون القضاة وميزانية الجهاز القضائي، تأكيد الحرية الاقتصادية مع مسؤولية الدولة عن تطوير سياسات تؤمن المواطنين ضد الفقر، الحريات الديمقراطية السياسية، تقييد حرية الحكومة في إعلان الطوارئ، فصل كامل العملية الانتخابية عن السلطة التنفيذية وإنشاء هيئة مستقلة لذلك، المواجهة الحاسمة للفساد، إعادة النظر في إدارة عملية خصخصة المشروعات المملوكة للدولة، العودة إلى اقتصاد السوق وإعادة الدولة إلى دورها الطبيعي في السيادة والسيطرة والرقابة..

وفي مجال السياسة الخارجية يؤكد البرنامج على أهمية خاصة للسودان وليبيا بالنسبة للأمن القومي المصري، ويعدد دوائر الدور المصري الخارجي في الدوائر الثلاث المعروفة لثورة يوليو ١٩٥٢ (العربية والإفريقية والإسلامية) غير أنه يضيف الدائرة المتوسطة قبل الدائرة الإسلامية، بل ويفسر البرنامج هذا بقوله إن التكامل المتوسطي يمكن «أن يؤدي بشكل غير مباشر إلى دعم التكامل العربي وإنشاء منطقة للتجارة العربية الحرة كخطوة أولية لإقامة منطقة حرة متوسطة».

وبالنسبة للبنية التنظيمية للحزب فهي تتشابه أكثر مع حزب الغد، حيث توجد الجمعية العامة والهيئة العليا والمكتب التنفيذي وحكومة الظل ومجلس الحكماء واللجان النوعية. وإن كانت لائحة حزب الجبهة الوطنية قد جاءت مفصلة بشكل مبالغ فيه حتى أنه بلغت ٢٤٦ مادة.

ورغم النشأة القريبة لحزب الجبهة الوطنية فقد دخل في أنشطة جماهيرية وسياسية كثيرة مثل مشاركة كوادر الحزب الشبابية والطلابية، في إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ رغم استنكاف أحزاب المعارضة الأخرى، وأصدر مواقف سياسية مهمة في قضايا مثل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومذكرة اعتقال الرئيس السوداني وخطة بيع بنك القاهرة، وطالب الحزب بالرقابة الدولية على الانتخابات، كما رفض بشكل قاطع ما أسماها «مؤامرة توريث حكم مصر» والتي يرى فيها تحايلاً للإبقاء على الأوضاع الفاسدة القائمة وإجهاضاً للآمال في أي إصلاح ديمقراطي حقيقي.

ورغم هذا النشاط المبكر فإن الحزب يواجه بمهمة إثبات اختلافه عن حزبي الوفد الجديد والغد، والجدوى من تعدد الأحزاب الليبرالية المتشابهة في مصر، وعليه أيضاً أن يحل مشكلات الديمقراطية الداخلية بما يسمح بتمثيل التيارات المتعددة داخله في المستويات القيادي، فضلاً عن الضعف الإعلامي للحزب الذي لم يصدر حتى اليوم صحيفة خاصة به^(١).



(١) مصادر مختارة:

- أسامة الغزالي حرب، لماذا حزب الجبهة الديمقراطية، مقالات في صحيفة المصري اليوم في ١٠ و ١٧ و ٢٤ يونيو ٢٠٠٧.
- حزب الجبهة الديمقراطية، تقرير متابعة تنفيذ برنامج الرئيس مبارك الانتخابي، نوفمبر ٢٠٠٧.
- الجبهة الديمقراطية (حزب تحت التأسيس)، نداء إلى الشعب المصري، د.ت.
- وثائق حزب الجبهة الوطنية، الموقع الإلكتروني للحزب: democraticfront.org.

ثالثاً: الأحزاب الاشتراكية

■ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

حزب يسارى ينص برنامجه العام على أن هدفه النهائى إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال، وأن إطاره الفكرى مستمد من رافدين هما الاشتراكية العلمية وفكر ثورة ٢٣ يوليو متمثلاً أساساً فيما تضمنه الميثاق الوطنى. إن الهدف النهائى لنضال حزبنا هو إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال، ومن أجل تحقيق هذا المجتمع مستقبلاً وإتمام التنمية الاقتصادية فإننا نناضل من أجل إقامة مجتمع المشاركة الشعبية كمرحلة انتقالية طويلة الأمد.

ويرى الحزب أن الصراع الحتمى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغى حله سلمياً وفي إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

تأسس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى ١٠ أبريل ١٩٧٦ كأول حزب يسارى علنى يناضل من أجل تحالف قوى الشعب وطبقاته العاملة دفاعاً عن مصالح العمال والفلاحين والحرفيين والرأسمالية الوطنية المنتجة والشباب والمرأة. ينشط الحزب تحت شعار (الحرية والاشتراكية والوحدة) مدافعاً عن الاستقلال الوطنى والديمقراطية والتحول إلى الاشتراكية، والعمل من أجل الوحدة العربية. ويقف حزب التجمع إلى جانب كل الفئات الوطنية التى ترفض مخططات الإمبريالية والصهيونية ولا تعارض التحول الاشتراكى^(١).

(١) مطبوعات حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

يضم الحزب إلى صفوفه كل القوى الوطنية والتقدمية والوحدوية ماركسية وناصرية وإسلامية وليبرالية في إطار الالتزام السياسي والتنظيمي ببرنامج الحزب ووحدة مواقفه السياسية وأحكام لائحة النظام الداخلي، ويعمل على الالتقاء الإيجابي بين هذه القوى وفيما بينها وبين الجماهير وذلك لإبداع الآراء والأفكار الخلاقة وابتكار الحلول الجوهرية للمشكلات الأساسية^(١).

يقوم نضال الحزب على مجموعة من المبادئ العامة يلتزم بها أعضاء الحزب وهي أساس التلاقى الفكرى بينهم وفي توجيه نشاطه ونضاله السياسى مثل جماهيرية الحزب واتساعه لكافة التيارات والقوى الوطنية والتقدمية والوحدوية- الحركة الجماهيرية المستقلة هي أساس قيام الحزب واستمراره- الديمقراطية هي الأرضية الوحيدة التي يمكن أن يقوم عليها ويزدهر في ظلها نضال جماهير التجمع- الحل السلمى للتناقضات الطبقيه أساسه تحقيق العدل الاجتماعى- الحرية السياسية لا تنفصل عن الحرية الاجتماعية- الانطلاق من إنجازات ثورة ٢٣ يوليو ودعم إيجابياتها والنضال من أجل تطويرها- الهدف النهائى للحزب هو إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال وما يتطلبه ذلك من إتمام التنمية المستقلة والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير- الدور الأساسى للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين في إنجاز التحول إلى الاشتراكية- دعم الوحدة الوطنية للشعب المصرى وتعزيز روح الإخاء والتسامح بين جميع المصريين على اختلاف أديانهم- الأديان السماوية كمعطى إلهى بما تقدمه من مبادئ سامية هي ظاهرة خلاقة تسهم في تنمية المجتمع وتحريره من الاستعمار والاستغلال والتخلف- عروبة مصر والنضال من

(١) بناء مجتمع المشاركة الشعبية- البرنامج السياسى العام للحزب- سلسلة كتاب الأهالى العدد ٦٤- أكتوبر ١٩٩٩.

أجل تحرير الأرض المحتلة واسترداد حقوق شعب فلسطين والوقوف بحزم ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية- التضامن الفعال مع شعوب العالم الثالث^(١).

كانت هذه المبادئ العشرة أساس صياغة البرنامج السياسى العام الأول للحزب (من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة) وهى أيضا أساس وموضع التزام البرنامج العام الثانى للحزب (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) الذى صدر عام ١٩٩٨ لمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التى استجذبت بعد صياغة البرنامج العام الأول كظاهرة العولمة الرأسمالية وتراجع النضال العربى المشترك والوجود العسكرى الأجنبى فى العديد من الدول العربية واختلال علاقات القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل والتحول إلى اقتصاد السوق فى مصر وما صحبه من تفاقم المشكلات الحياتية لأغلبية الشعب المصرى، وتعمق أزمة النظام الحاكم وأزمة المجتمع فى نفس الوقت.

يطرح البرنامج العام الجديد لحزب التجمع (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) زيادة المشاركة الشعبية كأساس لاشترك الجماهير فى اتخاذ القرارات على كل المستويات، وهذا ما يمكنها من إدارة شئوننا بنفسها وفرض مصالحها فى معظم الأحوال، وهذه المشاركة هى وحدها التى تخلق الدافع على العمل والإتقان فيه، وبالتالي تسارع عمليات التنمية فى كل المجالات، وهى فى الوقت ذاته وسيلة للتوزيع العادل لثمرات التنمية ويعتبر حزب التجمع أن الديمقراطية هى أفضل نظام سياسى لتطور نضالنا حاليا ومستقبلا، وأنها قاعدة أساسية فى المجتمع الاشتراكى الذى نصبو إليه ونكافح من أجل تحقيقه^(٢).

(١) لائحة النظام الداخلى للحزب.

(٢) وثائق حزب التجمع وخاصة التقارير السياسية للمؤتمر العام الثانى والثالث والرابع والخامس.

ويعتبر الحزب أن القول بعدم إمكانية بناء المجتمع الاشتراكي في مصر فوراً لا يعنى أن النضال من أجل الاشتراكية في مصر مؤجل إلى أن تنضج ظروفها، ويرى أن النضال من أجل الاشتراكية مطلوب من حزينا منذ الآن وباستمرار لإنضاج هذه الظروف، وهي مهمة نضالية شاقة تحتاج إلى وقت طويل وإلى نفس طويل، وتتطلب بناء تحالف قوى بين الطبقات المضارة من التطور الرأسمالي التابع والمشوه، وإلى إدارة هذا التحالف بالأدوات الديمقراطية من أجل كسب ثقة الجماهير في القوى الاشتراكية ومن أجل حشد قواها وراء هدف إقامة المجتمع الاشتراكي على أسس سليمة. من هنا تأتي أهمية وضع تصور متكامل لمجتمع المرحلة الانتقالية التي تفصل بين الواقع الرأسمالي المرفوض وبين المجتمع الاشتراكي المنشود، وأن يؤدي كل كسب يتحقق في بنائه إلى دعم النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي وتقوية الأمل في إمكانية الوصول إلى مجتمع الاشتراكية^(١).

أن هذا المجتمع الانتقالي الذي نسعى إلى إقامته خطوة على طريق الاشتراكية «مجتمع المشاركة الشعبية» وهو البديل العملي الذي يقدمه حزب التجمع في مجتمع السلطة الرأسمالية الحاكمة، ويقوم هذا المجتمع على أربعة أركان أساسية هي: التنمية الوطنية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية والثقافة الديمقراطية التقدمية العقلانية. كلما حققنا إنجازاً في أي من هذه الميادين الأربعة فإنه سوف يقربنا من إمكانية بناء الاشتراكية، وأساس هذا المجتمع هو الدور النشط للإنسان المصري واتساع نطاق المشاركة الشعبية^(٢).

يطرح حزب التجمع الوطني التقدمي في برنامجه العام الثاني (بناء مجتمع

(١) البرامج الانتخابية للحزب لمجلس الشعب.

(٢) ردود نواب التجمع على بيانات الحكومة سنوياً من عام ١٩٩٠ للآن.

المشاركة الشعبية) المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية هي:

- ١- تحقيق الإصلاح السياسى وترسيخ الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية.
 - ٢- تنمية الإنسان المصرى جسما وعقلا وروحا وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا.
 - ٣- تنمية قوى الإنتاج المادى وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.
 - ٤- تحقيق التشغيل الكامل وتحسين توزيع الدخل وحماية الفقراء ومحدودى الدخل.
 - ٥- تحديث الدولة وتمكينها من قيادة التنمية فى إطار تعدد أشكال الملكية وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل.
 - ٦- دعم التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة ولحماية الفقراء ومحدودى الدخل.
 - ٧- تحقيق تعامل رشيد مع البيئة ومكافحة التلوث.
 - ٨- توثيق التعاون العربى واستكمال تحرير الأرض العربية والسير قدما لتحقيق تنمية عربية متكاملة.
 - ٩- توثيق التعاون بين مصر ودول حوض النيل وأفريقيا ودول الجنوب، والموقف تجاه القوى الدولية الكبرى والمشاكل الدولية الرئيسية.
- ويطرح حزب التجمع فى برنامجه العام سياساته لبناء هذه المقومات انطلاقا من ديمقراطية المشاركة كإطار سياسى يساعد على التقدم بنجاح فى سائر المجالات الأخرى^(١).

(١) إيمان حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة (دراسة حالة حزب التجمع فى مصر من ١٩٧٦-١٩٩١) سلسلة كتاب الأهالى رقم ٥٤ / القاهرة ص ٣٧٣.

التنظيم الحزبي والديمقراطية الداخلية:

- يقوم التنظيم الحزبي للتجمع على أساس التسلسل الهرمي بين أربع مستويات (الوحدة الأساسية- المركز أو القسم- المحافظة- المستوى المركزي) ويتكون كل مستوى من مؤتمر ولجنة لقيادة المستوى وأمانة لإدارة العمل اليومي، أما المستوى المركزي فيتكون من المؤتمر العام الذي يضم كل أعضاء لجان المحافظات، واللجنة المركزية وهي أعلى سلطة قيادية في الحزب فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام، والأمانة العامة التي تمارس سلطة اللجنة المركزية فيما بين دورات انعقادها، أما إدارة العمل اليومي فيتولاها المكتب السياسي من الناحية الفكرية والسياسية وأمانة اللجنة المركزية فيما يتصل بأوجه النشاط الحزبي الداخلي والجهري.

- جميع الهيئات القيادية للحزب وجميع مراكز المسؤولية فيه تكون بالانتخاب وبالاقتراع السري المباشر للمرشحين، ويجب أن يكون ٥٠٪ على الأقل من أعضاء اللجان المنتخبة من العمال والفلاحين، ويتم انتخاب عدد من أعضاء مؤتمر كل مستوى تنظيمي ليكون بمثابة احتياطي للجنة المستوى بنسبة ٢٥٪ من عدد أعضاء اللجنة، ويكون للعضو الاحتياطي كافة حقوق وواجبات الأعضاء الأصليين عدا حق الترشيح والتصويت. ويحظر تولى أى شخص - نفس المسؤولية أكثر من دورتين. أو الجمع بين عضوية أكثر من لجتين قياديتين وذلك لضمان توسيع دائرة القيادة وضمان تداول القيادة بين أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

- القيادات العمالية والمهنية والشعبية من أعضاء الحزب التي نصل إلى موقع قيادي منتخبة في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية والاتحادات الأدبية والثقافية والفنية والتنظيمات الشعبية تنضم تلقائياً بعد موافقتها، إلى المستوى القيادي الحزبي المقابل لمستواها ويستمر العضو متمتعاً بهذا الحق حتى

نهاية الدورة الحزبية وتكون له جميع حقوق العضو الأصلي المنتخب.

* يقوم العمل الداخلي على أساس ديمقراطي وفق الأسس التالية:

- حرية المناقشة داخل الحزب مكفولة بالكامل لكل أعضائه وعلى مختلف مستوياته، وتتولى صحافة الحزب ونشراته الداخلية تداول الآراء حول القضايا السياسية والتنظيمية الهامة.

وتطرح للنقاش العام داخل الحزب القضايا موضع الخلاف وذلك بقرار من اللجنة المركزية التي تحدد موضوع النقاش ومدة النقاش وكيفية تنظيمه بما يضمن التعبير الحر عن آراء الأعضاء، كما تصدر القرارات اللازمة بشأن نتائج هذا النقاش ويمكن لثلث أعضاء اللجنة المركزية أو عشر لجان محافظات دعوة اللجنة المركزية لمناقشة القضايا الخلافية. ولكل عضو ولكل هيئة قيادية نشر رأيها في إعداد نشره «دائرة الحوار» المخصصة لهذا الغرض.

- تصدر قرارات الحزب في جميع الهيئات القيادية بعد المناقشة ويلتزم الجميع (أغلبية وأقلية) بالقرارات المتخذة.

- من حق الأقلية مواصلة الدفاع عن رأيها مع التزامها بتنفيذ القرارات.

- تخضع المستويات الأدنى لقرارات المستويات الأعلى.

- يصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم الأهالي ومجلة شهرية باسم أدب ونقد وكتاباً شهرياً هو كتاب الأهالي.

- للحزب تنظيم شبابي مساعد يحظى بالاستقلالية النسبية هو اتحاد الشباب التقدمي وتنظيم نسائي مساعد يحظى بنفس القدر من الاستقلالية هو اتحاد النساء التقدمي.

الممارسة تؤكد السمات الأساسية للتجمع

لم يكن ما طرحه حزب التجمع في وثائقه الأساسية مجرد أفكار نظرية بل سرعان ما أكدت الممارسة ارتباط التجمع بهذه الأفكار والتوجهات، فقد ولد التجمع في قلب المعركة المحتدمة حول مستقبل مصر، ولهذا فإنه خاض منذ قيامه العديد من المعارك المتصلة على امتداد لـ ٣٣ سنة (١٩٧٦-٢٠٠٩) انسجاماً مع طبيعته كحزب تقدمي والتزاماً ببرنامجها السياسي، وحرص على تأكيد ذلك في الممارسة عبر التزام قياداته وأعضائه بها ورد في وثائقه الأساسية.

بعد أقل من ثلاثة شهور على تأسيس الحزب بدأت مواقفه النضالية العملية حيث ساند إضراب عمال النقل بالقاهرة في صيف ١٩٧٦، وخاض انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ١٩٧٦ في إطار برنامج انتخابي (المشاركة الشعبية طريق التغيير والتحرير) وطرح مطالب وإجراءات محددة لإخراج مصر من أزمتها معلناً رفضه لسياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاته الخارجية، وأعلن مساندته الكاملة للمعتقلين السياسيين في الانتفاضة الشعبية ١٨-١٩ يناير (بصرف النظر عن انتفاءاتهم السياسية). وشكل أول للجنة للدفاع عن الحريات لأول مرة في تاريخ مصر من المحامين من مختلف الاتجاهات، وقدم علناً المساندة القانونية والمادية والإعلامية للمعتقلين وأسره، وعارض زيارة أنور السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وعارض اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل والعلاقة الخاصة مع أمريكا ورفض القوانين المقيدة للحريات التي صدرت في فبراير ١٩٧٧ ومايو ١٩٧٨، ١٩٧٩. ودافع باستمرار عن حقوق الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين والرأسمالية الوطنية المنتخبة، ودافع عن حق كل القوى السياسية في إقامة أحزابها بما في ذلك الشيوعيين. ودافع عن مسجونى الرأي مهما اختلفت

انتهاهم السياسية، وشن حملة صحفية من خلال جريدة الأهالي وجمهورية ضد التعذيب. وتصرف برباطة جأش في مواجهة عمليات القمع الشامل في سبتمبر ١٩٨١، وناصر الشعبين الفلسطيني واللبناني ضد الغزو الإسرائيلي للبنان يونيو ١٩٨٢ وساند انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكل لجان للدفاع عن القطاع العام والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وشارك في تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية مع الأحزاب والقوى السياسية المعارضة سنة ١٩٨٣، وتصدى لمحاولات تصفية المكاسب الشعبية التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو للفئات الكادحة عموماً وللعمال والفلاحين خصوصاً. وأعلن رفضه انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك في الاستفتاءات الثلاثة لرئاسة الجمهورية أعوام ١٩٨١، ١٩٨٧، ١٩٩٣). وخاض انتخابات مجلس الشعب ثمانى دورات متتالية من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٥ في إطار برامج انتخابية متكاملة تدعو إلى إنقاذ مصر من التبعية والفساد والطفيلية، وعارض ما سمي بسياسات الإصلاح الاقتصادى التى طبقت برامج التكيف الهيكلى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، واتخذ مواقف حاسمة ضد أعمال العنف والإرهاب التى تمارسها جماعات متسترة بالدين منذ بداية التسعينيات، ودافع عن الوحدة الوطنية وحق جميع المصريين فى المساواة دون أى تمييز بسبب الدين أو الجنس، وشارك فى جهود التنوير ضد التعصب والأفكار المتخلفة.

كان المتوقع نتيجة لهذا النشاط السياسى المثمر حول المجتمع ومشاكله الأساسية، ونتيجة لدفاع حزب التجمع عن مصالح وحقوق الأغلبية الكادحة، وامتلاكه المقومات الأساسية للحزب السياسى، أن يتحول كما خططت قيادته إلى حزب جماهيرى كبير، ولكن على العكس من ذلك فإن عضوية التجمع التى

وصلت إلى ١٥٠ ألف عضو في ديسمبر ١٩٧٦ تقلصت إلى حد كبير، وانكسرت دائرة نشاطه الجماهيري، ولم يعد له نفس القدر من النفوذ السياسي الذي حققه في السبعينات والثمانينات، وهو أمر يدعو إلى التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى هذه المفارقة، وما هي العوامل التي حالت دون تحول الحزب إلى حزب جماهيري كبير رغم امتلاكه المقومات الأساسية التي تكفل له ذلك.

مسيرة الحزب بين التحديات الخارجية والنواقص الداخلية

تحدد مصائر الأحزاب السياسية وقدرتها على الازدهار والنضج أو الضعف والذبول على عوامل موضوعية نابعة من البيئة الاجتماعية والسياسية التي تنشط فيها هذه الأحزاب، وعوامل ذاتية مرتبطة بتكوين الحزب نفسه وأساليب قيادته وإدارة نشاطه السياسي والجماهيري.

وبالنسبة لحزب التجمع الوطني التقدمي والوحدوي فإنه قد تأثر بالفعل بمجموعتين من العوامل منها ما يتصل بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشط فيها، ومنها ما يتصل بالعوامل الذاتية. وكان تأثر الحزب بهذه العوامل الموضوعية والذاتية سلبيا، فلم يحقق على مدار أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما تطورا يذكر في حجم عضويته أو تواجده الجماهيري أو نفوذه السياسي يتناسب مع بدايته القوية، بل على العكس من ذلك فقد تراجع حجم ونفوذ الحزب في السنوات الأخيرة. يتأكد ذلك من الحقائق التالية:

- بلغت عضوية حزب التجمع بعد شهور قليلة من تأسيسه ١٥٠ ألف عضو.
- تم بناء هيكل تنظيمي للحزب في نفس الفترة يمتد إلى جميع محافظات الجمهورية ومعظم الأقسام والمراكز، وكانت له وحدات أساسية في معظم المصانع ووحدات الخدمات وفي عدد كبير من القرى والأحياء.

- بلغ الكادر القيادي للحزب سنة ١٩٨٦ على المستوى المركزي ٧٠٠ عضواً من أعضاء المؤتمر العام والهيئات المركزية التابعة منه، يضاف إليهم دائرة أوسع من القيادات الحزبية وتضم ٢٠٠٠ عضواً من مجموع لجان الأقسام والمراكز. وكانت أغلبية الكادر الأساسي من القيادات الشابة التي تتواجد في مواقع التجمع الجماهيري بالريف والحضر ولهم وجود جماهيري مؤثر في مواقعهم، فمنهم قيادات نقابية عمالية ومهنية وفلاحية تعاونية وأساتذة جامعات ومهنيين وصحفيين وكتاب وأدباء وفنانين وحرفيين وطلاب. ينتمي هذا الكادر إلى عدة أجيال من سن العشرين إلى سن السبعين، يتوزعون على ٢٢ محافظة، ٨٠٪ منهم يحملون مؤهلات دراسية والباقيون يجيدون القراءة والكتابة، ٧٥٪ منهم تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة أي أننا أمام كادر شاب متعلم يغطي الخريطة الجغرافية والخريطة الطباقية لمصر كما تغطي أجيالاً متعددة.

- تواجد أعضاء التجمع خلال الفترة الأولى لتأسيسه في المنظمات الجماهيرية وكان لهم نفوذ واضح فيها، وانتخب الكثيرون في مجالس إدارة النقابات المهنية وبصفة خاصة نقابة المحامين والصحفيين والتجارين والأطباء والأطباء البيطريين، كما تواجد في اللجان النقابية العمالية المنتخبة، وكان للتجمع نفوذ واضح على الحركة العمالية وخاصة في صناعات الغزل والنسيج والصناعات الهندسية والمعدنية والكيمياوية، وكان له نفوذ مماثل في الحركة الطلابية بجميع الجامعات المصرية وفي نوادي هيئات التدريس المنتخبة لأستاذة الجامعات، وعلاوة على ذلك فقد شارك حزب التجمع في تأسيس العديد من اللجان الشعبية للدفاع عن مصالح قطاعات جماهيرية غير منظمة وعن قضايا سياسية واجتماعية ووطنية.

- شارك التجمع في انتخابات مجلس الشعب نوفمبر ١٩٧٦ أي بعد شهور قليلة

من تأسيسه، وفاز أربعة من أعضائه بعضوية المجلس من حملة المرشحين الثلاثين. وفاز عدد من أعضائه في انتخابات المجالس الشعبية المحلية.

- عقد التجمع في الفترة الأولى من تأسيسه العديد من المؤتمرات الجماهيرية الحاشدة وخاصة خلال الانتخابات. وتأكدت قدرته على حشد آلاف المواطنين في هذه المؤتمرات. وأكد نفوذه السياسي والجماهيري في الانتفاضة الشعبية في ١٨/١٩ يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على رفع أسعار السلع والمواد الغذائية والتي قام أعضاؤه بالدور القيادي فيها، واعتقل المئات منهم وقدموا للمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة بتهمة التحريض على التظاهر والتجمع وبتهمة تكوين تنظيمات سرية غير شرعية، وعندما تقارن هذه الأوضاع بالأوضاع الحالية للتجمع فإننا سنكتشف عدة حقائق من أهمها:

- توقفت غالبية الأعضاء عن ممارسة نشاط منتظم في إطار الحزب وانسحب الكثيرون من العضوية. ويؤكد ذلك أن الأعضاء الذين شاركوا في انتخابات الهيئات القيادية للمؤتمر العام الأول سنة ١٩٧٨ كانوا حوالي ٤٠ ألف عضو وفي المؤتمر العام الثاني ١٩٨٥ أصبحوا ٢٥ ألف عضو، أما في المؤتمر العام الثالث سنة ١٩٩٣ فقد انخفض عددهم إلى ٨ آلاف عضو ولم يزد عددهم في المؤتمر العام السادس ٢٠٠٨ عن ألفي عضو.

- لم يعد للحزب وجود تنظيمي في ٤ محافظات وعدد كبير من الأقسام والمراكز.
- ضاقت دائرة الكادر الأساسي للحزب، ولم تبرز قيادات شابة جديدة، وأصبحت السمة الأساسية الآن للكادر هي غياب الصف الثاني وارتفاع متوسط أعمار القيادات الحالية.

انكمش وجود الحزب في المنظمات الجماهيرية، فلم يعد له الآن سوى عضوية في

مجلس نقابة المحامين، وتكررت نفس الظاهرة في الحركة العمالية حيث انخفض عدد أعضائه المنتخبين في اللجان النقابية القاعدية، ويغيب التجمع حالياً عن المجالس الطلابية المنتخبة ونوادي هيئات التدريس بالجامعات.

-انخفض تمثيل حزب التجمع في مجلس الشعب إلى عضو واحد في انتخابات ٢٠٠٥ وله ثلاثة أعضاء بمجلس الشورى أحدهم بالتعيين هذا علاوة على عدد من الأعضاء في المجالس الشعبية التي فاز معظمها بالتزكية من خلال الحزب الوطني الحاكم.

يعود هذا التطور السلبي في حجم ونشط ونفوذ حزب التجمع إلى عدة عوامل موضوعية وذاتية مثل:

١- نظام التعددية الحزبية المقيدة:

والتي لا تزيد في حقيقتها عن قبول النظام السياسي مبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية لكن في أطر قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية المتعددة . ولا يستطيع الحزب في ظل هذه القيود القيام بوظائفه في التجنيد السياسي والمشاركة السياسية، ويساهم تزوير الانتخابات في الحد من قدرة أحزاب المعارضة بما فيها التجمع على الفوز بعدد من المقاعد يتناسب مع وجوده الجماهيري. ويتم محاصرة النشاط الجماهيري للحزب واستخدام حالة الطوارئ في منعه من عقد مؤتمرات جماهيرية أو مسيرات سلمية أو توزيع بياناته على المواطنين. وتساهم العديد من القوانين والتشريعات في إحكام الحصار حول الحزب سياسياً وجماهيرياً وإعلامياً وتستخدم أجهزة الأمن لعزل الحزب وباقي أحزاب المعارضة عن الجماهير.

٢- الأزمة الاقتصادية الاجتماعية:

تأثر حزب التجمع سلبا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال حقبتى السبعينات والثمانينات وكذلك التوسع في التحول إلى اقتصاد السوق في السنوات العشرين الأخيرة والتوسع في بيع منشآت القطاع العام وتصفية عمال هذا القطاع من خلال نظام الإحالة إلى المعاش المبكر. وزادت الأعباء على الفئات الكادحة وخاصة العمال والموظفين وصغار الفلاحين وشباب المهنيين الذين اضطرتهم ظروفهم إلى البحث عن أعمال إضافية مرهقة لم تترك لهم وقتا للممارسة النشاط السياسى، وفي نفس الوقت توقف التوجه نحو التصنيع فتوقف نمو الطبقة العاملة الصناعية الحديثة في مصر وهى التى تشكل القاعدة الاجتماعية للحركة التقدمية والاشتراكية، ولما كانت الحقبة النفطية قد بدأت مع تأسيس التعددية الحزبية وساعدت على توجه مئات الألوف من شباب العمال والفلاحين والمهنيين والحرفيين للعمل في الأقطار العربية، فقد ترتب على ذلك تفريغ الحركة الجماهيرية المصرية من أكثر عناصرها وعيا وحركة، وحرمت حزب التجمع على وجه التحديد من جهود وخبرة كثير من كوادره الشابة التى اضطرت إلى الهجرة طلبا للرزق والتى تغيرت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك فتغيرت توجهاتها السياسية، وكان للأزمة الاقتصادية والاجتماعية أثر كبير في ظهور فئات اجتماعية مهمشة في الريف والمدن وخاصة العاطلين عن العمل وسكان الأحياء العشوائية الذين ينشطون في مجالات غير قانونية ولا تسمح أوضاعهم الاجتماعية المتدهورة أن تؤثر فيهم جماعات الإسلام السياسى وأن تجند بتبنى الفكر التقدمى أو ممارسة النشاط السياسى، وكان من السهل بحكم أوضاعهم الكثيرين منهم للمشاركة في أنشطتها المتعددة.

٣- صيغة التجمع:

كانت صيغة التجمع مصدر قوة لحزب التجمع عند تأسيسه سنة ١٩٧٦، حيث ساعدت على دعم النضال السياسى المشترك للعديد من فصائل اليسار والقوى التقدمية ونجحت في تعبئة دائرة واسعة من الكوادر ذات العلاقات الجماهيرية الواسعة في إطار تنظيم حزبي موحد، واستفاد الحزب بذلك من إمكانيات كبيرة توفرت لهذه القيادات التي شاركت في تأسيس الحزب أو انضمت إليه بعد أشهر من تأسيسه، وحملت إليه خبراتها النضالية السابقة سواء في الحركة الماركسية أو التنظيمات الناصرية، وهكذا ولد التجمع حزبا قويا حيث استطاع أن يمارس نشاطا سياسيا وجماهيريا واسع النطاق مستندا إلى وعى وخبرة وجماهيرية هذه الكوادر وقد غطت هذه البداية القوية على نقاط الضعف في صيغة التجمع مثل تأثير اختلاف المنطلقات الفكرية على الأولويات النضالية أو الصراع على المواقع القيادية أو السعى إلى التمايز التنظيمى داخل الحزب من خلال إنشاء منابر لكل فصيل والسماح لهذه المنابر بممارسة نشاط فكرى تثقيفى لها. وأدت هذه الخلافات انفصال مجموعات ماركسية وناصرية عن الحزب وخاصة بعد المؤتمر العام الثانى للحزب سنة ١٩٨٥ وبعد تأسيس الحزب العربى الديمقراطى الناصرى سنة ١٩٩٣.

كما ساهم تغير تركيبة العضوية بانضمام أعضاء جدد إليه لم تكن لهم انتمايات فكرية أو سياسية سابقة بل انضموا إلى الحزب ارتباطا بنشاطه السياسى ومعاركه الجماهيرية وبرامجه الانتخابية دون أن تتوفر لديهم ثقافة سياسية كافية، ساهم هذا التغير في تركيبة العضوية في توارى صيغة التجمع التي قام عليها الحزب ولغياب التثقيف السياسى للعضوية الجديدة فإن هذه العضوية الجديدة سرعان ما تتوقف عن النشاط وتهجر الحزب لأنه لا يتوفر لها الوضوح الفكرى الكافى والخبرة

السياسية الكافية.

٤- دور قيادة التجمع:

لعب الأداء القيادي للتجمع وما شابه من قصور دورا في الحد من فاعليته السياسية وتأثيره في المجتمع، والمظهر الأساسى لهذا القصور هو تعثر عملية بناء التجمع كحزب جماهيرى رغم طرحها فى أكثر من دورة للجنة المركزية وصدور قرارات من المؤتمرات العامة حولها، ولم تعط القيادة اهتماما كافيا لقضايا البناء الحزبى وكذلك عملية إعداد القيادات الجديدة مما خلق فراغا فى السنوات الأخيرة بعد اعتزال عدد كبير من القيادات المؤسسة للحزب بحكم حالتها الصحية والسن. ولا يوجد حاليا عدد كاف من قيادات الصف الثانى يمكن الحزب من الحفاظ على وجوده التنظيمى ونشاطه السياسى فى كثير من المواقع. وبالتالي فإن الحزب يتراجع تنظيميا وسياسيا وجماهيريا. وقد ساعد على هذا التراجع توجه القيادات المنفذة فى المستوى المركزى للهبوط بسقف معارضتها للنظام الحاكم وميلها إلى التفاهم مع دوائر الحكم فى ظل معارضة القواعد والقيادات الوسطى لهذا التوجه، وكان لهذا الوضع تأثير سلبى على تماسك الحزب وظهرت داخله خلافات حادة حول الموقف من الحكم والموقف من العمل الجماهيرى والموقف من تيار الإسلام السياسى. وما تزال هذه الخلافات قائمة حتى الآن وتؤثر على تماسك الحزب ووحدته النضالية.

تحالفات الحزب السياسية

حرص حزب التجمع منذ تأسيسه على توسيع نطاق حركته بالتنسيق مع القوى السياسية الأخرى وعقد تحالفات سياسية فى مواجهة سياسات الحكم وساهم التجمع فى تأسيس العديد من الأشكال التنسيقية والجهوية مثل اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات سنة ١٩٧٧، ولجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية

سنة ١٩٨٣ التي أعيد إحيائها مرة أخرى سنة ١٩٨٦، واللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينيين واللبناني سنة ١٩٨٢، ولجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية سنة ١٩٩٥، والتحالف الاشتراكي سنة ٢٠٠٦، والاتلاف الديمقراطي سنة ٢٠٠٧. ولكن معظم هذه الأشكال لم ينجح في الاستمرار والتحول إلى كيانات دائمة وما تزال سياسة التحالفات في التجمع في حاجة إلى تطوير بحيث تتوافر شروط الاستمرار ويتسع نطاق التحالف ليشمل إلى جوار الأحزاب السياسية الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني^(١).

المنظمات الشيوعية المصرية

أزمة وجود مستمرة

عرفت مصر الفكر الاشتراكي، وحتى الماركسي، في أواخر القرن التاسع عشر من خلال اطلاع مثقفها عليه ونقله إلى الثقافة المصرية في شجاعة نادرة وقتها، وتواكب هذا مع تصاعد التحركات العمالية المصرية، مما أدى إلى انتشار الفكر الاشتراكي وسط عمال ومثقفي الجاليات الأجنبية التي كانت كبيرة الحجم وقتذاك

(١) مصادر مختارة

- مطبوعات حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
- بناء مجتمع المشاركة الشعبية- البرنامج السياسي العام للحزب- سلسلة كتاب الأهالي العدد ٦٤- أكتوبر ١٩٩٩.
- لائحة النظام الداخلي للحزب.
- وثائق حزب التجمع وخاصة التقارير السياسية للمؤتمر العام الثاني والثالث والرابع والخامس.
- البرامج الانتخابية للحزب لمجلس الشعب.
- ردود نواب التجمع على بيانات الحكومة سنوياً من عام ١٩٩٠ للآن.
- إيهان حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة (دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١) سلسلة كتاب الأهالي رقم ٥٤ / القاهرة ص ٣٧٣.

(وكان بعضهم تابعاً للأحزاب الشيوعية في البلد الأم)، ثم التقى الرافد الأجنبي مع العناصر الوطنية المثقفة التي أخذت تدرك علاقة النضال من أجل الاستقلال الوطني بالدعوة إلى تحرير الطبقات الشعبية من استغلال رأس المال الأجنبي وكبار ملاك الأراضي.

بعد الموجة الوطنية الهائلة لثورة ١٩١٩ نشأ الحزب الاشتراكي المصري الذي تحول إلى حزب شيوعي بعد أربع سنوات ليصبح الأول من نوعه في القارة الأفريقية. لكنه سرعان ما تعرض للحظر على أيدي حكومة الزعيم الوطني الكبير سعد زغلول. ومنذ هذا الوقت ظلت الحركة الشيوعية المصرية أسيرة للنشاط السري، ومعرضة للملاحقة بوليسية شديدة باعتبار أن الشيوعية جريمة «اجتماعية» قبل أن تكون سياسية.

وحتى عندما اعتنق النظام الناصري فكر «الاشتراكية العربية» أو «التطبيق العربي للاشتراكية العلمية»، فقد أودع النظام المئات من الكوادر الشيوعية في معتقلات رهيبة بالصحراء لست سنوات (١٩٥٩-١٩٦٥)، وتعرضوا للتعذيب وحتى القتل لبعض القيادات. وعندما أقدم الشيوعيون المصريون بمختلف اتجاهاتهم على حل تنظيماتهم تأثراً بفكرة النمو اللارأسمالي التي صاغها الفلاسفة السوفيت فقد فعلوا هذا تحت ضغط التعب والإحساس بعدم الجدوى، وفي سياق البريق الذي اكتسبته المنجزات الوطنية والاجتماعية «الشعبوية» لنظام يوليو، وذلك على أمل توحيد الطلائع الثورية في حزب واحد.

وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ في المواجهة العربية الإسرائيلية الثالثة، لتعيد نشأة الحركة الشيوعية المستقلة مرة أخرى في صورة تنظيمات تبلورت أكثر في السبعينيات، مثل الحزب الشيوعي المصري، وحزب العمال الشيوعي، والحزب

الشيوعي المصري - ٨ يناير، والتيار الثوري. وهي التنظيمات التي أطلق عليه الحركة الشيوعية الثالثة (باعتبار أن الحركة الشيوعية الثانية هي تلك التي استمرت من ١٩٤٢ إلى اكتوبر الحبل في ١٩٦٥).

وقد تميزت الحركة الثالثة بدخول أجيال جديدة من أبناء ثورة يوليو نفسها والذين هالهم اتساع البون بين شعارات النظام والواقع العملي. وقد جاء معظم الجدد من أرضية وطنية وليس طبقية، ولكنهم أدركوا أن إنجاز المهام الوطنية يتطلب منظورات طبقية جديدة، وجدوها في الماركسية اللينينية والماوية والجيفارية..

ويمكن القول أن الحزب الشيوعي المصري هو الوحيد المتبقي الآن من التنظيمات التي ظهرت في السبعينيات، وإلى جواره تنظيمان آخران هما حزب الشعب الاشتراكي (الذي نشأ كانشقاق من الحزب الشيوعي المصري) ومنظمة الاشتراكيين الثوريين التروتسكية. أما حزب العمال الشيوعي و٨ يناير فقد تعرضا لانفجارات داخلية أنهت وجودهما عملياً، أما التيار الثوري فقد ذوي تماماً. كما يمكن القول أن الغالبية الساحقة من الماركسيين في مصر الآن ينشطون كأفراد، وليس لديهم استعداد كبير للشروع في منظمات جديدة جراء الإحباطات التي لحقت بهم من تجاربهم السابقة. واكتفى الكثيرون بالنشاط في الحركات الاحتجاجية، أو حتى الجمعيات الأهلية ذات الطابع الحقوقي. وقد علق الكثيرون الأمل على اتحاد اليسار الذي قامت فكرته كتحالف يساري على أساس العضوية الفردية، ولكن التجربة القصيرة انتهت إلى الفشل بسبب المشاحنات بين المنظمات الشيوعية.

وقبل التطرق للأحزاب القائمة لا بد من إيراد بعض السمات الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية، والتي قد لا تختلف كثيراً عن نظيراتها في بلدان الجنوب، إلا أن

بها أيضًا سمات مصرية خالصة:

- انحصرت أنشطة الشيوعيين المصريين بالدرجة الأولى في القطاع المثقف من النخبة المدنية (الطلاب والمهنيين)، ورغم أنها امتدت إلى قيادات بارزة في الطبقة العاملة في بعض الأحيان إلا أن هذا لم يكن ملمحًا تنظيميًا رئيسيًا، ناهيك عن الضعف الشديد جدًا للتواجد في الريف المصري.

- عانت الحركة الشيوعية المصرية من الأمراض التقليدية المرتبطة بطبيعة النشاط السري، مثل التوجس في الآخر، والميل للانكفاء على الذات، وصعوبة الاندفاع إلى الحركة الجماهيرية، والميل إلى إيهام العضوية بقدرات ليس حقيقية.

- كغيرها من المنظمات الشيوعية في العالم كان هناك ميل شديد إلى تقديس النصوص النظرية والتعامل اللاتاريخي معها، بمعنى عدم القدرة على التمييز بين المبادئ العامة وتطبيقاتها في واقع مختلف عن الواقع المحلي. ومن ثم كان العجز الواضح عن توطين وتمصير الفكر السياسي الاشتراكي. فكانت الغربة حتى عن كثير من المثقفين.

- ومع تقديس النصوص كان هناك ميل في المنظمات الشيوعية المصرية - وإن كان بدرجة أقل من المنظمات العربية المماثلة - إلى البحث عن آراء «الشقيق الأكبر»، وكثيرًا ما أدت رؤى الخارج إلى اتخاذ مواقف خاطئة (موقف الكومنترن من حزب الوفد، القبول بقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧، نظرية النمو غير الرأسمالي، البيروسترويكا...). وبالطبع كثيرًا ما كان ثمن هذا باهظًا.

- الميل الشديد للانقسام والتشردم على أساس خلافات نظرية أو شخصية، بل إن بعض عمليات التوحيد التنظيمي قد أودت إلى المزيد من الانقسامات، كما سادت نظرية «النمو الذاتي» حيث يرى كل تنظيم في نفسه القوة الوحيدة ذات

التوجه الصحيح، ومن ثم فإن الوحدة سوف تضر العمل الثوري، وأن بذل المزيد من الجهد التنظيمي سيجعل الآخرين يأتون في النهاية للانضواء تحت راية التنظيم الثوري.

- ضعف وربما انعدام آليات للديمقراطية الداخلية تسمح بحل الخلافات بشكل صحي، وإساءة استخدام «المركزية الديمقراطية» لتسويد إرادة اتجاه أي مستوى أو أفراد.

- ضعف الأداء الإعلامي رغم امتلاك الشيوعيين لمهارات وكفاءات مميزة في هذا الصدد، كما لم يتمكنوا من بناء مؤسسات جماهيرية علنية مستقلة ولا يسيطر عليها في النهاية قادة حزبيون لمصالحهم الشخصية.

■ الحزب الشيوعي المصري:

في أواخر الستينيات اتفقت ثلاث حلقات شيوعية على التوحيد فيما بينها، وحرص التنظيم الجديد على ألا يحمل اسمًا في هذه الفترة، وإن كان يصدر مطبوعاته باسم «أحمد عرابي المصري». وكان المبدأ الأول في وثيقة التوحيد هو إدانة قرارات حل المنظمات الشيوعية عام ١٩٦٥. وبدأت أعداد جديدة من الشيوعيين الشباب - أساسًا من الحركة الطلابية المنتعشة آنذاك - في الانضمام للحزب، وكانت العلاقات بين القدامى والجدد صعبة حيث بسبب خلفيات قرار الحل، وبسبب انزعاج القدامى من نزعة «التهيج البرجوازي الصغير» عند الجدد. أضف إلى هذا مناخ عدم الثقة بين القدامى أنفسهم، فضلاً عن الضغوط الأمنية القاسية.

كانت حرب ١٩٧٣ هي اللحظة المناسبة ليعلم الحزب الجديد عن نفسه عمليًا بإصدار نشرة «الانتصار» (ذات اسم النشرة التي كان الشيوعيون يصدرونها في بورسعيد إبان عدوان ١٩٥٦). ولعبت النشرة دورًا مهمًا في توسيع العضوية. وبعد

سلسلة من الإضرابات العمالية والأنشطة الطلابية والثقافية أعلن الحزب عن نفسه في أول مايو ١٩٧٥، وكان هذا أول حرق لحظر التنظيم الحزبي منذ ثورة ١٩٥٢.

ويرى القريبون من الحزب أن إعلانه في هذا التوقيت كان من بين بواعث إصدار السادات لورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في العام التالي وتشكيل المنابر (الأحزاب فيما بعد) خصص واحد منه لليسر. خصوصًا وأن المنظمات الشيوعية الأخرى بدأت تعلن عن وجودها.

ورغم أن المنظمات الشيوعية الأخرى اتخذت موقفًا عدائيًا منذ البداية تجاه منبر اليسار (حزب التجمع فيما بعد) فقد حسم الحزب الشيوعي أمره وقرر التعامل بإيجابية معه، لتحويله إلى مرتكز للعمل الجبهوي والحيلولة دون سيطرة عناصر ماركسية يمينية عليه فضلًا عن مكاسب أخرى للعاملين الجماهيري والتنظيمي. ومن الطبيعي أن القيام بهذه المهمة كان يتطلب قدرًا معقولاً من التواجد داخل البنية التنظيمية لحزب التجمع.

غير أن الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٧٦ كانت أول انتخابات يخوضها اليسار باسمه كيسار في أماكن عديدة بمصر، مما أشعل فورة من الحماس تسببت في تحول الكثيرين من أعضاء الحزب إلى أعضاء في حزب التجمع أيضًا، ومن هنا نشأت العضوية المزدوجة التي شملت قيادات في الحزبين أيضًا. وبعد الانتفاضة الشعبية في يناير ١٩٧٧ تسببت الهجمة الأمنية والإعلامية على حزب التجمع في تسرب الآلاف من أعضائه، وكانت النتيجة أن أصحاب العضوية المزدوجة بما لهم من مهارات وطاقات حركية ورؤى سياسية تبوأوا مواقع شديدة الأهمية في الحزب. وما زاد من صعوبة التحكم في هذا التناقض الحتمي أن الحزب كان قد فقد أهم مؤسسيه زكي مراد في حادث سيارة غامض في ١٩ ديسمبر ١٩٧٩.

وفي هذه الفترة أيضًا مرت بالحزب كالعادة انقسامات صغيرة (مثل مجموعة هاشم والمطرقة والمؤتمر) ولكنها لم تحدث جراحًا كبيرة للحزب الذي كان ينهل من روافد سياسية وجمهورية جديدة انفتحت أمامه. وبلغت ذروة إنجازات الحزب الشيوعي المصري في عقد مؤتمره العام الأول داخل مصر في سبتمبر ١٩٨٠ وانتخب هيئاته القيادية وأقر أول برنامج ولائحة وتقارير تأسيسية أخرى، وتبين أنه حزب يضم كوادرا لأمعة في مختلف المجالات، وله وجود تنظيمي لا بأس به من حيث الحجم والانتشار الجغرافي والنوعي، وفوق هذا وذاك نال الاعتراف الأهمي في سابقة أولى للحركة الشيوعية المصرية.

وبالنسبة للموقف من المنظمات الشيوعية الأخرى تحدث تقرير للمؤتمر الأول عن مهمة توحيدية من نوع جديد «لا تعني حشر كل الفصائل وكل الشيوعيين بغير استثناء في الحزب»، وأن «تقوية ودعم حزبنا هو الأساس في النضال التوحيدي»، وتمثل عناصر المهمة التوحيدية في: التنسيق في العمل الجماهيري - وحدة مبدئية من خلال صراع فكري - توفير مناخ توحيدي ينبذ تشجيع التكتلات في الفصائل الأخرى والتوقف عن التشهير وإدانة نظرية «النمو الذاتي» - تبادل المطبوعات - روح ودية مع أعضاء الفصائل.

غير أن الثمانينيات جاءت إلى الحزب بأزمة كبرى بعد وفاة السادات، حيث مال قسم في قيادة الحزب إلى المبالغة في تقييم بعض الإجراءات التصالحية مع المعارضة التي قام بها نظام مبارك، فصدر عن المكتب السياسي تقرير في أبريل ١٩٨٢ قدم رؤية جديدة تقول «إن تغيير رئيس الدولة في بلد مثل مصر يمكنه في ظروف محددة أن يحدث ثغرة واسعة في جدار السلطة تسمح لرياح التغيير بالعبور من خلاله». وأثار التقرير لغطًا كبيرًا ورفضته اللجنة المركزية للحزب بعد شهرين فقط من

صدوره. ومع ذلك فقد كان من الممكن التعبير عن هذه الرؤية بسفور أكبر داخل حزب التجمع. ويلاحظ أن هذا نفسه كان التوقيت الذي بدأ فيه بزوغ خطاب البيروسترويكا.

ومن ثم تفاقم الصراع بين مجموعتين حزبيتين أقدم كل منهما على الاستقواء من خارج الحزب على الآخر. إحداهما استقوت بمنطقة الخارج، وكانت ذات أهمية كبرى للحزب وقتذاك، والأخرى استقوت بمواقعها داخل التجمع. ومن المعروف الآن أن من قادة المجموعة الأولى الراحلون: ميشيل كامل، يوسف درويش، نبيل الهلالي. وقد تركز هجومها على «مجموعة يمينية تصفوية تحريفية».. «تعرض الحزب للتصفية الواقعية وتنزع هويته الطبقية».. وأن «التحريفية المعاصرة على خلاف التحريفية في الستينيات تحرص على الحفاظ على لافئة الحزب، واستثمار الاعتراف الأمي لقطع الطريق على استكمال مقومات الحزب الشيوعي ولتحول دون قيام حزب شيوعي حقيقي في مصر». وكتب ميشيل كامل (نجيب) في نشرة الوعي الداخلية: «يتم تغليب حزبنا داخل تنظيم أو تجمع غير بروليتاري.. والغريب أن يستغرق حزبنا إلى هذا الحد في العمل بمثابة (مقاوم من الباطن) لهذا التشكيل السياسي قبل التوصل إلى رأي موحد حول طبيعته. فهي عند البعض (مجال للعمل الجماهيري) ولدى البعض الآخر (جبهة) أو تحالف.. أو هي حزب البرجوازية الوطنية». ويميل ميشيل إلى التوصيف الأخير.

وبالطبع فتح باب الصراع الذي استغرق ٢٠ عددًا من النشرة الداخلية، امتد إلى موضوعات أخرى مثل طبيعة المرحلة الثورية، والصراع العربي الإسرائيلي، والجبهة ووحدة الشيوعيين. غير أن الحسم الحقيقي دار بالضربات التنظيمية وإقامة مجموعة الهلالي لتكتل غير تنظيمي داخل الحزب باسم حركي «المشروع»، الذي تحول فيما

بعد إلى حزب الشعب الاشتراكي.

وجاء سقوط المنظومة الاشتراكية ليسدد ضربة موجعة جدًا للكوادر الشيوعية، وبالطبع تعرض الحزب الشيوعي لخروج أعداد من كوادره وعضويته، كما تفاقمت مشكلة الازدواجية أكثر من أي وقت مضى، ولم تعد النشرات الحزبية تصدر بالدأب الذي كان. كما تعرض الحزب لأزمة تنظيمية أخرى عندما قام ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية (منهم المتحدثان العلنيان باسم الحزب وقتذاك) في ٥ يوليو ١٩٩٩ بإصدار بيان انقسامي ملئ باتهامات لقيادات حزبية أخرى. وبدأت فترة من المهاترات التي أصابت الحزب إصابات معنوية كبيرة.

ويلاحظ أن الحزب قد استعاد قدرًا قليلاً من عافيته في ظل ارتفاع الموجة الاحتجاجية ضد التمديد والتوريث، فأنشأ مركزًا للدراسات وزاد اهتمامه بالنشر الإلكتروني. غير أن أحدث مشاكله جاءت من داخل التجمع نفسه حيث تثار مشكلة الازدواجية بقوة، ومن اللافت أن بعض من يهاجمون الحزب بضاوأة داخل التجمع كانوا أنفسهم من حالات الازدواجية.

هذا ويعرف الحزب الشيوعي نفسه في لائحة النظام الداخلي المعتمدة في مؤتمره الثالث عام ١٩٩٢ على أنه «حزب الطبقة العاملة، حزب الجماهير المصرية الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين ومنتقنين ثوريين، يعمل على مواصلة النضال الوطني والاجتماعي للشعب المصري، مستلهماً تراثه الكفاحي السياسي الطبقي، ويتخذ الحزب من الماركسية اللينينية الأساس النظري لفكره وسياساته ونضاله.. مراعيًا الخصائص الوطنية والقومية والقسمات المميزة للواقع المصري..». أما المبدأ الأساسي في الحياة التنظيمية فهو المركزية الديمقراطية. وينقسم البناء الحزبي إلى خلايا ولجان أقسام ومناطق ولجنة مركزية والمؤتمر العام، وللجنة المركزية مكتبها

السياسي والسكرتارية المركزية. ويلاحظ أنه لا نص في اللائحة على منصب السكرتير العام، وإنما قيادة جماعية من خلال السكرتارية.

وبالنسبة لتحليل الحزب الشيوعي المصري لطبيعة المرحلة فهو يرى أن «النضال الوطني مطروح بشدة وله الأولوية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق بدون إجراء تحول ديمقراطي شامل». والتناقض في هذه المرحلة هو بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والحرفيين وصغار المنتجين والفئات الوسطى والقوى الاجتماعية المهمشة والبرجوازية الوسطى المنتجة من جانب، وبين جبهة القوى المستغلة التي تضم عناصر الرأسمالية الكبيرة والتابعة وعناصر رأسمالية سمسارية ومضاربة والوكالات التجارية وفئات المهنيين والتكنوقراط المرتبطين بالريع النفطي^(١).

■ حزب الشعب الاشتراكي:

بوصول الصراع داخل الحزب الشيوعي المصري إلى ذروته بالتكتل من جهة والفصل من العضوية من جهة أخرى، لم تجد المجموعة «اليسارية» المتكتلة بدءاً من الإعلان عن «مشروعها» في بيان صدر في أغسطس ١٩٨٨ أعلن فيه عن قيام حزب الشعب الاشتراكي. وبرر البيان سبب هذا المسلك والتأخر في الإعلان عن الحزب الجديد بأنه من خلال التكتل «استقطبنا وجندنا العناصر الصالحة داخل الحزب الشيوعي المصري المؤمنة حقاً بضرورة قيام حزب شيوعي حقيقي ومستقل، والتي لم تشوه فكرياً وسلوكياً. كما حرصنا على تجنيد الدماء الجديدة من خارج صفوف الحزب الشيوعي المصري، وإن كانت صيغة (المشروع) وظاهرة (الازدواجية) قد

(١) مصادر مختارة

- وثائق المؤتمر الأول للحزب الشيوعي المصري، دار الطليعة بيروت ١٩٨٠.
- وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي المصري، نوفمبر ١٩٩٢، دون ناشر.

مثلت عائقًا وحدت كثيرًا من قدرتنا وحرية حركتنا في التجديد». ويستطرد بأن هذه «الازدواجية» كانت ضرورية في السابق «لإنجاز عملية الفرز والاستقطاب داخل هذا الحزب وكسلاح في مرحلة دحر التصفوية اليمينية..».

ورغم أن التخلص من الازدواجية كان يعني الانطلاق إلى آفاق أوسع، فيمكن ملاحظة أن فورة الحماس التي صاحبت التكتل والانشقاق قد خبت بعض الشيء بعد إنشاء الحزب الجديد، فلم تكن مطبوعات الحزب واسعة الانتشار، ويبدو أن بنيته التنظيمية أصابها شيء من الجمود وعدم النمو، واعتمد الكثير من النشاط الجماهيري على الكاريزما الفردية لمؤسسي الحزب وما يتمتعون به من احترام واسع وسط القوى التقدمية والديمقراطية. ويرى بعض القريبين من الحزب أن الحماس لم يفتقر وإنما إنشاء حزب جديد بمقومات نظرية ومادية وتنظيمية كان يتطلب المزيد من الوقت.

ولعل أهم لطفة تلقاها الحزب هي وفاة نبيل الهلالي ويوسف درويش عام ٢٠٠٧، حيث تبين فيما بعد أن الرجلين كانا يقومان بمهام حزبية كثيرة. وبعد الوفاة خرج من الحزب عدد من أهم كوادره متوسطة العمر التي يبدو أنها أشفقت من هول المهمة التي تنتظرها، خاصة وأن مداولات إنشاء اتحاد اليسار كانت تجري في هذا الوقت.

وبوجه عام فإن المعلومات عن الحياة الداخلية للحزب شحيحة، ويمكن إرجاع هذا إلى قواعد انضباطية صارمة سبق اختبارها خلال فترة «المشروع». إلا أن الحزب فاجأ الأوساط اليسارية في العامين الأخيرين بإصدار مشروعين جديدين لبرنامجهم ولائحته الداخلية.

ويعرف الحزب نفسه بأنه «منظمة ماركسية تلتزم بمبادئ الأممية البروليتارية

وتناضل وسط الطبقات العاملة وبقية الطبقات الكادحة دفاعاً عن المصالح الوطنية والديمقراطية والاجتماعية للجماهير الشعبية كما وأن الحزب يولى الشباب والمرأة اهتماماً خاصاً. وينطلق الحزب من الظروف النوعية للحركة الشيوعية المصرية التي تتسم بالتشردم وتعدد التيارات بين الماركسيين المصريين المنظمين منهم وغير المنتمين للتنظيمات. والتي تفرض منذ البداية مختلف إشكال التنسيق ووحدة العمل في الممارسات النضالية والحوار والصراع الفكري ضد التشوهات الفكرية والليبرالية وضد روح الحلقة وصولاً لإقامة حزب للطبقة العاملة المصرية».

ويضيف عبارة مهمة في فقرة أخرى: «والحزب لا يدعي امتلاك الحقيقة الكاملة ومن هنا فهو يقبل التعددية الحزبية في الحركة الشيوعية المصرية ويتعهد ببذل أقصى الجهد في التعاون مع باقي التيارات والمنظمات من منطلق الممارسة النضالية والحوار والصراع الفكري».

وبالنسبة للهيكल التنظيمي فهو يقوم على ٣ مستويات فقط هي: الخلية - الوحدة المحلية - اللجنة القيادية. وهي بنية تنظيمية غير معقدة لكنها تدل على أن الحزب لم يتوسع بالشكل الذي يستلزم المزيد من التركيب.

وبالنسبة لخط الحزب السياسي فقد جاء في مشروع وثيقته البرنامجية أن «ما يقدمه الحزب هنا ليس برنامجاً لإقامة الاشتراكية في مصر، وإنما لمجرد السير على الطريق المؤدية إلى الاشتراكية عبر انتشال الوطن من أزمته المجتمعية الشاملة، فالتغيير الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بقفزة واحدة أو بادعاء التصدي لمهام تاريخية جسام لم تنضج الظروف الموضوعية والذاتية بعد لإنجازها».

أما الحلقة الرئيسية في نضال الحزب فهي «لا تزال تتمثل في انتزاع الحقوق الديمقراطية وصولاً إلى قيام حكومة ديمقراطية مؤقتة، دون التغافل عن أهمية

اكتساب هذا المنجز الديمقراطي للبعدين الوطني والاجتماعي الشعبي، ذلك لأن الاشتراكية تظل هي الحل الاستراتيجي لكل الأزمات والمظالم السائدة في المجتمع^(١).

الاشتراكيون الثوريون :

لم يكن التيار التروتسكي تياراً رئيسياً في الحركة الشيوعية المصرية، سوى في العقد الأخير من القرن العشرين. فقد انحسر هذا التيار دائماً في دوائر ضيقة من المثقفين والفنانين. ولعقد التسعينيات علاقة قوية بهذا المنشأ من زاويتين. فهو العقد الذي شهد انحساراً كبيراً في التنظيمات الشيوعية التقليدية جراء سقوط المنظومة السوفيتية، ومن ثم تجلى الوزن النسبي للتيار التروتسكي. ومن زاوية ثانية كان السقوط السوفيتي دليلاً إضافياً على قوة المنظور التروتسكي لطبيعة النظام السوفيتي خاصة منذ الحقبة الستالينية، وعن صحة أفكار مثل الثورة الدائمة واستحالة قيام الاشتراكية في بلد واحد..

مع دخول البيروسترويكا السوفيتية آخر مراحلها القائمة، وتحديدًا في العام ١٩٨٨، اتجهت أنظار مجموعة من الشباب المثقف صغير السن إلى كتاب توني كليف اليساري الإنجليزي عن رأسمالية الدولة في روسيا. فقاموا بترجمته إلى العربية ونشره، وتكونت حلقات دراسية لمناقشته انفتحت لهم بعدها آفاق أوسع للاطلاع على الفكر الماركسي عامة والتروتسكي خاصة، كما نتج عن هذا الاهتمام بالكتاب أن توثقت علاقات هؤلاء الشباب بالتيار التروتسكي في الخارج، وخاصة في بريطانيا.

(١) مصادر مختارة

- وثائق الحزب، البرنامج واللائحة، غير منشورة.

- تقرير أحمد (نبيل الهلالي)، أزمة الحزب: المأزق والمخرج. غير منشور.

وسرعان ما تحول الدرس والبحث إلى مشروعات تنظيمية، فظهرت مجموعتان باسم الاشتراكية الثوري والشرارة. وكالعادة دارت مناقشات، سياسية مكثفة بين المجموعتين حول الأوضاع في مصر، وخاصة حول سؤال هل يعيش النضال الطبقي في مصر حالة من الجزر أم المد، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وانفجار الحركات المؤيدة لها في الشارع المصري. وهي الحركات التي شارك فيها الشباب التروتسكي بحماس شديد فاكثبوا المزيد من الأنصار.

كان هذا هو المناخ المواتي لذويان الكثير من المشاحنات السياسية بين المجموعتين فتحقق الاندماج بينهما في العام ٢٠٠٢. ولكن سرعان ما دب الخلاف داخل التنظيم حول مسألة الجبهة، مع من وكيف، ولكن تكتلاً تم داخل التنظيم ضد فكرة الجبهة المتحدة، وساد لديه الرأي بأن يكتفي التنظيم بدور المنظمة الدعوية، وانتهى الأمر بخروج عدد كبير من التنظيم. ومما زاد الأمر سوءاً أن تلقى التنظيم ضربة أمنية موجعة في العام ٢٠٠٣، وهي النتيجة الطبيعية للانشقاقات التي تحمل معها أجواء الثرثرة وربما التشهير. كما أكدت الضربة البوليسية ضعف الخبرات التنظيمية لجماعة من الشباب كلهم في العشرينيات والثلاثينيات من العمر.

وبمرور الوقت تبلور الخلاف أكثر بين الاتجاهين الرئيسيين في التنظيم، اتجه يؤمن بنظرية التراكم البدائي للكوادر والبناء الحزبي في المواقع العمالية والبور الجماهيرية، والذي قد يستغرق مرحلة تاريخية بأكملها، وذلك قبل التفكير في الانطلاق إلى أنشطة واسعة وأعمال جهوية وخلافه. أما النظرية المقابلة فكانت تقول بالعمل في كل مكان تلوح به إمكانية والتحول من منظمة دعوية إلى تنظيم مناضل.

ولكن الاتجاه الثاني خاض تجارب فاشلة مثل محاولة توحيد اليسار في إطار حركة

٢٠ مارس، حيث كانت الحركة بلا أي آلية لاتخاذ القرار، كما دخلت في تنافس مع حركة كفاية حسم لمصلحة الأخيرة ولكن بعد أن أنهكت الحركتان. وتجربة فاشلة أخرى في اتحاد اليسار الذي كان التنظيم يؤمل أن يكون له منبر متميز داخلها. وفي النهاية أدرك التنظيم أن التوحيد الحقيقي لليسار لن يكون بالمناقشات والهيكل التنظيمية وإنما من خلال الانخراط المباشر في الأنشطة الجماهيرية.

وبالفعل لا يكاد يكون هناك نشاط احتجاجي بالعاصمة إلا ويشترك التنظيم فيه بفاعلية وحيوية. كما حقق التنظيم نقلة كبيرة بتأسيس مركز للدراسات يعتبر من أنشط المراكز التعبوية في القاهرة واستطاع الامتداد إلى أنحاء كثيرة في مصر، كما أتاح له إرساء صلات منتظمة مع التحركات العمالية، والجماهيرية عامة، وإصدار عدد من الكتب والمجلات والنشرات المتميزة.

وعلى العكس من بعض التصورات إزاء هذا التيار فإنه يبدي اعتباراً كبيراً للقضية الديمقراطية، ولكنه يرى أن «الديمقراطية المطلوبة ليست شكلاً أجوف يحمي نفس المصالح لنفس الأقلية المترفة، بل ديمقراطية جماهيرية جذرية تسير في طريق إزاحة كل عقبة في وجه تحرر الجماهير وانعتاقها».

ولكن اندفاع التنظيم صوب الحركات الاجتماعية، وإيمانه بالديمقراطية جعله يدخل في «تحالف» مع جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كان مشار هجوم من التيارات الماركسية الأخرى. فرد عليهم أحد قيادات التنظيم بكتيب يناقش المسألة، من أهم ما ورد فيه «عندما تكون المعركة بين الإخوان والنظام حول المطالب الديمقراطية مثلاً كإلغاء قانون الطوارئ واستقلال القضاء، أو حول مطالب ضد الفساد.. سيكون من الغباء الشديد لليسار أن يتخذ موقفاً محايداً بحجة الاستقلال أو أن يؤسس حملاته المستقلة النقية والصغيرة.. بحجة عدم الدخول في عمل

مشترك مع الإخوان^(١).



(١) مصادر مختارة:

- سامح نجيب، الإخوان المسلمون، رؤية اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية ٢٠٠٦.
- مجموعة مؤلفين، طريق الاشتراكيين إلى التغيير، مركز الدراسات الاشتراكية ٢٠٠٥.
- الموقع الإلكتروني للمركز: e-socialists.net

رابعاً: الأحزاب القومية

■ الحزب العربي الديمقراطي الناصري:

حزب قومي تقدمي، يعتبر نفسه امتداداً لثورة ٢٣ يوليو وفكر القائد جمال عبد الناصر، وهو يلتزم بثوابت الثورة التي تضمنها وثائقها الأساسية وخاصة الميثاق الوطني وبرنامج ٣٠ مارس. وتحدد أهدافه النهائية في الحرية والاشتراكية والوحدة. ويرى أن الاختيارات التي يتيحها الحل الاشتراكي من خلال سيطرة تحالف قوى الشعب العامل على المسارات الاقتصادية هي وحدها الكفيلة بإطلاق القدرات الكامنة للوطن والمجتمع من أجل تعظيم الإنتاج على نحو يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين، ويكفل للعاملين في نفس الوقت عائداً يتناسب مع ما يبذلونه من جهد.

وفي هذا الإطار يطرح الحزب أسس تنظيم الاقتصاد المصري في التنمية المستقلة والتخطيط والحد من تحكم قوى السوق الداخلية كانت أو خارجية في هيكل الأسعار، وإنشاء قطاع عام قوي، ويعتبر الحزب نفسه إطاراً لتحالف قوى الشعب العاملة التي تضم العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والمثقفين.

يؤكد الحزب على أن مهمته الرئيسية هي إعادة تجديد المشروع القومي الناصري في ضوء ثوابت العمل القومي ومتغيرات عصرنا. ويؤكد أن ثوابت الناصرية هي الاستقلال الوطني، والتكافؤ في العلاقات الدولية وما يتطلبه ذلك من محاربة الاستعمار واستعادة السيطرة على الموارد الاقتصادية ووحدة الجبهة الداخلية، ومن الثوابت أيضاً مواجهة التناقضات الطبقيّة بتذويب الفوارق بين الطبقات، واتخاذ الموقف الصحيح من الدين وتجنّيبه الطبقيّة بتذويب الفوارق بين الطبقات، واتخاذ

الموقف الصحيح من الدين وتجنبيه أن يتحول إلى حركة سياسية تؤثر على هيئته، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات والدولة، وسيادة العدالة الاجتماعية، وضرورة توفير متطلبات الحياة الأساسية، والانحياز لفئات الشعب العاملة، والتنمية المستقلة، والأخذ بالتخطيط الشامل ومحاربة الاستعمار في كل صورته.

ويرى الحزب أن هذه المبادئ جميعاً تتضافر لكي ترسم الشعار الذي بلورته الحركة الناصرية: حرية، اشتراكية، وحدة.

وأن هذه الثوابت تتكامل فيها بينها، فكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، وي طرح الحزب متغيرات العصر التي يتعين وضعها في الاعتبار عند الالتزام بهذه الثوابت مثل الاعتماد المتبادل، وعصر الكيانات الكبيرة، ومأزق الاشتراكية، والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والثورة التكنولوجية، والتغير في نظم الإدارة وعلاقات عوامل الإنتاج.

تأسس الحزب بموجب حكم القضاء الإداري الصادر في ١٢ أبريل ١٩٩٢ وعقد مؤتمره العام الأول في ديسمبر ١٩٩٢ حيث استكمل التشكيلات القيادية للحزب بانتخاب الهيئات القيادية المركزية ووافق على مشروع البرنامج العام بعد إدخال بعض التعديلات عليه وأصدرت اللجنة المركزية هذا البرنامج في دورتها الثالثة ٢١/٢٢ يوليو ١٩٩٣ واضعة في الاعتبار أنه برنامج يلائم هذه المرحلة ويقوم على ثوابت مبدئية للفكر الناصري وتراث تجربته التي قادها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وعلى توجهات وركائز تواجه بها المتغيرات المتسارعة في المحيط العربي والدولي. وأن البرنامج من هنا سيظل قابلاً للتجدد وسيظل بنداً هاماً وأولياً في جدول أعمال كل مؤتمر عام للحزب^(١).

(١) أمين إسكندر، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، في كتاب الأحزاب والحركات القومية العربية، تنسيق جمال باروت وفيصل دراج، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق. ص ٢٤١.

برنامج الحزب:

يتكون البرنامج من أربعة أبواب: الأول من الردة إلى الناصرية، والثاني عن التنمية الشاملة، والثالث القضايا القومية، والرابع السياسة الخارجية.

ينطلق البرنامج من أن الناصرية تجسيد لأنبيل طموحات الحركة الوطنية المصرية والحركة القومية العربية، وأن الحزب الناصري ضرورة لمواجهة حركة الردة وبناء مستقبل أكثر إشراقاً... ويستعرض البرنامج نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تمثل جوهر سياسات الردة على مبادئ وأهداف وإنجازات ثورة ٢٣ يوليو وكيف أدت إلى ارتفاع حجم الدين المدني العام والديون الأجنبية. وتغيير نمط الدخول على حساب الفقراء والمنتجين واستشراء الفساد والنهب المنظم وكانت ثمرة هذا كله أزمة مجتمعية خانقة.

في ظل هذا الوضع المأساوي محلياً وعربياً يخرج الحزب الناصري إلى ساحة العمل السياسي الرسمي لينهض بمهام عاجلة: مهمة التصدي الفكري لمشروع التبعية وتعبئة الجماهير من أجل العمل للحفاظ على ما بقي من دعائم الاستقلال الوطني وتوجيه جهود الناصريين على مستوى الأمة العربية في وضع خطة للنضال ضد الحصار على الأمة وهو ما يتطلب إعادة تجديد المشروع القومي الناصري في ضوء ثوابت العمل القومي ومتغيرات عصرنا^(١).

التكامل بين هذه الثوابت جميعاً: فكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به وي طرح البرنامج متغيرات العصر التي يتعين وضعها في الاعتبار عند الالتزام بهذه الثوابت وخاصة ما يطرح عن دعاوى الاعتماد المتبادل، وعصر الكيانات الكبيرة، مآزق

(١) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، مقدم إلى المؤتمر العام الأول للحزب في

ديسمبر ١٩٩٢، طباعة المركز المصري العربي. القاهرة ١٩٩٢ ص ٣-٢٨.

الاشتراكية، والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والثورة التكنولوجية الثالثة، والتغير في نظم الإدارة وعلاقات عوامل الإنتاج.

كما يطرح البرنامج أهمية القضاء على دعائم حركة الردة ويصل إلى استنتاج هام «إن الثوابت التي استجاب لها جمال عبد الناصر، مازالت قائمة، وأن استجابته لها كانت صحيحة في عصره، وكثير منها صحيح حتى بعد عصره، لأن الجماهير العريضة كلها وحركة التاريخ نفسها معها والمستقبل أيضاً... إن جمال عبد الناصر غائباً أخطر من جمال عبد الناصر حاضراً، لأنه في غيابه تحولت الناصرية من شخص إلى فكرة وحلم أمة، ومن فكرة وحلم أمة إلى تنظيم»^(١).

يعالج البرنامج في الفصل الثالث من الباب الأول الدين والدولة: مؤكداً أن الدين لله والوطن للجميع.

وفي هذا الإطار يؤكد أن جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما يتم التصادم في بعض الظروف من استغلال الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ويؤكد البرنامج على:

- كفالة حرية الاعتقاد الديني وممارسة الشعائر الدينية.
- الاهتمام بالدعوة الدينية والدعاة.
- تعديل التشريعات القانونية بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ويتم ذلك على مراحل.
- دعم الأزهر الشريف وتطوير جامعة الأزهر.
- وضع قضية الوحدة الوطنية في إطارها التاريخي والإنساني والسياسي

(١) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق ص ٤١-٧٠.

الصحيح وعدم الإخلال بها في أي وقت، وتشكيل مجلس للوحدة الوطنية تمثل فيه كل الأحزاب وتجنب العنف المضاد بحجة مواجهة الإرهاب وإقامة علاقات وطيدة بين المؤسسات الإسلامية والكنيسة القبطية^(١).

وفي الباب الثاني يعالج البرنامج قضايا التنمية الشاملة: بالتأكيد على التنمية المستقلة ويستعرض القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية الشاملة في المفهوم الناصري مثل إعادة مصادر الحركة في الاقتصاد المصري إلى قطاعاته المحلية، وتحقيق التكامل الإنتاجي المحلي، والاهتمام بالصناعة المتطورة، وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة، وإنتاج ما يلزم لإشباع الحاجات الأساسية، وعدالة توزيع الدخل القومي، وما يتطلبه هذا كله من تأكيد دور الدولة المركزي في تحقيق النهضة القومية، وأن بناء قاعدة اقتصادية قومية مستقلة تقتضى بالضرورة تدخل الدولة، وسيطرة الشعب على الثورة والسلطة، ويدخل في هذا إعادة بناء النظام السياسي من خلال تعديل الدستور، وتطوير نظام الإدارة المحلية لتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة كما يحدد البرنامج العناصر الأساسية لحل المشكلة الاقتصادية وهي المشاركة الجماهيرية، التخطيط الشامل بعيد المدى وقصير المدى، تصفية التطور الأجنبي في الاقتصاد المصري، الاهتمام بالصناعات المحلية، تطوير الزراعة وتنمية الريف، التكامل الاقتصادي العربي ويبيد البرنامج اهتماماً خاصاً بالتنمية البشرية وما تتطلبه في التربية والتعليم، والثقافة والرعاية الصحية، والطفولة والشباب، وتحرير المرأة، وقطاع الإسكان، والبحث العلمي، والإعلام^(٢).

ويخصص البرنامج الباب الثالث للقضايا القومية والعلاقة بين الأمن الوطني

(١) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق ص ١٠١-١٠٩.

(٢) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق ص ١١٣-٢٠٤.

والأمن القومي، ومأزق الإرادة السياسية، وإمكانية تطوير معاهدة الدفاع المشترك، ويؤكد البرنامج من جديد على ضرورة الوحدة العربية وي طرح وسائل تحقيقها، كما يتناول بالتفصيل الصراع العربي الصهيوني ويناقض اتفاقيات كامب ديفيد والتسوية الجارية ومخاطرها ويدعو إلى تكوين جبهة قومية متسلحة بإرادة واعية بهدف التصدي للتحدي الصهيوني الأمريكي بكل الحسم والعزم والتصميم انطلاقاً من الدعم المطلق وغير المحدود للانتفاضة الفلسطينية الباسلة^(١).

ويأتي الباب الرابع في ختام البرنامج حول السياسة الخارجية حيث يستعرض المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المصرية من وجهة نظر ناصرية: مقاومة السيطرة والتبعية الأجنبية والقهر الدولي، العمل من أجل السلام، التعاون الدولي من أجل الرخاء، ويؤكد البرنامج أن السياسة الخارجية في عهد عبد الناصر التي كانت تقوم على هذه المبادئ الثلاثة ما تزال صحيحة حتى الآن، ويفند مزاعم قوى الردة حول هذه المبادئ وي طرح في الواقع العالمي الراهن كيف يمكن صياغة أسس سياسة خارجية سليمة تتفق مع هذه المبادئ الأساسية وتحافظ على مصالح الشعب المصري والأمة العربية^(٢).

البناء التنظيمي للحزب:

تدور أهداف الحزب العربي الديمقراطي الناصري حول القضايا الأساسية التي طرحها البرنامج العام وتحدد لائحة الحزب والنظام الأساسي أهم الأساليب التي يعتمد عليها الحزب في تحقيق أهدافه وفي مقدمتها العمل على حشد وتعبئة الجماهير لاستعادة حقها في إدارة وقيادة العمل الوطني، ودعم الحركة النقابية المصرية

(١) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق ص ٢٠٥-٢٧٨.

(٢) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق ص ٢٨٠-٣٠١.

والعربية ومنح أهميته خاصة للقطاع التعاوني، والاعتماد على العمل السياسي الديمقراطي. أسلوباً وسبيلاً إلى تحقيق أهدافه والعمل على تعزيز صور التضامن وتوثيق الروابط الطبيعية والمبدئية بين شعوب وبلدان وحركات التحرر الوطني. كما يؤكد النظام الأساسي المبادئ التنظيمية التي تحكم العمل الحزبي مثل.

مبدأ الالتزام التنظيمي والتسلسل القيادي القائم على حرية النقاش.

الديمقراطية الداخلية واحترام الأقلية لإرادة الأغلبية وتأكيد حق الأقلية في التعبير عن رأيها والدفاع عنه، القيادة الجماعية على أن يكون نصف الهيئات من العمال والفلاحين في كل المستويات القيادية تتشكل بالانتخاب، حق أعضاء الحزب في الاطلاع على الحقائق، حق ممارسة النقد والنقد الذاتي على كل المستويات^(١).

يتكون الهيكل التنظيمي للحزب على مستوى المركز أو القسم أو البندر، ومستوى المحافظة والمستوى المركزي.

ويتكون كل من مستوى المركز والمحافظة من مؤتمر ولجنة وأمانة يتم تشكيلها جميعاً بالانتخاب ويعتبر المؤتمر أعلى سلطة في المستوى.

كما يتكون المستوى المركزي من المؤتمر العام واللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسي وتتشكل جميعاً بالانتخاب لمدة أربع سنوات.

المؤتمر العام: يتكون من مجموع أعضاء لجان المحافظات مضافاً إليهم أعضاء الأمانة العامة في الدورة المنتهية، والرئيس والأمين العام ونواب الرئيس في الدورة المنتهية، ويجوز لرئيس الحزب أن يضم إلى المؤتمر خمسة عشر عضواً من ذوى الكفاءات السياسية والخبرة التنظيمية والقدرات القيادية المتميزة.

(١) لائحة الحزب والنظام الأساسي، المواد ٤-٥-٦-٧-٨ ص ٧/٣.

يعتبر المؤتمر العام أعلى سلطة في الحزب وخطته وقراراته ملزمة لجميع الأعضاء والمستويات ويختص بما يلي.

- رسم سياسة الحزب وخطته العامة وإصدار القرارات بشأنها.
 - دراسة ومناقشة تقارير اللجنة المركزية ورئيس الحزب واعتمادها.
 - مراجعة وإقرار برنامج الحزب ولائحته.
 - انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر ورئيس الحزب والأمين العام ونواب الرئيس.
- أما اللجنة المركزية فتختص بما يلي:
- انتخاب الأمانة العامة من بين أعضائها.
 - مباشرة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.
 - متابعة تنفيذ برنامج الحزب.
 - مراقبة تطبيق لائحة الحزب.
 - دراسة وإقرار الموضوعات الرئيسية في سياسات الحزب والموضوعات المعروضة من الأمانة العامة.
 - حق إنشاء منظمات معاونة تابعة للحزب.
- وتتولى الأمانة العامة والمكتب السياسي متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية وإدارة العمل اليومي كل في نطاق مسؤولياته^(١).
- يصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم (العربي).

■ حزب الوفاق القومي:

نشأ خلاف في صفوف الحركة الناصرية عند التقدم بأوراق تأسيس الحزب

(١) لائحة الحزب والنظام الأساسي، المواد ١٥-٣٢ ص ١٢/٢٦.

العربي الديمقراطي الناصري إلى لجنة شئون الأحزاب، وبقيت مجموعة من القيادات الناصرية خارج هذه العملية يقودها فريد عبد الكريم وكيل المؤسسين للحزب الاشتراكي الناصري الذي رفضت لجنة شئون الأحزاب التصريح له بممارسة النشاط طبقاً لقانون الأحزاب، وكان من بين أعضاء هذه المجموعة أحمد عبد اللطيف شهاب من جماعة الضباط الأحرار وأحد قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر الجديدة.

وبعد رحيل فريد عبد الكريم واصلت هذه المجموعة نشاطها السياسي في استقلال كامل عن الحزب العربي الديمقراطي الناصري وتقدمت بأوراق تأسيس حزب الوفاق القومي إلى لجنة شئون الأحزاب سنة ٢٠٠٠ حيث حصلت على موافقة اللجنة وأعلن رسمياً تأسيس الحزب برئاسة أحمد عبد اللطيف شهاب ولكن الخلاف سرعان، تفاقم داخل الحزب بعد صدور قرار بتجميده سنة ٢٠٠١ على أثر نشر صحيفة (القرار) سلسلة مقالات اعتبرها النظام تجاوز للخطوط الحمراء، فتقرر تجميد الحزب، حيث سارع الدكتور رفعت العجرودي بعقد مؤثر عام للحزب وأعلن انتخابه رئيساً للحزب وانتخاب قيادة جماعية جديدة ولكن لجنة شئون الأحزاب لم تعترف بهذا التطور حتى الآن.

يبارس حزب الوفاق القومي نشاطه على أساس برنامج سياسي يستلهم التجربة الناصرية. وقد جاء في بيان إعلان الحزب دفاعاً عن الجذور والهوية.

«نحن جزء من هذا الشعب الذي يؤمن بأن تقدمه ونجاحه في بناء الحضارة على أرضه مرتبط تمام الارتباط بما يحدث من نجاح على أرض أمتنا العربية فلا انفصال بينها.. نحن نؤمن بأن الوحدة العربية ضرورة حتمية لاستكمال البناء الحضاري لأمتنا إن مصر جزء من الأمة العربية تسعى إلى وحدتها، ومصر جزء من قارة

إفريقيا يجب أن يكون لها القيادة والصدارة في قارتها لنشر النور والحضارة فيها. على أن الوحدة العربية لن تحقق بمجرد الرغبة والتمني بل إنها في حاجة إلى عمل ونضال طويل وأيضاً فإنها في حاجة إلى قوة عربية ذاتية قادرة على دفع وردع أي تهديد لها مهما كان مصدره. ليس أمام الأمة العربية سوى طريق الوحدة، لمواجهة الأخطار المحيطة بها بإحياء الحركة العربية الواحدة طريقاً حتمياً للخلاص والبقاء والاستمرار في شغل دورها الحضاري. تأتي بعد ذلك مرحلة الاتحاد بين الدول العربية بتكوين اتحادات عربية عامة لكل مجالات النشاط الإنساني والنقابي»^(١).

رؤية الحزب السياسية

أولاً: القضية الوطنية والأمن القومي العربي

القضية الوطنية وفي القلب منها قضية فلسطين التي تعد وبحق المعيار الحقيقي للحكم على الموقف من القضية الوطنية.. نحن أمام أرض عربية تم اغتصابها ولا بد من استعادتها وهو ما يتطلب منا الآتي:

- ١ - مواجهة الاستعمار بكل سبله وأشكاله:
- ويتطلب ذلك مواجهة عدونا وإعلان الآتي:
- أننا نسعى للسلام القائم على العدل.
- أننا مع الحق المشروع في تحرير الأرض المحتلة ودعم حركات التحرر الوطني.
- أننا لا بد من أن نعمل على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك ووضعها موضع التنفيذ.

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، بدون تاريخ نشر القاهرة ص ٨/٥.

- أننا لا بد وأن نمتلك كل أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الردع الشامل والسعي لتصنيعها عربياً. ولن يستقر السلام إلا بامتلاكنا سلاح الردع الاستراتيجي الذي يمنع قيام الحروب بيننا وبين الكيان الصهيوني ما لم يوقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء على ما لدى العدو من السلاح النووي^(١).

٢- تحقيق الأمن القومي:

يجب النظر إلى الأمن القومي العربي من مفهوم الأمة العربية ككيان واحد وما تواجهه من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ويشكل خطراً مشتركاً على الأمة ككل. وتتطلب مواجهة الآتي:

القضاء على حالة التجزئة وظروفها المصطنعة بإقامة روابط وحدوية وصولاً إلى الوحدة العربية الكاملة ابتداء بحرية التنقل والإقامة وفتح الباب أمام الحوار العربي شعبياً. وتوحيد برامج التربية والتعليم في المدارس العربية من المحيط إلى الخليج. العمل على بناء تكامل اقتصادي عربي وقد توفرت مقوماته تتلاقى مع إقامة السوق العربية المشتركة.

الحفاظ على ثروات الأمة ببناء مشروعات إنتاجية لها عائد اقتصادي مستمر حتى لا تنتهي المرحلة التغطية فتعود الأمة العربية إلى ما كانت عليه قبلها.

تحقيق الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي من الغذاء بالاهتمام بزراعة الأرض الخصبة في الوطن العربي والأفريقي بالمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة والقطن لأن من لا يملك قوته لا يملك قراره. الخروج من الوصاية الغربية في شتى مجالات الحياة.

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ٩/١٠.

ونؤكد أن الوحدة العربية هي الحل لبناء الأمن القومي العربي باستغلال الطاقات العربية في جميع المجالات ووضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المستقبل والتكتلات الاستعمارية ومكانتها الاقتصادية بالوحدة العربية تقوم على:

الناحية العسكرية: الهدف النهائي هو إقامة جيش عربي موحد متطور قوى قادر على توحيد العقيدة العسكرية والقتالية لهذا الجيش العربي الموحد.

الناحية السياسية: السعي إلى توحيد السياسة الخارجية العربية في مواجهة القضايا الدولية بما يحقق مصالح الأمة العربية.

الناحية الاقتصادية: السعي إلى إقامة نظام اقتصادي عربي موحد يستثمر الطاقات العربية المتاحة ويعمل على تنميتها لصالح الأمة العربية.

الناحية الاجتماعية: السعي إلى إقامة عدل اجتماعي في جميع أنحاء الوطن العربي وإعمال مبدأ التكافل الاجتماعي العربي بما يؤدي إلى التضامن والسلام الاجتماعي العربي.

توثيق التعاون العربي الأفريقي: إحساساً بوحدة الخطر من تأثيرات العولمة والوصاية المفروضة على الشعب العربي والأفريقي وصولاً لإيجاد استراتيجية متكاملة من خلال مؤسسات عربية أفريقية^(١).

ثانياً: قضية الحرية والديمقراطية

يؤكد الحزب على حق الشعب العربي المصري في الحياة الديمقراطية السلمية وفي إطار عدل اجتماعي لكل المواطنين وفي إطار حوار بين كل القوى السياسية في المجتمع بأسلوب ديمقراطي يرفض العنف والإرهاب والصراع الدموي ويتطلب

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ١٠/١٢.

ذلك التأكيد على مايلي.

حرية الوطن والمواطن وأن جميع المواطنين سواسية لا تمييز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة أو الدين.

تمتع المواطنين بالحريات العامة وحق المواطنين في إقامة المنظمات الشعبية وهي الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والنوادي الرياضية والاجتماعية والجمعيات الأهلية، وحق هذه المنظمات في القيام بدور فعال في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي والدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

ضرورة تداول السلطة وإتاحة الفرصة لجميع الأحزاب بالاتصال المباشر بالجمهور وحقها في الأداء المتبادل بوسائل الإعلام السيادية ليتمكن الشعب من الحكم الصحيح على ما يعرض عليه من آراء وأفكار وبرامج في ظل الدستور والنظام الجمهوري.

تعظيم دور النقابات المهنية والتأكيد على استقلاليتها لأنها ترعى وتعبر عن مصالح فئات عريضة من المجتمع.

الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ونائبه والمجالس النيابية^(١).

ثالثاً: القضية الاقتصادية

يقاس تقدم الأمم والشعوب اليوم بمدى تقدمها الاقتصادي. لذا فإن السعي للنهوض الاقتصادي العربي يجب أن يكون متسارعاً لكي نتمكن من اللحاق بصنوف الدول المتقدمة اقتصادياً، وهذا يتطلب العمل المستمر وبذل الجهد وشحذ

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ١٣.

العقول.

والسبيل إلى ذلك هو اعتماد مبدأ التخطيط العلمي السليم وتسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق القوة للاقتصاد القومي، وتعزيز الاعتماد على النفس لكي تحدث تنمية مستقلة غير خاضعة لشروط منظمات دولية كصندوق النقد الدولي وما يتطلبه ذلك من رفع كفاءة القوى العاملة بالتدريب المستمر وحق تنظيم الوحدات الإنتاجية وهيكله القوى العاملة واتخاذ الخطوات اللازمة في أهم دعائم الاقتصاد وهي الزراعة والصناعة والتجارة.

الزراعة: يشكل القطاع الزراعي أهمية خاصة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولذلك فإن هذا القطاع يجب أن يسوده التخطيط العلمي السليم لإدارته والتعامل معه خاصة أنه أساس الأمن الغذائي وذلك من خلال:

- استخدام الوسائل العلمية الحديثة لخدمة مجال الزراعة وتطوير وزيادة الإنتاجية فيه.

- الاتجاه إلى الاكتفاء الذاتي وخاصة المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة والأرز والقطن وتخصيص نسبة من الضرائب على الأطنان الزراعية لاستصلاح الأراضي.

- ضرورة تسارع خطوات التكامل الاقتصادي العربي في مجال الزراعة.

- تعظيم دور التعاونيات الزراعية للإسهام المباشر في تطوير أساليب الزراعة.

الصناعة: تعتبر الصناعة إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد المصري والعربي، ويعتبر التطور الصناعي تغير حضاري شديد التأثير في القيم البشرية وأحد العوامل المحددة لعالم المجتمعات البشرية ويتحقق التطور الصناعي في الوطن العربي من خلال:

- السيطرة على المواد الخام واستخدامها في صناعات تستخدم مواردها في تحقيق

التنمية.

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

- إخضاع الصناعات التي تمس حياة المواطن مباشرة لسلطة الدولة وسيطرتها مثل صناعة الغذاء والدواء وغيرها وتشمل سيطرة الدولة الصناعات الحربية.

- تحقيق التكامل بين الصناعات العربية والمصرية.

- أن تكون الصناعات الثقيلة وصناعة أدوات الإنتاج تحت سيطرة الدولة وكذلك صناعة الإعلام السيادي كالبث الإذاعي والإرسال التلفزيوني.

- أن تكون المرافق الأساسية كمرفق مياه الشرب والصرف الصحي والمواصلات العامة تحت سيطرة الدولة.

- مواجهة تحديات العولمة والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية بالتكامل بين الدول العربية والأفريقية لإقامة كتلتا اقتصادية كبرى وإقامة صناعة عربية أفريقية متقدمة.

التجارة: تبرز أهمية هذا القطاع لكونه الوسيط الذي يسهل حركة المنتجات الصناعية والزراعية بكل أنواعها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك ثم يقوم بتسويقها ويتطلب تنمية التجارة:

- الاهتمام بشبكة الطرق والمواصلات التي تشكل عنصراً حاكماً في تسهيل التبادل التجاري.

- منع الاحتكارات والمضاربة على حساب فئات الشعب العاملة ومراقبة التبادل التجاري ووضع حد لنسبة الربح بالاتفاق مع الغرف التجارية.

- امتلاك الدولة منافذ توزيع تجارية تلتزم بالأسعار الرسمية.

- تشجيع جمعيات حماية المستهلك وإعطائها سلطة ضبطية قضائية لمنع الاستغلال.

- تشجيع التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية سعياً لإقامة أسواق

عربية أفريقية مشتركة.

- إنشاء اتحادات ومنظمات عربية أفريقية لرعاية التبادل التجاري بين أعضاء هذه المنظمات^(١).

رابعاً: قضية الشباب:

الشباب هو نصف الحاضر وكل المستقبل، ولكي يؤدي الشباب دوره لا بد أن يكون منظماً وألا تعوق حركته وانطلاقه مشاكل وصعوبات ويتطلب ذلك.

- ضرورة أن يشمل التعليم كل الشباب فديمقراطية التعليم تقتضي عدم حرمان أي شاب مادام يرغب في التعليم حتى آخر مراحلها بالمجان وتوفير الكتب ووسائل الإيضاح بالمجان.

- إيجاد الوظائف المناسبة للشباب.

- توفير المسكن المناسب للشباب.

- مشاركة الشباب في الحوارات السياسية الاجتماعية التي تمس مشاكله مباشرة.

- إتاحة الفرص للشباب لتولى المواقع القيادية في الأحزاب السياسية.

- مواجهة الفساد والعنف لتأثيرهما على الشباب وجنوحه إلى التطرف الديني والسياسي وتربية الشباب على مبادئ الدين الصحيحة والتمسك بالقيم الروحية للأديان.

- ضرورة إعادة الحياة للاتحادات الطلابية وإعادة اتحاد طلاب الجمهورية ليحتل مكانه الشاغر في اتحاد الطلبة العرب والاتحاد العام لطلاب أفريقيا، وإنشاء اتحاد الشباب المصري خاصة وأن هذه التنظيمات تدرّب الشباب على فنون القيادة ليكون

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ١٤/١٨.

منهم كوادر تقود العمل السياسي والاجتماعي المستقبلي^(١).

خامساً: التنمية البشرية والخدمات:

* تشمل التنمية الإدارية والخدمات عدة مجالات أساسية منها:

التنمية الإدارية:

- حق المواطن في الحصول على المعلومات من أي جهة إدارية.

- تبسيط إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية الحصول على أية تراخيص

لمزاولة مهنة أو نشاط طبقاً للدستور وتأدية الخدمة للمواطن بأسرع وقت وأبسط الوسائل.

- تعميق دور الرقابة الشعبية على الجهاز الإداري.

البحث العلمي:

أهمية أن نكون من منتجي التكنولوجيا يتطلب:

- توجيه النشاط العلمي في اتجاه أبحاث الفضاء والذرة والبحث عن بدائل

للطاقة.

- تخصيص نسبة معقولة من الدخل القومي للبحث العلمي.

- الربط بين خطتي البحث العلمي والتنمية، مما يؤدي إلى تطوير العملية

الإنتاجية.

- تعميم نتائج الأبحاث العلمية مع البلدان العربية والأفريقية لخلق نهضة علمية

شاملة في الوطن العربي وحوض وادي النيل.

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ١٩ / ٢١.

السياسة التعليمية:

- تطوير المناهج والبرامج التعليمية بحيث يكون العلم في خدمة المجتمع.
- التزام سياسة الدولة بنصوص الدستور التي تؤكد أن التعليم حق تكفله الدولة للجميع، وأن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني، وأن محور الأمية واجب وطني.

الرعاية الصحية:

- ضمان الخدمات الصحية لجميع المواطنين بمستوى لائق.
- أن تكون الخدمات الصحية بالمجان أو بمقابل مناسب لدخل الفرد الذي تؤدي له الخدمة الصحية.

- سياسة الإسكان: هدفنا هو إيجاد مسكن صحي مناسب لكل أسرة في حدود إمكانياتها مما يتطلب:

- توفير أراضي البناء مجاناً للفئات غير القادرة وتوفير الخدمات لها مجاناً.
- ضمان ثبات واستقرار الساكن في مسكنه مع دفع قيمة إيجارية مناسبة.

النقل والمواصلات:

- التخطيط المسبق للقطاع في ضوء التطور طويل الأجل.
- مراعاة التطور المستهدف في هيكل الإنتاج ومواقعه ومتطلبات الامتداد العمراني، وتيسير حركة انتقال البضائع والأشخاص داخل الدولة، بين الداخل والخارج وتوفير مستلزمات وسائل النقل ولاسيما الطاقة.
- إنشاء مشروعات مشتركة عربية أفريقية بين شركات الملاحة والطرق والأنابيب، وإنشاء طرق دولية سريعة وشبكات سكة حديدية، وممرات ملاحية بها

يؤدي إلى سهولة التنقل للبضائع والأشخاص والخدمات بين الدول العربية والأفريقية مباشرة.

البيئة:

- ضرورة التشدد في حماية مياه النيل من التلوث وحماية مجراه من الاعتداءات وحماية شواطئنا من البحر.

- حماية البحيرات وشواطئ البحار من الاعتداء والتلوث.

- الحفاظ على الصحارى بحسن استخدامها لما لها من ثروات ومصادر للطاقة الجديدة^(١).

سادساً: السياسة الخارجية والسلام الدولي والوحدة العربية الأفريقية:

نحن دعاة سلام ونعمل من أجله ولا نقبل التفريط في سيادتنا والسلام القائم على العدل.

نحن نؤمن بضرورة احترام القانون الدولي مما يتطلب أن تكون هناك آلية لفض المنازعات من خلال تنظيم دولي يتساوى فيه الجميع وتعرض قراراته على محكمة العدل الدولية.

نحن نؤمن بالتعاون الدولي من أجل الرخاء العالمي ونؤيد حق الأمة العربية في تحقيق وحدتها الشاملة والتعاون الوثيق مع الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز وتقوية الروابط مع العالم الإسلامي.

الوحدة العربية والأفريقية: مع إيماننا بالوحدة العربية نرى أن هذه الفكرة تستوجب إضافات عليها لأهمية دخول دول حوض وادي النيل ودول وسط

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ٢٢/٢٤.

أفريقيا في اتحاد مع الأمة العربية لأن تأمين المياه هو تأمين الحياة ذاتها، وأن الماء سوف يصبح في القرن الحادي والعشرين أهم ثروة تسعى الشعوب لتأمينها وينبغي على الوحدة إيجاد سوق اقتصادية مشتركة وتفعيل التبادل الثقافي بين دول أفريقيا والأمة العربية ونحن مع إقامة أوثق العلاقات مع باقي دول أفريقيا وتكوين جبهة سياسية معها تتعزز بالتعاون مع دول عدم الانحياز ودول أمريكا اللاتينية تحدد الأهداف المشتركة وتعمل على تحقيقها في مواجهة التكتلات الاستعمارية ومطامعها الاقتصادية^(١).

البناء التنظيمي لحزب الوفاق:

يقوم هذا البناء على الشكل الهرمي من خلال مستويات الوحدة الأساسية والمركز والمحافظة والمستوى المركزي ويتكون كل منها من مؤتمر ولجنة، يتم تشكيلها جميعاً بالانتخابات، وهذا الشكل التنظيمي لا يختلف كثيراً عن الأسلوب الذي أخذت به معظم التنظيمات الناصرية في بنائها الداخلي. يصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم «الوفاق التطوعي».

■ حزب الكرامة العربية تحت التأسيس:

في بداية ممارسة الحزب العربي الديمقراطي الناصري لنشاطه السياسي والجهادى بعد تأسيسه، اقترح عدد من قيادات الحزب الشبابية أن تخصص نسبة من المناصب الحزبية الرئيسية للشباب وخاصة موقع أمين عام الحزب، ولكن قيادة الحزب لم تقبل هذا الاقتراح، فقرر الشباب مصادرة الحزب والاستقلال بنشاطهم السياسى في إطار حزبي جديد، وتقدموا بالفعل إلى لجنة شؤون الأحزاب بطلب تأسيس حزب الكرامة العربية.

(١) برنامج حزب الوفاق القومي، المرجع السابق ص ٢٢/٢٤.

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

رغم التقدم بطلب تأسيس حزب الكرامة العربية إلى لجنة شؤون الأحزاب بمجلس الشورى مصحوباً بالبرنامج السياسي للحزب ولائحة النظام الداخلي ومبادرات للتقدم إلا أن لجنة الأحزاب رفضت التصريح بتأسيس الحزب.

يقول المؤسسون: لسنا مجرد حزب يضاف، بل حركة تجمع، تصون ولا تبدد، تعزز بحضارة الأمة ووحدة النسيج الوطني، وتدرك تواصل الأجيال والمدارس في ملاحم الكفاح والنهضة، ننطلق من عروبة مصر، ونستند إلى مطامح الأكثرية الساحقة من الشعب، ونستلهم أشواق الناس للتوحيد والمساواة والحرية والتقدم. يؤكد المؤسسون أنه لا نهضة لمصر بدون دورها القيادي في التوحيد العربي، وأن نهضة مصر هي النهضة العربية بإجمال، وأهم شروطها:

- اطراد السعي إلى الاستقلال الشامل.

- الوحدة العربية.

- الكفاية والعدل.

- العلم والتكنولوجيا.

- الديمقراطية للشعب.

- تجديد الذات الحضارية.

- باندونج جديدة^(١).

فهو انطلاقاً من هذه الشروط السبعة للنهضة العربية يقدم حزب الكرامة العربية برنامجاً السياسي الذي يحدد توجهات الحزب السياسية لإنقاذ مصر من أزمتها الشاملة. ويلخص البرنامج السياسي للحزب مقومات الإنقاذ انطلاقاً من عقد

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٧١٦/٢٠٠٤، ص ٣١/٧.

اجتماعي جديد في البيت الوطني، وعقد قومي جديد في البيت العربي، وعقد حضاري جديد تبتعث به مصر دورها القيادي الطبيعي في وطنها العربي وعالمها الإسلامي والنامي. وأن يكون ذلك الأساس المتين للبناء الجديد من خلال مهام محدودة^(١).

أولاً: بناء مجتمع الإرادة الوطنية: بالعمل على محورين: أولهما الداخلي الذي يتجه إلى توفير قوت الشعب من عمل الشعب والتخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة واعتماد الديمقراطية أسلوباً للإبداع والتقدم. وثانيهما أن تقوم مصر بدورها القيادي في إنهاء حالات الحصار والاحتلال المفروض على الأقطار العربية، وبناء الوحدة من أسفل بيد الشعب العربي في كل الأقطار العربية بينما يمثل وجود إسرائيل أفدح الأخطار على أمن مصر والعرب جميعاً وما يتطلبه ذلك من تصفية التناقضات الغربية العربية وتوفير وسائل العلاج المبكر للأزمات وقض المنازعات سلمياً^(٢).

ثانياً: بناء مجتمع الوحدة العربية: وذلك ببناء الوحدة من أسفل بمد الجهود الشعبية ووعى الجماهير ومبادرتها، يبدأ بالدور الإيجابي للمواطن الفرد يتوج بإرادة القرار السياسي لإتمام الوحدة. والتكامل العربي شرط ضروري للسير على هذا الطريق بإحياء اتفاقية الوحدة الاقتصادية والميثاق الاقتصادي العربي وتحقيق تكامل إنتاجي مبني على تقسيم العمل وتخصص اقتصاد كل قطر في أنشطة إنتاجية بعينها، وتعميق الصناعة العربية ودعم صندوق النقد الدولي، وإنشاء مؤسسات مالية قوية تقوم بحماية الأموال العربية المهاجرة وإعادة توطينها في استثمارات قومية، وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على العمل المشترك وإنشاء شركات عربية متعددة الجنسية،

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٣٢ / ٤١.

(٢) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٤٣ / ٤٥.

وما يتطلبه ذلك كله من إرادة سياسية تعزز دور الفرد في نسج شبكة الوحدة من متطلبات الحياة كلها، ومنح كل عربي حرية اختيار الإقامة في أي قطر والتمتع بكل حقوق ومزايا مواطن القطر نفسه في كافة المجالات، وحرية التنقل بين الأقطار بدون تأشيرة مسبقة^(١).

ثالثاً: بناء المجتمع الديمقراطي: بإصدار دستور جديد يجسد الإجماع الوطني فهو مؤتمر تأسيسي منتخب ووقف العمل بحالة الطوارئ ولا يكون إعلانها إلا لمواجهة كارثة طبيعية أو حالة حرب أو اضطرابات داخلية مسلحة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وتداول السلطة داخلها كل أربع سنوات، وحرية تكوين النقابات العمالية والمهنية، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية والجمعيات والروابط والمنتديات. وحركة إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون، وإقرار حقوق الاجتماع والإضراب والتظاهر والاعتصام السلمي، وتأكيد الإشراف القضائي العام على كافة المراحل الانتخابية وفي جميع أنواعها مع توفير ضمان نزاهة الانتخابات، وتكريس نظام الانتخابات بالقوائم النسبية، ومحاكمة مرتكبي الجرائم الانتخابية، وإعطاء الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في جرائم الفساد السياسي والانحراف بالسلطة والجرائم الانتخابية وجرائم التعذيب في السجون وأقسام الشرطة وعدم سقوطها بالتقادم. واتخاذ إجراءات دعم استقلال السلطة القضائية، والتجاء كل مواطن إلى قاضيه الطبيعي، وقصر القضاء العسكري على محاكمة العسكريين، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدنيين المسجونين بقرارات المحاكم العسكرية، وتأكيد كافة حقوق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والاتصال

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٤٥/٤٧.

والمعرفة والاجتماع والمشاركة في الحياة العامة، وحقوق الإنسان في العمل وحد أدنى للأجر مع ربط الأجور بالأسعار وحقوق التعليم والصحة والسكن اللائق والمعاش والضمان الاجتماعي ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومي والحقوق المدنية للبدن والنفس. والمراجعة الشاملة لكل المنظومة القانونية الحاكمة لعلاقة السلطة بالشعب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض، وعلاقة المؤسسات بعضها ببعض، وحق الإنسان في المعلومات، وتحرير حركة النساء من قيودها، وإصلاح النظام السياسي بإقامة علاقة جديدة بين السلطات الثلاث^(١).

سابعاً: السعي لبناء المجتمع العلمي

بالتأكيد على تبنى خطة وطنية شاملة لاكتساب ونقل وتطوير التكنولوجيا والعلم الحديث في مختلف جوانب الحياة في مصر، في الإنتاج والخدمات لتنمية الموارد المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجيا من ميزانية الدولة، وتقديم كافة الحوافز التمويلية والإعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات التطوير البحثي ونقل التكنولوجيا والمعلومات، وحصانة استراتيجية وطنية لتجديد فروع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ذات الأولوية (الإلكترونيات، الحاسبات، تحلية المياه، الأدوية، الهندسة الوراثية، المواد البديلة، الطاقات المتجددة) وما يرتبط بها من المعلوماتية وتقنية الاتصال والتكنولوجيات المتقدمة القادرة على رفع الإنتاجية بدون رأس المال وكذلك إنشاء وادي سيليكون لتصنيع شرائح السيليكون لكسر احتكار إسرائيل في صناعة المعلومات وضرورة حشد كل الموارد المالية والبحثية العربية في برنامج تكنولوجي موحد وتخصيص نسبة ٣٪ على الأقل من الناتج العربي كله لنقل التكنولوجيا وتطوير البحوث الأساسية وإنشاء جامعة عربية لعلوم

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٤٧/٥٣.

المستقبل ومدينة بحوث عربية وهيئة عربية لأبحاث الفضاء وهيئة عربية لبحوث تحلية المياه وما يتطلبه ذلك من التوسع في التعليم ومجانبة التعليم وتغيير أساليب التدريس ومسح عار الأمية ومساهمة أجهزة الإعلام في نشر المعرفة العلمية وخاصة لدى النشء وتحقيق ديمقراطية المؤسسات العلمية^(١).

ثامناً: بناء مجتمع الشفافية واقتلاع الفساد

يمثل الفساد خطراً على المجتمع ويهدر جهود التنمية مما يتطلب شن حملة واسعة منظمة ضد الفساد من مواقع القانون والاتصال الجماهيري والإعلام الحر وتوفير المعلومات للهيئات الشعبية للقيام بدور رقابي فعال ومنح المواطنين حق رفع دعاوى جنائية -دون اشتراط المصلحة المباشرة- ضد ظواهر الفساد كافة ومنح الاستقلالية والحصانة القضائية لأجهزة الرقابة وإلزامها بنشر تقاريرها في الصحف وتوفيرها لمن يطلب، وإصدار تشريع لمحاكمة الوزراء ورئيس الجمهورية، وإلزام كبار المسؤولين بتقديم إقرارات ذمة مالية علنية، ومنع قيام المسؤولين وذوهم بأعمال القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترك مناصبهم والتطبيق الحازم لقانون من أين لك هذا والمصادرة الكاملة للأنشطة والثروات مجهولة المصدر^(٢).

تاسعاً: بناء مجتمع التنمية المستقلة:

والتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس وأساسها التنمية البشرية وما يتطلبه من محو الأمية وتطوير التعليم وتحسين الحالة الصحية ومواجهة البطالة والفساد.

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٥٣/٥٦.

(٢) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٥٦/٥٧.

وضرورة تعزيز الاعتماد على النفس وتقليص خطر الاعتماد على المصادر الريفية ودعم الاقتصاد العيني، وتبنى استراتيجية تصنيع سريعة وطرفية وتنفيذ إستراتيجية الربط بين الورش والصناعات الصغيرة عبر شبكة لتكامل حلقات التصنيع الوطني ومضاعفة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠٪ خلال عشر سنوات ومضاعفة معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الإجمالي إلى ما لا يقل عن ثلث الناتج القومي، ومواصلة الاهتمام بالزراعة في نفس الوقت والتصنيع الزراعي وتنفيذ إصلاح زراعي جديد يعيد النظر في الملكيات الغائبة واحتكار الأرض، وإنشاء صندوق حكومي لشراء الأرض الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين، وإعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية، ودعم حلقات التعاون الزراعي وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون والزراعيون وترشيد استخدام المياه للري. واعتماد التنمية المخططة التي تستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وتأكيد دور الدولة الوطنية في كفاءة التنمية بكافة قطاعاتها عبر السيطرة على وسائل الإنتاج المتصلة بالأمن والخدمات والمرافق العامة والاحتياجات الأساسية ووقف الاقتراض الخارجي المشروط وتحقيق تكافؤ أفضل من خلال الاندماج في كتلة عربية اقتصادية، ووقف استيراد السلع الكمالية والاعتزاز بالمنتجات الوطنية مع تطويرها وتجديدها تحت شعار (صنع في مصر وبعقول مصرية) ووقف برنامج خصخصة القطاع العام والعمل على إصلاحه وإدارته على أسس الكفاءة الاقتصادية^(١).

عاشراً: بناء مجتمع الضمان الاجتماعي الشامل:

وتلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، والتأكيد على حقوق التعليم

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المذع السابق ص ٥٧/٦٢.

والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوقاً طبيعية ودستورية ملزمة. وهذه الحقوق مع عدالة توزيع الثروة - عناصر جوهرية للتنمية البشرية التي هي عنوان رقى وتقدم الأمم^(١).

مبادرات للتقدم:

ينفرد برنامج حزب الكرامة العربية عن سائر الأحزاب المصرية بطرح مبادرات للتقدم هي مشروعات متكاملة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بلورها علماء مصريين يتمتعون بسمعة دولية ومكانة علمية وهي مبادرات مدروسة ومخططة هي ثمرة معارف وكد عقلي مخلص لخبذة ممتازة من الخبراء والعلماء الوطنيين وهي:

١- مبادرة تعمير الساحل الشمالي: وتنفيذ مشروع منخفض القطارة بما يوفر مساحة صالحة للزراعة تستوعب حوالي ٤ مليون نسمة ويوفر ٢ مليون فدان صالحة للزراعة في المراحل الأولى قابلة للزيادة إلى ٥٠ مليون فدان على مدى عقود.

٢- مبادرة إعلان الدلتا ووادي النيل محمية طبيعية.

٣- مبادرة الاكتفاء الذاتي من القمح.

٤- مبادرة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية.

٥- مبادرة نهر صناعي من بحيرة ناصر.

٦- مبادرة الصندوق الوطني للتأمين الصحي.

٧- مبادرة التوليد الحيوي لطحلب الأسبرولينا.

٨- مبادرة مصر للطاقة النووية.

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٦٢/٦٤.

٩- مبادرة الاختراق التكنولوجي.

١٠- مبادرة التقسيم الإداري الجديد لمصر^(١).

البناء التنظيمي للحزب:

المبادئ التنظيمية للحزب: يقوم البناء التنظيمي للحزب على أساس مبادئ أساسية تقوم على أن الحزب ليس بديلاً عن الجماهير إنما هو جزء متقدم منها ونجاحه في تحقيق أهدافه مشروط بارتباطه بالناس، وإن العمل لمصلحة الجماهير وليس الحديث باسمها هو معيار الثورية، وأن الديمقراطية داخل الحزب هي دليل مصداقية المطالبين بالديمقراطية في المجتمع، وأن وحدة الإدارة في الحزب تكملها مرونة التنظيم وأن مصدر نقاط التأثير في القرار الحزبي ضمانة لعدم احتكار القرار والجماعة القيادية الحقة، وأن الالتزام برأي الأغلبية مشروط باحترام حق الأقلية في التعبير، والحركة من أجل تسييد رأيها ديمقراطياً وأن ضمان مشاركة الشباب في القيادة شرط للديمقراطية والفاعلية معا^(٢).

عضوية الحزب:

عضوية الحزب حق لكل مواطن مؤمن بالمبادئ والأهداف الأساسية للحزب ويلتزم ببرنامجها ولائحته الداخلية ويلتزم بدفع الاشتراك الشهري الذي يقرره الحزب^(٣).

الهيكل التنظيمي للحزب: يتكون الهيكل التنظيمي للحزب من مستويين.

الوحدة الأساسية وتنشأ في المراكز والأقسام والبنادر وتنتخب لجنة تنسيق

(١) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية، المرجع السابق ص ٦٥/٦٩.

(٢) لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية، ص ١٤٦.

(٣) لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية، ص ١٤٧/١٤٩.

الوحدة الأساسية.

المؤتمر العام وينتخب لجنة التنسيق المركزي.

تتكون جميع مستويات الحزب بالانتخاب من بين الأعضاء العاملين المسددين للاشتراك ومدة كل دورة انتخابية ثلاث سنوات ويشترط أن يكون ثلث المستويات المنتخبة من الشباب أقل من ٣٥ سنة وكل مسؤولية قيادية يتولاها نفس الشخص لمدة واحدة فقط.

الوحدة الأساسية: تنشأ على أساس جغرافي على مستوى كل قسم أو بندر، ويعتبر مؤتمر الوحدة أعلى سلطة فيها ويضع الخطط المناسبة لحركة الوحدة وينتخب لجنة تنسيق تتولى الإدارة اليومية وتنفذ قرارات مؤتمر الوحدة وتوجهات المستوى الأعلى وتقوم بما يلي:

الدعوة إلى برنامج الحزب وسياساته والالتحام بالجمهور وتبني مشاكلها ومحاولة حلها وتنمية الوعي السياسي لديها ورفع مستوى أعضاء الحزب الثقافي والسياسي والتنظيمي وكسب عضوية جديدة، وتشكيل مجموعات خدمة عامة في كل المجالات (محو أمية، فصول تقوية، تشجير... إلخ).

لجنة المتابعة على مستوى المحافظة: تتكون من مسؤول المتابعة عن كل وحدة أساسية تكون مهمتها التنسيق والمتابعة ونقل الخبرات وأداء بعض المهام التنظيمية دون المساس بصلاحيات المستوى القاعدي ولا تعتبر مستوى تنظيمياً^(١).

* المستوى المركزي: يتكون من:

- المؤتمر العام.

(١) لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية ، ص ١٤٩ / ١٥١.

- لجنة التنسيق المركزية.

ويارس كل منهما دوره من خلال التكوين والصلاحيات الآتية:

* المؤتمر العام: يتشكل من:

- ممثلي الوحدات الأساسية بحد أقصى خمس أعضاء.

- ١٠٪ من مجموع المؤتمر تقترحه لجنة التنسيق المركزية السابقة على المؤتمر ويراعى في اختيارهم أن يكونوا من شاغلي المواقع الجماهيرية ومن ذوى الكفاءة السياسية والخبرة التنظيمية.

- ينتخب المؤتمر في بداية أعماله منسق عام الحزب، وفي نهاية أعماله لجنة التنسيق المركزية وهى القيادة اليومية للحزب وتتشكل بالانتخاب من أعضاء المؤتمر بنسبة ١٠٪ من أعضائه وبحد أقصى ٣٣ عضو على أن يكون من بينهم عضو على الأقل من كل محافظة وتنتخب من بين أعضائها ثلاثة منسقين عامين مساعدين وعدد من المنسقين المركزيين توزع عليهم مسؤوليات العمل المختلفة (تنظيم، تثقيف، منظمات جماهيرية، العمل الجبهوي، الشؤون المالية) ويشكل هؤلاء مع المنسق العام إدارة يومية للعمل الحزبي تجتمع مرة كل أسبوع وتجتمع لجنة التنسيق مرة كل شهر.

* تختص لجنة التنسيق المركزية بما يلي:

- تنفيذ قرارات المؤتمر العام.

- تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية للحزب والأعضاء غير المنتخبين في مجالس

إدارتها.

- إصدار قرارات تشكيل المنظمات الجماهيرية المساعدة وحكومة الظل وبرلمان

الشعب^(١).

(١) لائحة النظام الداخلى لحزب الكرامة العربية، ص ١٥٢/١٥٤.

التنظيمات الجماهيرية المساعدة:

ينشئ الحزب تنظيمات جماهيرية مساعدة تتفق مع المبادئ العامة للحزب ولها استقلال تام في حركتها ولا يشترط في عضويتها أن تكون مقصورة على عضوية الحزب وتعمل في قطاعات اجتماعية محددة بينها (الفلاحين، المرأة، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الطفل، الحرفيين) أو تتولى مهمة العمل الجماهيري في قضية محددة بعينها (مقاومة التطبيع، تطوير التعليم، محو الأمية، تنمية الإنتاجية الزراعية... إلخ) وتضع كل منظمة جماهيرية مساعدة للحزب لائحته الداخلية^(١).

المؤسسات الحزبية: ينشئ الحزب مؤسسات حزبية نوعية هي:

- حكومة الظل.

- برلمان الشعب^(٢).

من هذا العرض للبناء التنظيمي لحزب الكرامة يتضح أنه لم يلتزم بالبناء الهرمي التراتبي الذي تأخذ به معظم التنظيمات الناصرية والذي يكرس سلطة البيروقراطية الحزبية بل اعتمد شكلاً تنظيمياً يقوم على العلاقات الشبكية بدلاً من العلاقات التراتبية، واكتفى بأن يتشكل البناء الحزبي من مستويين فقط هما المستوى القاعدي والمستوى المركزي ونص على أن يتكون المؤتمر العام من ممثلين للوحدات الأساسية مما يعزز نفوذ قواعد الحزب على قيادتها المركزية، وتتعدد مواقع التأثير على القرار الحزبي مما يعمق الديمقراطية الداخلية للحزب.

كما أن الحزب ابتكر مؤسسات ينفرد بها مثل حكومة الظل وبرلمان الشعب التي نص عليها في لائحته الداخلية.

(١) لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية، ص ١٥٤.

(٢) لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية، ص ١٥٥/١٥٤.

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

ويعتبر اجتهاد حزب الكرامة في المسألة التنظيمية ظاهرة جديدة بالنسبة للأحزاب السياسية عموماً والأحزاب الناصرية خصوصاً، وهو اجتهاد يفتح الباب أمام الإبداع في أشكال تنظيمية تحد من البيروقراطية الحزبية والمركزية وتعزز الديمقراطية الداخلية للحزب.

يصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم «الكرامة».



خامساً: التنظيمات والأحزاب الإسلامية

توجه نحو التحديث الفكري والانفتاح السياسي أم إعادة إنتاج لتراث الجماعة الدينية المنغلقة

لا يمكن الفصل بين مضمون الديمقراطية كنظام سياسي قائم على المشاركة الواسعة للمواطنين في صنع السياسات العامة التي تحدد مصائرهم ومستقبل حياتهم وبين الشكل الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي لتحقيق هذه الغاية، والذي يعتمد على إقرار وممارسة التعددية السياسية وحرية الرأي والقبول بالاختلاف من خلال قيام الأحزاب السياسية، التي تتناوب الحكم من خلال الانتخابات البرلمانية النزيمية تعبيراً عن اختيارات غالبية المواطنين، لهذا يعد وجود الأحزاب السياسية النشطة والفاعلة والقادرة على التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وحشدتها وتعبئتها خلف برامجها السياسية أحد أبرز مؤشرات وجود النظام الديمقراطي.

ورغم انتصار الديمقراطية ورسوخها في العديد من البلاد النامية كنظام سياسي إلا أن المجتمع المصري مازال يمر بمرحلة التحول المتعثر تجاه تجاوز بنيته التسلطية والشمولية، وهو ما يشكل جوهر الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يشهده مجتمعنا.

وهنا يمكن القول أن تعثر عملية التحول الديمقراطي لا ترجع فقط إلى الخطاب والممارسات السياسية التي يتتهجها نظام يوليو على امتداد حقبة المتعددة في عهد ناصر والسادات ومبارك، بل ترتبط عملية تعثر التحول الديمقراطي في جزء

منها بالنسق الفكري والخطاب السياسي والممارسات العملية للقوى والتيارات الفكرية والسياسية التي تقف في خندق المعارضة ، ولعل أوضح نموذج لهذا هو إشكالية اندماج تيارات الإسلام السياسي في العملية السياسية وفي النضال الديمقراطي العام الذي يستهدف بناء دولة مدنية تقوم على حكم القانون والمبادئ والقيم الديمقراطية، وهو ما يجب أن تجسده أحزابها السياسية واضحة البرامج علنية النشاط والبنية التنظيمية، والتي تخوض صراعها السياسي السلمي من أجل الوصول إلى الحكم أو استمرار بقائها فيه محتكمة فقط لإرادة الأمة عبر صندوق الانتخابات التي تتوفر لها كافة شروط النزاهة.

هذا التوجه العام لعملية التحول الديمقراطي وتأسيس الدولة المدنية تعكس الاقتراب منه أو الابتعاد عنه برامج الأحزاب السياسية التي تنتمي لقوى الإسلام السياسي والتي يمكن أن نميز فيها بينها ثلاث تيارات أو قوى رئيسية هي :

- جماعة الإخوان المسلمين .
- التيارات الجهادية والسلفية .

■ جماعة الإخوان المسلمين :

ومشروعهم السياسي لتأسيس الدولة الدينية (تيار الوسطية الإسلامية) :
يقوم الفكر السياسي لحسن البناء على أن « الإسلام .. لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه والقرآن الكريم يقول : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ ، ويضيف : .. «أعتقد أن الحياة الحزبية السياسية إن جازت في بعض الظروف، في بعض البلدان، فهي لا تجوز في كلها، وهي لا تجوز في مصر أبدا» ويؤكد حسن البناء دعوته تلك ببناء واضح يدعو فيه إلى أن «ترتفع الأصوات بالقضاء على نظام الحزبية في مصر وأن يستبدل به نظام تجمع به الكلمة وتتوحد به

جهود الأمة حول منهاج إسلامي صالح تتوافر على وضعه وإنفاذه القوى والجهود»^(١) وتشكل رسائل حسن البنا وخطبه والإنتاج الفكري والممارسة العملية له ولمن تلاه من مرشدي الجماعة مجمل الإطار الفكري والسياسي العام لجماعة الإخوان والذي يركز إلى مرجعية دينية ترى أن :

- الإسلام نظام شامل متكامل بذاته، وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.

- الإسلام نابع من وقائم على مصدره الأساسيين ما جاء به الوحي في القرآن وأحاديث الرسول وسنته.

- الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

ومنذ تأسيس جماعة الإخوان كان الوصول للحكم هدفا رئيسيا لهم لإقامة دولتهم الدينية، وهو ما يظهر في قول البنا في المؤتمر الخامس «الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه ... وقعود المسلمين المصلحين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية»^(٢). هذا التوجه تم ترجمته عمليا من خلال دعم التوجهات اللاديمقراطية في ساحة العمل السياسي المصري قبل ٥٢ بمساندة حكومات الأقلية المنقلبة دوما على الدستور، وبعد ٥٢ بتأييد مجلس قيادة الثورة في موقفه المعادي للحياة الديمقراطية والحريات السياسية، أيضا تميزت الجماعة بتأسيس دعايتها السياسية على أرضية دينية وباعتبارها جمعية دينية وليست حزبا سياسيا، وبالتالي فهي لا تشكل خطرا على النظام السياسي ولا تسعى لتغييره، وهي

(١) حسن البنا إلى الطلاب رسالة ألقى في مؤتمر الطلبة الإخوان سنة ١٩٣٥، ضمن مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ٣٢٠.

(٢) حسن البنا: مجموعة رسائل الإمام الشهيد، دار القرآن، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٧٢.

السمة التي حاول مؤسس الجماعة التأكيد عليها بتعريفه للجماعة بأنها «فكرة جامعة تضم كل المعاني الإصلاحية فهي دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية وثقافية وشركة اقتصادية»^(١) واستمر حال الجماعة هكذا إلى أن اصطدمت بشكل دامي مع النظام الناصري بعد محاولة اغتياله في عام ١٩٥٤

ومع عودة التعددية الحزبية المقيدة لمصر عام ١٩٧٦ وعودة نشاط جماعة الإخوان، وإن كان بشكل غير قانوني^(٢) تنامي وتصاعد نفوذهم في البرلمان منذ ١٩٨٤ حتى وصل إلى احتلالهم حوالي ٢٠٪ من مقاعد البرلمان في انتخابات ٢٠٠٥، بجانب سيطرتهم على العديد من النقابات المهنية، وهو ما دفع الإخوان للتأكيد على تواجد جيل جديد برؤية مختلفة داخل الجماعة^(٣)، وهو جسده على امتداد الفترة منذ عام ١٩٨٤ العديد من المحاولات لتأسيس حزب سياسي يعبر عن الإخوان^(٤) ووصلت بعضها بالفعل إلى لجنة شئون الأحزاب التي تمنح تراخيص الأحزاب الجديدة، إلا أنه لا يمكن الاطمئنان إلا أن أوراق أى منها أو برنامجها السياسى يعبر عن الموقف الرسمي لجماعة الإخوان حيث حتى المحاولات المكتملة والتي وصلت إلى لجنة شئون الأحزاب كانت عن طريق أفراد قد يكونوا محسوبين على الإخوان لكنهم لم يقوموا بذلك في حدود المتاح من معلومات بتكليف رسمي من الجماعة، وحتى هؤلاء الأفراد هم في النهاية ورغم خلفيتهم الإخوانية كانوا

(١) جريدة الإخوان المسلمون عدد ٣ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٣٤.

(٢) رغم تعاضم نشاط الإخوان ودخولهم البرلمان فإن قرار حل الجماعة الذي صدر في الخمسينيات مازال ساريا ولم تمنح الجماعة حتى الآن أى رخصة قانونية للعمل.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول جيل الوسط وتصاعد دوره داخل جماعة الإخوان يمكن الرجوع إلى: د. عماد صيام « الإخوان المسلمون: الصراع هل يحكم المستقبل؟ » مجلة الديمقراطية، العدد التاسع

شباط ٢٠٠٢، تصدر عن مؤسسة الأهرام.

(٤) مثل حزب الإصلاح المصري و«حزب الأمل»

محموبين على ما يسمى بالجنح المنفتح الإصلاحى الذى يمثله جيل الوسط والذى أتاح لهم الزخم وقوة الدفع التي أحدثها نجاح الجماعة فى الحصول على ٨٨ مقعد برلماني فى انتخابات ٢٠٠٥ الفرصة مجددا للضغط على جناح الشيوخ التقليدي المحافظ الأكثر ارتباطا بتجربة وأفكار مجموعة التنظيم الخاص من أجل التحرك باتجاه تأسيس حزب سياسي للإخوان ، وهى الضغوط التي ساعد عليها حالة الانفتاح فى المشهد السياسي المصري التي بدأت فى ربيع ٢٠٠٥ مع ظهور حركة كفاية ، و تصاعد الضغوط الخارجية من أجل إحداث قدر من الإصلاح السياسي ، بالإضافة إلى التعديلات الدستورية التي تمت وتحظر العمل السياسي على أساس ديني^(١) وهى العوامل والضغوط التي ظهر على خلفيتها فكرة حزب الإخوان على لسان المرشد العام مهدي عاكف فى يناير ٢٠٠٧ ، فى محاولة جديدة من جانب الجماعة للتأكيد على مدنيته وقبولها بالاندماج فى العملية السياسية ، خاصة وأن توقيت إعلان برنامج الحزب جاء فى أعقاب العرض العسكري لطلاب الإخوان بجامعة الأزهر والحملة الشعواء ضدهم باعتبارهم جماعة دينية تمتلك ميلشيات مسلحة. وسرعان ما ظهر مشروع برنامج الحزب الذى أصرت قيادات الإخوان على التأكيد أنه مجرد مسودة أولية تم عرضها على العديد من المفكرين لسماع ملاحظاتهم. وهى أول وثيقة من نوعها يمكن الإقرار بأنها تعبر عن الموقف السياسي والفكري الرسمي لجماعة الإخوان ، وهو ما يزيل اللبس حول موقفهم فى الكثير من القضايا خاصة قضية تحليهم عن مشروع إقامة الدولة الدينية ، حيث جاءت وثيقة البرنامج فى مجملها محاولة لخلق الطريق أمام محاولات ومبادرات ما

(١) أقر مجلس الشعب فى ١٩ مارس ٢٠٠٧ (٣٤) تعديلا دستوريا بناء على طلب رئيس الجمهورية ، وهى التعديلات التي رفضتها معظم ممثلي المعارضة وكان من ضمنها إضافة فقرة ثالثة للهادة الخامسة تنص على حظر مباشرة أي نشاط سياسي أو حزبي أو قيام الأحزاب على أساس الدين.

يطلق عليه الجناح المنفتح الإصلاحى بسعيه لتأسيس حزب مدني على النمط الحديث^(١)، كذلك كانت ردا على كل الدعاوى التي ينادى بها العديد من المفكرين الإسلاميين والرموز الدينية الإسلامية والتي يطالبون فيها بفصل النشاط الدعوى عن النشاط السياسى وبتحول جماعة الإخوان إلى جمعية دعوية^(٢)، حيث جاءت مسودة البرنامج التي وزعتها الجماعة انقلابا على كل المحاولات السابقة المنسوبة للإخوان لتأسيس حزب سياسي، والتي لعب فيها الجناح المنفتح الإصلاحى دورا مبادرا^(٣)، قبل فيه بـ «التحول من جماعة عالمية شاملة إلى حزب سياسي وطني

(١) يبدو هذا الموقف بوضوح في مهاجمة قادة الجناح المحافظ لتجربة حزب العدالة والتنمية التركي والتي احتفى بها الجناح الإصلاحى والمنفتح، وهو الهجوم الذى يستند إلى كون حزب العدالة والتنمية حزبا علمانيا، راجع على سبيل المثال المقالات التالية:

- على بطيخ «لماذا اكتسح حزب العدالة الانتخابات؟» ٢٠٠٧/٨/٢م / www.ikhwanonline.net

- د. محمد مرسى، عضو مكتب الإرشاد «الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية المعاصرة».

www.ikhwanonline.net / ٢٠٠٧/٨/٥

- د. محمد حبيب نائب المرشد في حوار شامل مع «إسلام أون لاين» يكشف «اللاءات الثلاثة» لحزب الإخوان ٢٠٠٧/٨/١٦م www.readingislam.com

(٢) نموذج لهذا دعوة د. سليم العوا التي يدعو فيها جماعة الإخوان إلى إعلان التوقف عن مباشرة النشاط السياسي ترشيحا وانتخابا وتصويتا، والتحول تماما عن العمل السياسي فيما يتعلق بممارسة السلطة أو الحصول على جزء من السلطة؛ إلى ممارسة العمل التوعوي والترشيدي، عن طريق إحياء روح النهضة في الجماهير، وإحياء روح مقاومة الظلم والاستبداد. حوار مع د. سليم العوا على هامش مؤتمر «الإفتاء في عالم مفتوح» والذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٧م، موقع إسلام أون لاين نت، و دعوة د. سيد عبد الستار عضو مكتب الإرشاد السابق، بل ودعوة مفتى الديار المصرية على جمعة راجع: مفتي مصر للإخوان: إما حزب سياسي أو منظمة خيرية www.islamonline.net

(٣) هناك العديد من التصريحات الصحفية التي تشير إلى أن الصياغات أو المسودات التي أعدها الجناح المنفتح الإصلاحى والمقدمة من القسم السياسى تم تعديلها بصياغات جديدة عند مناقشتها في مكتب الإرشاد، لمزيد من التفاصيل راجع على سبيل المثال «أبو الفتوح يحكي قصة برنامج =

حتى لو استلزم ذلك التخلي عن الصلات والأدوار الدولية التي طالما أثارت حساسية الدولة المصرية، وأعلنوا قبولاً قاطعاً بالديمقراطية وما يترتب عليها من رقابة مجتمعية على الجماعة، وقبلوا بالمواطنة أساساً للحقوق السياسية بما يضمن مبدأ تساوي المرأة وغير المسلم في كل الحقوق السياسية بما فيها رئاسة الجمهورية، بل وتجاوز الأمر الشأن الداخلي لتقديم تلميحات في القضايا الدولية المؤثرة ومنها الاتفاقات الدولية المتعلقة بوضع «إسرائيل» إحدى أهم قضايا الخلاف بين الإسلاميين والقوى الدولية^(١).

حيث جاءت مسودة البرنامج الصادرة عن الجماعة في اتجاه عكسي ورفض لتلك الأفكار ولأي محاولات للتشبه بنموذج حزب العدالة والتنمية التركي وهو ما تعكسه مواد البرنامج التي تشير إلى:

- اقتراح إنشاء مجلس أعلى للفقهاء تكون له صلاحيات رقابية واسعة، حيث تنص مسودة البرنامج على أنه «يجب على السلطة التشريعية أن تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين في الأمة على أن تكون (هيئة كبار العلماء) منتخبة أيضاً انتخاباً حراً ومباشراً من علماء الدين ومستقلة استقلالاً تاماً وحقاً عن السلطة التنفيذية... ويسرى ذلك أيضاً على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوة القانون في غيبة السلطة التشريعية، ورأى هذه الهيئة يمثل الرأي الراجح المتفق مع المصلحة العامة»^(٢) وهو ما ينسف أي خطاب إخواني عن مدنية الدولة، في ظل وجود مقترح بهذا

=الإخوان»، حوار - إيمان عبد المنعم ١٠-٠٩-٢٠٠٧، www.readingislam.com، وكذلك د. حامد عبد الماجد قويسى «الدلالات السياسية لأزمة برنامج حزب الإخوان» ٢٢/١١/٢٠٠٧ www.islamonline.net.

(١) حسام تمام «قراءة في صعود التيار الإصلاحي في الإخوان وأفوله البرنامج السياسي للإخوان» www.islamonline.net، ٢٠٠٩/٢/٢٨

(٢) راجع نص برنامج الحزب «القراءة الأولى» ص ١٢/١٣.

الشكل لأنه يمثل جهة رقابية سابقة على المؤسسات التشريعية، بما يعني إعادة إحياء الدولة لفكرة الدولة الدينية والتي يتحكم فيها رجال الدين، خاصة وأن هذا المجلس لا يخضع لأي رقابة دستورية أو تشريعية. وللتأكيد على تلك الصبغة الدينية للدولة، ورغم أن وجود هيئة كبار العلماء تلك يعني إلغاء دستور ٧١ واستبداله بدستور جديد يسمح بوجودها، إلا أن النص التالي في مسودة برنامج الإخوان يتم فيه استدعاء المادة الثانية من دستور ٧١ للتأكيد على إسلامية الدولة وتوجهها الديني حيث تشير مسودة البرنامج إلى « أن النص في المادة الثانية من الدستور على أن دين الدولة الإسلام أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع لا يعني سوى التأكيد على مرجعية الشريعة الإسلامية إما نصاً أو دلالة أو اجتهاد وأن المخاطب بها هو السلطة التشريعية ورئيس الدولة في كل ما يصدر عنه من قوانين وقرارات أو سياسات داخلية وخارجية »^(١).

بل والأكثر خطورة هنا انه ينتقل بفكرة الحسبة الدينية من يد هيئة كبار العلماء المقترحة و يمنحها كحق لآحاد الناس حيث تؤكد مسودة البرنامج على أنه « لكل ذي مصلحة أيا ما كانت الطعن أمام المحكمة الدستورية على أي من هذه القوانين والقرارات والسياسات بمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية »^(٢) وهو ما يعني إخضاع الحياة بمجمل ما ينظمها من قوانين وتشريعات ليس فقط لحكم كبار علماء الدين، ولكن لأي من هؤلاء المتشددين وفرق الأصوليين التي تكفر بعضها البعض ومنهم من يكفر الإخوان أنفسهم، وهو ما يفتح الباب واسعا للانقلاب على كل الرطانة السياسية التي احتواها برنامج الإخوان عن المواطنة والمساواة وعدم التمييز وحقوق المرأة وحرية الاعتقاد.. إلخ حتى إذا كان إيمانهم بها حقيقياً.

(١) المرجع السابق ص ١٣

(٢) المرجع السابق ص ١٣

الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر

- استبعاد غالبية الشعب المصري من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية لأن البرنامج يشترط على من يتولى هذا المنصب أو يتقدم له أن يكون مسلماً ذكراً، وبالتالي فإن حوالي ٥١٪ من الشعب المصري (النساء والأقباط) لا يحق له التقدم لهذا المنصب. يبدو هذا واضحاً في الفصل الثاني الخاص بالنظام السياسي والذي يحدد مقوماته وسماته، ففي البند الخاص بالمساواة وتكافؤ الفرص سنجد أن مسودة البرنامج لا تقر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بشكل مطلق بين أبناء الوطن المصري الواحد، لكنها تخضع هذا المبدأ لشرط واضح هو «الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع» ولتوضيح هذا تشير بالتحديد إلى أن «منصب رئاسة الدولة يشترط فيمن يتولاه أو يترشح له أن يكون مسلماً، ونرى أن للمرأة الحق في كافة الوظائف الإدارية في الدولة ما عدا رئاسة الدولة التي اتفق الفقهاء على عدم جواز توليها لها»^(١).

- ما أشار إليه البرنامج من أن للدولة «وظائف دينية أساسية» يجب عليها القيام بها، والتي تأتي في مقدمتها وظيفة «حراسة الإسلام وحماية شئونه والتأكد من عدم وجود ما يعترض الممارسة الإسلامية من العبادة والدعوة»^(٢)، يخلق حالة من الخلط والاضطراب في «الرؤية السياسية» لـ «نظرية الدولة» وغياب «نموذجها»؛ فهل المقصود تأسيس «الدولة الوطنية» «القطرية» أم «الدولة الإسلامية»، هذا الاضطراب وعدم الوضوح هنا يشير إلى طبيعة ثنائية للدولة داخل بنية الخطاب الإخواني ودون نسج حقيقي لديناميكية العلاقة بينهما لكي يحقق ما يقتضيه المنطق السياسي من وحدة طبيعة الدولة.

(١) المرجع السابق ص ١٧/١٨، ٢٣/٢٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٧.

يتكرر هذا الخطاب المزدوج على امتداد مسودة البرنامج من تجاوز الرطانة السياسية التي يمكن أن نجدها في أي برنامج سياسي مدني مع - المفاهيم المرتبطة بالمقدس والديني، والتي صبغت المسودة بالصبغة الإسلامية، وأدخلت الدين في أغلب فقراته دون حاجة لذلك، بالإضافة إلى حزمة من المصطلحات الغامضة التي وصفت كثير من المفاهيم بصفة الإسلامى مثل النظام السياسى الدستوري الإسلامى، السوق الإسلامية، الاستثمار الإسلامى، نظام الأولويات الإسلامى، تحقيق الربانية والتدين في المجتمع المنهج الإسلامى في مكافحة الجرائم... إلخ.

- تؤكد مسودة البرنامج في الجزء الخاص بالنظام السياسى على أن «التوافق المجتمعي مقدم على التنافس السياسى» ورغم أن التنافس السياسى جزء من بنية الدولة الديمقراطية واحد أسباب مشروعيتها، إلا أن غموض هذه العبارة إلا أنها تحمل في أحشائها انقلاب على فكرة التعددية وهو ما تؤكد بقية العبارة والتي تشير إلى «أن إجماع الأمة على نظامها السياسى ودستورها مقدم على التنافس القائم على أغلبية ومعارضة»⁽¹⁾ هذا الغموض الذى يزداد حينما نجد أن البرنامج لا يشرح أو يضيف أى توضيح حول آلية أو كيفية خلق هذا التوافق المجتمعي

- غاب عن البرنامج كيفية تنظيم العلاقة بين الجماعة والحزب، سواء من حيث طبيعتها أو اتجاهاتها المختلفة، في انتصار غير مباشر للخط الدعوي داخل الجماعة على الخط السياسى، مما يؤكد أن هذه الجماعة التي خرج منها الحزب هي جماعة أقرب للطبيعة الدينية منها للطبيعة السياسية.

- لم يتضمن البرنامج كذلك أى إشارة إلى البنية التنظيمية للحزب، وكذلك

(1) المرجع السابق ص ١٩.

قضية العضوية في الحزب وشروطها، والوضوح بصدد ما يرد على الكثير من التساؤلات حول موضوع عضوية المرأة وغير المسلمين في الحزب وتقلدهم للمناصب المختلفة في هيكله، والبعض يتساءل: هل يمكن منعها من الوصول إلى المناصب العليا في الحزب إذا اعتمدت آلية الانتخابات بما فيها رئاسته؟ وإذا فاز مسيحي أو امرأة برئاسة الحزب في هذه الحالة فهل سيمنعان من رئاسة الحكومة أيضا باعتبارها «ولاية عظمى»؟!^(١).

- كشفت أيضا مسودة «البرنامج» من ناحية المضمون عن تراجع موقف الجماعة إزاء الكثير من القضايا عند مقارنتها بوثائق إخوانية أخرى مضى عليها ما يزيد عن نصف قرن، مثل: الدستور المصري الذي قدمته الشعبة القانونية والسياسية للإخوان ١٩٥١، والتي أرسلها مكتب الإرشاد - في عهد المرشد الثاني - يطالب فيها بعودة الحياة النيابية والدستورية للبلاد ١٩٥٤ م. بحيث يحق للمراقب أن يتأمل في المسار السياسي العام للجماعة - ليس من زاوية النشاط والمكاسب «الوقتية» لا «الصلبة»، ولكن من زاوية الرؤية الاستراتيجية والنضج السياسي - أن يتساءل: هل حقا تسير الجماعة إلى الأمام أم تتراجع إلى الخلف؟!.

- عند النظر إلى مجمل البرنامج في أبوابه المختلفة الخاصة بالتعليم والبحث العلمي والتنمية البشرية، والاقتصاد والتنمية المستدامة سنجد أن البرنامج لم يتجاوز

(١) هناك عشرات المقالات النقدية التي تناولت برنامج حزب الإخوان والتي تشابه جميعا فيما بينها ويمكن الرجوع إلى أبرزها والتي نشرت على مواقع إسلامية متعاطفة مع الإخوان ومنها: «برنامج حزب الإخوان .. إيجابيات وسلبيات» إعداد - محمد بهاء ٢٤-٠٩-٢٠٠٠ www.readingislam.com، وكذلك د. حامد عبد الماجد قويسى «الدلالات السياسية لأزمة برنامج حزب الإخوان»، ٢٢/١١/٢٠٠٧ www.islamonline.net.

نموذج الدولة المتداخلة كلية «السيطرة»؛ إلى نموذج «الدولة الحارسة حيث تبدو الدولة شمولية وكلية المهام والأدوار... إلخ».

مع أن «الدولة» من هذا النمط يتم التخلي عنها في العالم كله لصالح الدور المتزايد الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص ، وهو بهذا لا يقدم رؤية تتجاوز الوضع الاقتصادي الاجتماعي الراهن الذي تسبب في إفقار ملايين المصريين وبدلا من أن يتحدث عن إعادة توزيع أكثر عدالة للثروة وفق نظام ضرائبي عادل يتحدث عن إعادة التوزيع من خلال الصدقات والزكاوات^(١) والنفقات بين ذوى القربى والقرض الحسن والكفارات والندور^(٢).

أدت تلك الملامح العامة لبرنامج الإخوان إلى إثارة جدل و نقد كاسح للبرنامج ، مما أدى إلى تأكيد قادة الجماعة على عدم تقديمه للجنة شئون الأحزاب ، وهو على ما يبدو تحقيق لهدف الجناح المحافظ بترجيح بقاء الجماعة بوصفها الحالي كهيئة إسلامية جامعة، لأن عمل الجماعة لا يمكن استيعابه داخل الحزب السياسي وبالتالي لا تخرج عملية إعلان البرنامج بهذه الصورة عن كونها «نشاطا سياسيا رمزيا»، يمثل عملية اتصالية كالبيانات السياسية، استهدفت بالأساس التأكيد على إمساك الجناح المحافظ بزمام أمور الجماعة وعدم تخليها عن ثوابت مشروعها السياسى فى إقامة دولة دينية .

■ التيار الجهادي والحزب السياسي :

محاولات فردية للتواجد الإعلامى

مما لا شك فيه أن التيارات الجهادية الإسلامية بتنظيماتها المختلفة سواء الجماعة

(١) راجع نص برنامج الحزب «القراءة الأولى» ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٠

الإسلامية أو الجهاد أو باقي التنظيمات الصغيرة خسرت معركة التواجد التنظيمي في ظل تبنيها لأفكار العنف ، ونجحت الدولة على مدى عقدين من الزمان في تكسير بنيتها التنظيمية مستخدمة في ذلك قبضتها الخشنة التي تجاوزت في كثير من الأحيان القانون ومواثيق حقوق الإنسان، كرد فعل مباشر على حمل جماعات العنف للسلاح في مواجهتها، ولم تنجح الدولة فقط في تدمير البنية التنظيمية لمنظمات العنف الإسلامي بل نجحت أيضا في دفع قادتها إلى إعلان تراجعهم عن أفكار العنف^(١)، وعلى الرغم من وجود ما يشبه الصفقة بين قادة التيارات الجهادية وأجهزة الأمن والتي تم بمقتضاها خروجهم من أقبية السجون بعد سنوات طويلة من الاعتقال أو انتهاء تنفيذ الأحكام مقابل عدم انخراطهم في أى نشاط دعوى أو سياسي جماعي أو حتى أى عمل عام^(٢) والسماح لهم بمجرد موقع على الإنترنت^(٣) يعبرون فيه عن مواقفهم الجديدة، إلا أن هذا لم يمنع عدد محدود من نشاطهم^(٤) أو

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه المراجعات الفكرية يمكن الرجوع الى سلسلة كتب تصحيح المفاهيم الصادرة عن قادة الجماعة الإسلامية والتي بدأت بكتاب « مبادرة وقف العنف » والصادرة عن مكتبة العبيكان بالرياض ٢٠٠٤، ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ٢٠٠٤، وكذلك كتاب المراجعات الذى أعده د. سيد إمام منظر تنظيم الجهاد ونشر على حلقات في نهاية عام ٢٠٠٧ بجريدة المصرى اليوم القاهرية .

(٢) النموذج الواضح هنا الموقف من عبود وطارق الزمر اللذان يصران على مزاوله حقوقها السياسية وهو ما حال دون خروجهم من سجنهما حتى الآن رغم مضي سنوات عديدة على انتهاء الأحكام التي صدرت ضدهم .

(٣) هناك موقع رسمي على شبكة الإنترنت للجماعة الإسلامية بمصر . ينشرون عليه البيانات التي تعبر عن الموقف الفكري والسياسي للجماعة و التواصل مع المتعاطفين معها .

(٤) غالبيتهم من المحامين المعروف عنهم اتبائهم الفكري للتيارات الجهادية ، وقيادتهم بالدفاع عن معتقلي هذه التيارات أمام القضاء المصرى ، بل أن بعضهم كان منتما إلى هذه التنظيمات في فترة من حياته واعتقل أو سجن بتهمة الانتفاء إليها ، ومن أبرزهم المحامى منتصر الزيات والمحامى ممدوح إسمايل ..

المحسوبين عليهم من السعى للتواجد الإعلامي عبر مبادرات فردية لم تكن تعبر عن رؤية فكرية وسياسية حقيقية أو نشاط فعلي للتيارات الجهادية أو رغبة حقيقية في الاندماج في الحياة السياسية أو تقديم خطاب سياسي يعبر عن رؤية وأفكار هذا التيار، وكان من أبرز هذه المبادرات:

مبادرة تأسيس حزب الشريعة :

وهي المبادرة التي أعلن عنها في ١٩٩٩ المحامي ممدوح إسماعيل وهو المحسوب على الجماعة الإسلامية بهدف ضم الراغبين في العمل السياسي الحزبي من أعضاء الجماعة، تعزيزاً لموقف الجماعة الداعي للتراجع عن استخدام العنف كمنهج للتغيير. والذي أطلقوه في مبادرتهم الشهيرة في ٥ يوليو ١٩٩٧، إلا أن هذا التحول في موقف قادة الجماعة الإسلامية والذي نقلهم إلى صفوف التيار الدعوى (والذي تعد من جماعات الإخوان أبرز منظماته) لم يصاحبه أى تأصيل أو إعلان عن منهج سلمي بديل محدد المعالم يمكنهم من خلاله تحقيق مشروعهم السياسي، لهذا كانت المفاجأة هي مبادرة المحامي ممدوح إسماعيل عندما تقدم للجنة الأحزاب بطلب الترخيص لحزب (الشريعة)، ورفضت اللجنة طلبه فأقام دعوى عام ٢٠٠١م أمام محكمة الأحزاب التي أصدرت بعد ثلاث سنوات من التداول في ٧ فبراير ٢٠٠٤م قرارها برفض طلب إنشاء الحزب، وكانت قائمة مؤسسي الحزب تضم أكثر من خمسين من الإسلاميين، بعضهم كان قد انتمى إلى تنظيم الجماعة الإسلامية مثل مصطفى السيد الوكيل والذي سبق اعتقاله عام ٩٤ لمدة عامين ثم اعتقل في أعقاب مشاركته في محاولة تأسيس الحزب^(١)، كذلك ضمت قائمة المؤسسين أمين

(١) محكمة الأحزاب المصرية ترفض تأسيس حزب الشريعة، [٢٠٠٤/٢٠٢/٠٨]،

الدميري أحد مؤسسي تنظيم الجهاد السابقين ومحمد إسماعيل الذي اتهم في قضية الجهاد، ومحمد الزمر ابن عم عبود الزمر^(١).

ورغم أن رفض حزب الشريعة يعد بمثابة رفض رسمي من قبل الدولة لقيام أعضاء من جماعات الجهاد والجماعة الإسلامية بالتحول للعمل السلمي والانضواء في العمل السياسي، إلا أن المؤسسين بادروا بالإعلان عن عزمهم بالتقدم بترخيص جديد للجنة شئون الأحزاب، يتضمن تطويرا في مشروع الحزب القديم مع وجود نفس الثوابت المتعلقة بالشريعة الإسلامية والقضية الفلسطينية والإصلاح السياسي والاجتماعي الذي يطالب به الحزب^(٢)، إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن فيما يبدو تعبيرا عن وصول رسالة الدولة لهم برفض اندماجهم في الحياة السياسية.

مبادرة تأسيس حزب الاتحاد من أجل الحرية :

صاحب مفاجأة إعلان هذه المبادرة التي أعلنها المحامي منتصر الزيات والمعروف بمحامى الجماعات الإسلامية والانتفاء السابق لتنظيمها ، في مؤتمر بحثي أقامه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في ٣٠-٦-٢٠٠٧ للاحتفال بالذكرى العاشرة لإطلاق الجماعة الإسلامية لمبادرتها لوقف العنف ، دون أن يعلن عن أسماء المشاركين معه في تأسيسه^(٣) ، الكثير من اللغط والاهتمام كما أثار هذا الإعلان المفاجئ الصدام مع قادة الجماعة الإسلامية التي أعلنت أن موضوع الأحزاب ليس مطروحا على أجندتها السياسية، ورفضوا استغلال الزيات

(١) عبود الزمر يطلب الاطلاع على برنامج حزب الشريعة المصري المرفوض قضائيا ، القاهرة: «جريدة الشرق الأوسط»، ٢١ أغسطس ٢٠٠٤، www.aawsat.com.

(٢) تأسيس حزب جديد ردا على رفض حزب الشريعة، ٠٩ فبراير ٢٠٠٤، www.islam today.net.

(٣) الزيات يعلن تأسيس حزب إسلامي، ١٢ أغسطس ٢٠٠٧، aluma.maktoobblog.com.

للمذكرى العاشرة لمبادرة وقف العنف للترويج لحزب لا تعلم الجماعة عنه شيئاً^(١)، وفي تأكيد لهذا الموقف قلل الدكتور ناجح إبراهيم، أحد أبرز قيادات الجماعة الإسلامية ومنظرها، من أهمية حديث البعض عن دخول الجماعات الإسلامية المعترك السياسي سواء من خلال أحزاب رسمية أو أي شكل للعمل السياسي، وهو التوجه الذي ترفضه الجماعة جملة وتفصيلاً حتى في حالة السماح لها بذلك.

فالجماعة الإسلامية، حسبما أكد ناجح لجريدة القبس، ليست على استعداد للتعرض لمطبات العمل السياسي وهذا ينبع من قناعة للجماعة جاءت بخبرة السنوات الماضية سواء التي عايشتها هي بنفسها أو من تاريخ الحركة الإسلامية بصفة عامة والتي جربت الحركات الإسلامية خلالها الحرب الساخنة من خلال التنظيمات العسكرية، أو العمل السياسي، وخلصت إلى قناعة مفادها أن الحركة لن تصل إلى السلطة عن طريق التنظيمات المسلحة أو عن طريق السياسة، وحتى إذا وصلت إلى السلطة - وهو تصور مستبعد - عن طريق الديمقراطية فإنها ستجبر على تركها، وأضاف: نرى داخل الجماعة الإسلامية أن الاهتمام بالسياسة يؤدي إلى تعطيل المبدأ الذي نسير عليه وهو الهداية وإصلاح المجتمعات^(٢).

وفي محاولة لاستيعاب ووقف هجوم قادة الجماعة الإسلامية التي أصدرت في موقعها على الإنترنت بياناً بعنوان «في الذكرى العاشرة للمبادرة.. وما زالت المزايدات مستمرة» هاجمت فيه مبادرة الزيات، أكد البيان على أنه إذا أرادت الجماعة

(١) منتصر الزيات و حزبه «الاتحاد من أجل الحرية» تأسيس حزب إسلامي جديد في مصر إسلاميون: دمج التيارات الإسلامية بالنظام.. أقرب إلى الخيال، محمود رضوان الحوار التمردن - العدد: ١٩٩٤ -

. www.ahewar.org ٢٠٠٧/١/٨

(٢) المرجع السابق.

وفكرت في تكوين حزب سياسي لن تحتاج لأحد من غير قادتها ومسئوليه
الإعلاميين لكي يعلن عنه .

وأكدت أنه لا يوجد في أجندتها إنشاء حزب أو المشاركة في أي عمل سياسي^(١) ،
وهو ما اضطر معه منتصر الزيات إلى الإعلان عن أن حزب الاتحاد من أجل الحرية
هو حزب إسلامي يجمع أبناء التيارات الإسلامية، لكنه لن يكون ناطقا باسم أي من
الجماعات الإسلامية، مشيرا إلى أن الحزب لن يضم أحدا من «قيادات» الجماعة
الإسلامية أو تنظيم الجهاد^(٢)، وعلى عكس المتوقع من حزب ربط نفسه بالتيار
الجهادي الاسلامي لم تأت توجهات الحزب منطلقة من أي مرجعية إسلامية ، وهو
ما فسره الزيات بنفسه قائلا « أن الذي يميز حزبه عن باقي الأحزاب الموجودة هو
دفاعه عن الحرية بعيدا عن أية شعارات إسلامية صاخبة ، خاصة أن الثوابت التي
يتحرك من خلالها مدنية في الأساس، مضيفا أنه يسعى إلى تحقيق معاني الحرية
بمضمونها الإنساني العام في ظل فترة التحول السياسي في مصر^(٣) وهو ما عكسه
بشكل مباشر البيان التأسيسي للحزب والذي تناول مقومات وتوجهات الحزب
الرئيسية مشيرا إلى أن:

- المواطنة هي المعيار الحقيقي والأساسي للتمايز بين أفراد المجتمع في مشاركتهم
وصناعتهم القرار الوطني.

- بناء مؤسسات الدولة على مبدأ من احترام وسيادة القانون والنظام، فالناس

(١) تقرير جريد تى الحقيقة والزمان عن حزب الاتحاد (الأحزاب السياسية الدينية وإشكالية البقاء
والهوية) ٢٠٠٧/٠٧/٠٥ . www.elzayat.org

(٢) الزيات يعلن تأسيس حزب اسلامي، ١٢ أغسطس ٢٠٠٧، aluma.maktoobblog.com.

(٣) تقرير جريد تى الحقيقة والزمان عن حزب الاتحاد (الأحزاب السياسية الدينية وإشكالية البقاء
والهوية) ٢٠٠٧/٠٧/٠٥ . www.elzayat.org

يتحاكمون إلى قانون ويسيرهم نظام.

- الإصلاح الديمقراطي يتطلب نظاماً انتخابياً يسمح بالاختيار الحر المباشر دون تزوير أو التفاف على إرادة الناخبين التي تمثل حجر الزاوية في اختيارهم للنظام الذي يريدون.

- ضرورة تغيير منظومة الهيكل الإداري المترهل والبيروقراطي وإحداث ثورة إدارية في أجهزة ووحدات الحكم المحلي الذي بات أكبر عائق في الاستثمار والتنمية.

- الإيمان بالتعددية السياسية ومفهوم تبادل السلطة.

- إبعاد الأجهزة الأمنية عن التدخل في صميم الحياة السياسية للوطن والدولة والمجتمع فهي لحماية هذا الثالوث لا للاعتداء عليه، خاصة أن المواطن الذي يؤمن بالدستور والقانون.

- ضرورة الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ وجميع القوانين الاستثنائية وحصص المحاكمات العسكرية على العسكريين وحسرها عن المدنيين، وأن يمثل المواطن أمام قاضيه الطبيعي^(١).

وهي كما نرى رطانة ليبرالية ليس بها أي اجتهاد أو مسحة إسلامية بل لا تخرج عن أي مطالب لأي حزب مصري آخر من الأحزاب الموجودة ولا نلمح فيه هذه المرجعية الإسلامية التي أشار إليها الزيات^(٢)، وهو ما أكد عليه أحد أكبر دعاة السلفية « أبو بصير الطرطوسي » في موقعه الشهير على شبكة الإنترنت مؤكداً على أن

(١) البيان التأسيسي لحزب «الاتحاد من أجل الحرية».. الديمقراطية سبيلنا لتطبيق الشريعة.. وإبعاد الأمن عن السياسة، ١٤/٠٨/٢٠٠٧، www.elzayat.org.

(٢) تقرير موقع موجة عن حزب الاتحاد من أجل الحرية (الجماعة الإسلامية تتهم الزيات بالزيادة عليها واستغلالها للترويج لحزبه) ٠٣/٠٧/٢٠٠٧، www.elzayat.org.

مراجعة البيان التأسيسي لهذا الحزب تشير إلى أنه حزب علماني ليبرالي لأسباب عدة منها:

- أنه حزب يُعَيَّب من منهجه عقيدة الولاء والبراء في الإسلام .. ومبدأ الأخوة الإسلامية، وأن المؤمنين أخوة.. وأنهم يد على من سواهم.. أينما كانوا وكانت جنسياتهم وانتماءاتهم الوطنية والجغرافية .. ويجعل التمايز والتفاضل .. ومبدأ تقسيم الحقوق والواجبات فيما بين الناس على أساس المواطنة والانتماء للوطن المصري بغض النظر عن دين وعقيدة وأخلاق وسلوك هذا الذي ينتمي للوطن!

- أنه حزب يُعَيَّب من منهجه مبدأ وعقيدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. ويدعو إلى حرية تشكيل التكتلات والأحزاب السياسية بكل أطيافها وألوانها بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والعقدية .. وسياساتها .. وممارساتها .. لتفتن الناس عن دينهم .. وتغرق المجتمع بالفتن والأهواء.. والكفر والإلحاد!

- في الوقت الذي يُعَيَّب فيه ذكر ضرورة الرجوع والتحاكم إلى الشريعة الإسلامية .. يؤكد البيان التأسيسي على ضرورة التحاكم إلى القانون والنظام والدستور المصري .. الوضعي العلماني.. المليء بالكفر والظلم والمتناقضات^(١)!

وانتهت مبادرة الزيات بعد هذا الهجوم الكاسح الذي اتهمه فيه قادة الجماعة الإسلامية بمحاولته اغتصاب الولاية الإعلامية للتحدث عن الجماعة الراضية لمواقفه تجاهها^(٢)، ولم تصل مرحلة التقدم للجنة شؤون الأحزاب .

(١) حزبُ الاتحادِ من أجلِ الحرّية، لمؤسّسه مناصر الزيات .. سَرَّ قَبْلَ أَنْ يُؤَكِّدَ،
www.abubaseer.bizland.com

(٢) تقرير جريدتي الحقيقة والزمان عن حزب الاتحاد (الأحزاب السياسية الدينية وإشكالية البقاء
والهوية) ٢٠٠٧/٠٧/٠٥ www.elzayat.org

مبادرة تأسيس الحزب الإسلامي الاجتماعي :

تبنى مبادرة « الحزب الإسلامي الاجتماعي » الصحفي جمال سلطان المعروف بتوجهاته السلفية، والذي يكتب بشكل منتظم في جريدة المصريون الالكترونية ، والذي أصدر في عام ١٩٩٩ كتاباً بعنوان مراجعات في أوراق الحركة الإسلامية والذي يعد من الوثائق والكتابات الأولى التي تعبر عن التوجه الجديد الذي يدعو الحركة الإسلامية للعمل السياسي السلمي والعلني والذي يشير فيه إلى أن فكرة الدعوة إلى تأسيس حزب إسلامي جديد في مصر جاءت لكي تقطع استرسال الحركة الإسلامية في هذا الخطأ التاريخي، والذي يتأسس على تراث نفسي أكثر مما يتأسس على منطق الفكر والمنهجية الشرعية، ويؤكد على أنه آن الأوان لكي نؤسس لمشروع سياسي إسلامي فعّال ، يستثمر الوجود القوي للحالة الإسلامية ، ويترجمها أو يجتهد لترجمتها إلى فعل سياسي إصلاحي جاد ، يدفع ما استطاع من المخاطر والشروع عن الدعوة وعن الوطن ، ويحقق ما استطاع من مكاسب للإحياء الإسلامي ، وللنهضة الإسلامية في مصر، ويفتح الآفاق أمام الأمة لكي تنهج نهجاً راشداً وعاقلاً ومسئولاً وآمناً في سبيل إعادة الإسلام حياً في الوجدان وفي الفكر وفي المؤسسات كافة^(١).

وترى نفس الوثيقة أن الحزب الإسلامي يجب أن يهدف إلى تحقيق أمور أساسية يمكن إجمالها في التالي:

أولاً: وقف الهدر في الطاقات الإسلامية، وإنهاء مسلسل حرق الأجيال، من خلال الدخول في مغامرات تنظيمية عنيفة أو غير عنيفة، تنتهي عادة بخسائر فادحة من الطاقات الإسلامية ومن مقدرات الوطن ذاته أيضاً، بدون أي مردود حقيقي،

(١) جمال سلطان : « مراجعات في أوراق الحركة الإسلامية في مصر » ، دار المنار الجديد، ١٩٩٩ .

إلا النكاي في السلطة السياسية، أو إخراجها أو إثارة القلق في أوساطها ، وهذا كله - إذا صح اعتباره مكسباً - هو من قبيل الغفلة في الممارسات العامة ؛ لأن أي عاقل لا يمكنه أن يدفع تكلفة باهظة لمجرد الحصول على مكسب شكلي أو نفسي لا قيمة له، لقد أهدرنا من طاقاتنا ورجالاتنا ما يكفي لإقناعنا بإعادة النظر في مجمل التجربة السابقة، وأصبح من الضروري أن نضن بما تبقى من طاقاتنا على مسلسل الإهدار، وأن نعمل على حشد الجهد الإسلامي وتنميته واستثماره في مشروع استراتيجي حقيقي ومستقبلي وواقعي لخدمة الدعوة الإسلامية ورسالتها وأهدافها الأساسية .

ثانياً: وقف الهدر في مقدرات الوطن ذاته، والأمة بكاملها؛ إذ أن المواجهات العنيفة مع مؤسسات الدولة أو بعضها يدفع فاتورتها المواطن العادي ، والقوى الشعبية كلها، وإذا كانت هناك خصومة مبررة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي ، فليس من المعقول أن أتخذ المجتمع كله رهينة لحسم هذه الخصومة ، بل أن هذا الذي حدث أساء إلى الحركة الإسلامية واستعدى بعض قوى المجتمع ضدها بدون أي مبرر، إن الوطن هو - في النهاية - مسؤوليتنا جميعاً، وينبغي أن ينأى هو بمقدراته عن أي أذى ، بل نحن الذين نحمله ونفتديه إذا أراد أحد بسوء .

ثالثاً: الانتقال بالحركة الإسلامية من كونها «قضية أمنية» إلى اعتبارها «قضية سياسية»، إن الحركة الإسلامية صاحبة مشروع دعوي وسياسي وإصلاحي حقيقي ، وهو - في تقديري - مشروع المستقبل لنهضة هذه الأمة وعودتها إلى مجدها التليد، وهو المشروع الوحيد الذي يحقق التلاحم بين ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، ويحقق تواصل الأجيال ، ويستثمر هوية الأمة ودينها لإثارة الحماسة الصادقة في نفوس أبنائها نحو النهضة الشاملة والفذة ، ولكن الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه

الحركة الإسلامية في مصر، هو أنها أتاحت الفرصة لخصومها السياسيين في السلطة أو في المعارضة، لكي يخندقوها في خندق «القضية الأمنية»، فطالما رضيت أن تكون تنظيماً سرياً، أو أن تمارس العنف المسلح ضد السلطة فقد رضيت بأن تكون «حالة أمنية»، ويصبح مشروعك السياسي مهمشاً وغير فعال في المواجهة، لماذا هذا التفريط الذي وقعت فيه الحركة الإسلامية في حق من حقوقها، وسبيل مهم للغاية لتحقيق أهدافها الدعوية والسياسية، لماذا لا تطرح مشروعها الفكري والدعوي والسياسي علانية وتدافع عنه وتقتحم المنابر الشرعية، وتخوض المعارك السلمية فيها إلى آخر مدى، فكل خطوة تخطوها في هذا السبيل هي مكسب حقيقي، وكل تعنت من السلطة ضد مطالبها الشرعية هو خصم من رصيد السلطة - أي سلطة - وإضافة لرصيد الحركة الإسلامية، وصحيح أن مثل هذا التوجه ليس مفروشاً طريقه بالورود أو معبدة ووطيئة وسهلة، وكذلك سبيل العمل السري أكثر صعوبة وأخطر مسلكاً وأضخم تكلفة، ومع ذلك اندفعت فيه الحركة، فلماذا لا تجاهد جهاداً مماثلاً في العمل السياسي، وتكلفته أقل كثيراً، وبالمقابل تكلفه قمعه عالية على خصومها.

رابعاً: التأسيس لخبرة حركية جديدة للحركة الإسلامية، تعتمد على العمل السياسي العام، العلني والسلمي، تكتسب من خلاله الكوادر الإسلامية خبرات التعامل مع الواقع السياسي المعقد، وفنون التفاوض السياسي، وتمتلك حساسيات الاستشعار عن بُعد لتوجهات الحالة السياسية وارتباط الداخل بالخارج، وكيف تستفيد من التحولات السياسية لصالح مشروعها الدعوي والإصلاحي، واكتناز خبرات التعامل الحيوي مع الفرص التاريخية، ودراسات الجدوى السياسية - إن صح التعبير - وصياغة استراتيجية ناضجة تحكم خطوات الحركة، واختيار

الخطوات والآليات والأساليب الملائمة لتحقيق هذه الاستراتيجية ، ووضع الأهداف المحلية والنهائية في ضوء احترام خصوصيات الواقع وتوازناته ، وليس من خلال القفز عليه ، وإهدار معطياته الحاكمة للفعل السياسي ، أي فعل سياسي ، ونحو ذلك من خبرات عديدة تفتقدها الحركة الإسلامية بحكم انعدام خبراتها في العمل السياسي العام .

خامساً: اكتساب مظلة سياسية قانونية تستطيع الحركة من خلالها إزالة اللبس الذي وقع لدى الجماهير تجاه الحركة الإسلامية ومشروعها السياسي والإصلاحي ، وتحمي أيضاً شباب الحركة الإسلامية من مسلسل الاضطهاد الأمني المتتالي ، والذي يترواح ما بين الاعتقال العشوائي وتدبير القضايا التي تنتهي بأحكام بالغة القسوة بها في ذلك أحكام الإعدام ، حيث تتحول أفواج الشباب الإسلامي إلى فرصة رائعة للترقي الوظيفي لدى بعض رجال الأجهزة الأمنية !

سادساً: الإفادة القصوى من الجسور التي يتيحها العمل السياسي العام في الالتحام مع جماهير الأمة، في مختلف المواقع والمستويات ، واستخدام منابرهم العديدة والمتنوعة سياسياً واجتماعياً وإعلامياً، بما يتيح الفرصة لإيصال رسالة الدعوة إلى جذر المجتمع، واستفاضة البلاغ، وكسر الحلقات الضيقة التي تفرضها السلطة على النشاط الإسلامي، وليس من شك في أن هذه الجسور الجديدة تتيح الفرصة لاكتشاف طاقات إسلامية مطمورة في المجتمع، كانت تبحث عن فرصة الظهور والتميز والعطاء، وكذلك تتيح نمواً حركياً وسياسياً ونفسياً وثقافياً طبعياً ومتوازناً ومتكاملاً لدى أبناء الحركة الإسلامية، بما يجعلهم أقرب إلى الجماهير والواقع، وبما يؤهلهم لكي يكونوا قادة للمجتمع - كل المجتمع - وليس مجرد قادة لتنظيم منعزل داخل ذلك المجتمع.

سابعاً: الحزب السياسي إضافة وليس خصماً في مجال العطاء الإسلامي للمجتمع ، فهو ليس بديلاً عن أي نشاط أهلي آخر، في الحالة الإسلامية أو في غيرها سواء، فالعمل الأهلي شيء والعمل السياسي شيء آخر، ومن ثم فهذا التوجه الجديد ليس إهداراً لجهود الدعاة المسلمين في مختلف المواقع، وليس بديلاً عن جهودهم التربوية والدعوية، وإنما الحزب إضافة إلى تلك الجهود واستثمار لها، وكذلك المؤسسات الأهلية التي تنشط في مجال الدعوة والخدمات المتصلة بها، كجماعة أنصار السنة أو الجمعية الشرعية أو المدارس السلفية العلمية، أو غير ذلك من الجهود الأهلية المشكورة والمحمودة ، وإنما الحزب السياسي الإسلامي يطرح نفسه بالفعل كبديل للتنظيمات التي تتعاطى العمل العام أو التغيير السياسي من خلال العمل السري أو العنيف، مؤكداً أن طريق الإصلاح السياسي المناسب للحالة المصرية ، إنما يكون عبر العمل السلمي والعلمي^(١).

والوثيقة تعد أحد أبرز محاولات التأصيل الفكري للتيار السلفي للتحويل نحو العمل العلني العام والسلمي كبديل عن انتهاج العنف والعمل السري والسعي نحو بناء خبرة إسلامية حركية في هذا المجال نتيجة افتقاد الحركة الإسلامية في مصر للتراث والنماذج التي تستلهمها في الخبرة السياسية حيث لم تكن هناك في السابق أية أحزاب إسلامية يستطيع أبناء الحركة الإسلامية أن يتخذوها نموذجاً على إمكانية المشاركة الفعالة والنظيفة في الحياة السياسية، متطهرة من مظاهر الفساد التقليدي في العمل الحزبي التقليدي والذي تحترفه - عادة - شخصيات محسوبة على الأحزاب اللا دينية «العلمانية» على اختلاف توجهاتها من أقصى الليبرالية إلى أقصى اليسار، بل أن الحركة عجزت - بفعل العزلة والمواقف النظرية المجردة والبعيدة عن الخبرة

(١) المرجع السابق.

المباشرة بالواقع لهذا توجه جمال سلطان بمشروع حزبه إلى أفراد الجماعة الإسلامية والجهاد وكل من يؤمن بهذه الفكرة ، ويقول إن طريق الإصلاح الإسلامي في مصر الآن لا بد أن يحسم لصالح الجهاد الإسلامي السياسي والسلمي ، وبالتالي لا بد من الانتقال من مرحلة العنف وطي هذه الصفحة الخاصة بالعمل المسلح والبحث في إمكانيات أو آليات العمل السياسي أو التغيير والإصلاح السلمي^(١) لكن المبادرة توقفت عند هذا الحد ورغم إعلان صاحبها انه بصدد صياغة البرنامج ذو المرجعية الإسلامية السلفية فإن هذا البرنامج لم يظهر ولم ينشر حتى الآن.

والملاحظ على مجمل المبادرات السابقة والتي توجهت بالأساس لشباب التيارات الجهادية أنها لم تكن بالأساس نتاج جهد وتأصيل نظري واجتهاد فكري يعبر عن موقف واضح ومحدد لأحد تنظيمات هذه التيارات ورغبته في الاندماج في العمل السياسي العام بمقدار كونها محاولات فردية للتواجد الإعلامي أو الإشارة لواقع تغيب هذا التيار ساحة العمل السياسي .

■ حزب الوسط :

محاولة جادة لتحديث الخطاب السياسي والفكري الإسلامي :

في يناير ١٩٩٦ قدم أبو العلامي طلباً لتأسيس حزب سياسي ذي مرجعية إسلامية تحت مسمى (حزب الوسط)، ومؤسسه هم مجموعة من الجيل الوسيط في جماعة الإخوان المسلمين، لكن قوبل هذا الطلب بريبة في الأوساط السياسية؛ خشية أن يكون الحزب غطاءً سياسياً لجماعة الإخوان المسلمين، وعندما رفض طلب الترخيص تم التقدم به للمرة الثانية في مايو، ورفض للمرة الثانية ١٩٩٨، ثم

(١) (الوطن العربي) مع وكيل المؤسسين في أول حزب إسلامي islahparty.tripod.com.

للمرة الثالثة في مايو ٢٠٠٤ ، على الرغم من صدور تقرير هيئة مفوضي المحكمة ١١-٧-٢٠٠٥ بالموافقة على طلب تأسيس الحزب، والإشادة ببرنامجه^(١) إلا أنه تم رفضه للمرة الرابعة في سبتمبر ٢٠٠٩ وفي كل مرة كان المؤسسين يقومون بتتقيح مفاهيم الحزب وبتوسيعها ليس هذا فقط بل كانت محاولات تأسيس الحزب تكسب أنصار جدد من بين أكاديميين وقيادات مهنية وعمالية وقضاة سابقين ومفكرين، أبرزهم الدكتور عبد الوهاب المسيري وعدد من الأقباط والنساء.

والمتبع لمسيرة المبادرات المتصلة على مدار أكثر من ١٣ عام للحصول على ترخيص بإقامة حزب الوسط سيجد أنه من الخطأ التعامل مع تيار حزب الوسط على أنه مجرد انشقاق تنظيمي لمجموعة من شباب الإخوان ، بل هو في الحقيقة تعبير عن صراع فكري وسياسي أعمق بين خط البنا التقليدي الذي بنى كل خبرته وممارسته السياسية على التحرك في إطار أو من داخل إطار جمعية دينية تخضع لمبادئ الولاء والطاعة، وتيار ينتمي لجيل آخر ولديه خبرة وخلفية تاريخية مخالفة يمكن الإشارة إلى أبرز ملامحها في :

١- أن الانحيازات الفكرية والتربية السياسية لأبناء هذا التيار من الجيل الشاب وقادتهم تمت خارج جماعة الإخوان وبعيدا عن أساليب التربية التقليدية لأعضائها،

(١) أشار التقرير الذي أصدرته هيئة مفوضي مجلس الدولة والذي أعده المستشار فريد نزيه نائب رئيس مجلس الدولة، إلى أن الحزب يستمد اجتهاداته من مقاصد الشريعة الإسلامية، ويقدم مفهوما مستنيرا لها بما يقبل التعدد والمراجعة التي هي سمة النظام الديمقراطي، وهو في ذلك يعد ميمزا عن سائر الأحزاب القائمة. وفي المحور السياسي رأى الحزب التداول السلمي للسلطة وتحديد زمنية شغل المواقع الأساسية في قمة السلطة العامة وأن المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصرى فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة، وتأكيد حرية الاعتقاد الديني وإقامة الشعائر بحرية لجميع الأديان السابوية.

(تحول تاريخي في تقرير مفوضية مجلس الدولة، www.al-araby.com/docs).

وتراثها الفكري والتنظيمي، وبالتالي كان ارتباط عدد منهم بالجماعة (خاصة القيادات منهم) في جوهره ارتباطاً عملياً مبني على الحسابات والاختيارات السياسية التي تضمن لهم الاستمرار والقدرة على استكمال مشروعهم لتغيير المجتمع، على عكس النخبة التقليدية لجماعة الإخوان الذين استكملوا إعدادهم الفكري والسياسي داخل الجماعة التي ارتبطوا بها في الغالب لدوافع روحية ووجدانية أو شخصية أو عائلية، هذا الاختلاف في حالتنا تلك كان عاملاً مدعماً للنزعات الاستقلالية لنخبة هذه الكتلة الشبابية خاصة في ظل التحرر النسبي من الخط الفكري التقليدي لحسن البناء وضعف مستوى تمثلها أو إيمانها بمبدأ الولاء والطاعة المطلقة للقيادة.

٢- تحرر هذه الكتلة من الشباب ونخبتها من تراث المحن التي أصابت الإخوان وأثارها وما خلفته من مشاعر الثأر أو الخوف لدى الحرس القديم وتأثير ذلك على المواقف السياسية للجماعة، لهذا كانوا أكثر قدرة ورغبة على بناء التحالفات السياسية مع قوى المعارضة الأخرى بما فيهم الجناح الناصري، بل وأخذ مواقف أكثر راديكالية في مواجهة الدولة^(١).

٣- اكتسب هذا الجيل من الشباب ونخبته نفوذه الفعلي، ونجاحاته التي حققها، وخبراته التي راكمها من خلال التحرك في إطار المنظمات العلنية والأطر الشرعية

(١) في هذا المجال يذكر لشباب هذه النخبة مبادراتهم وتنظيمهم للحوار الوطني بين القوى السياسية بهدف إصدار « وثيقة الوفاق الوطني » وهي المبادرة التي نظمتها لجنة التنسيق بين النقابات المهنية ومقررها المهندس أبو العلا ماضي، والتي يسيطر عليها رموز النخبة الجديدة للإخوان من خلال مواقعهم النقابية، وهي المبادرة التي انتهت بالتوصل لوثيقة كان عليها إجماعاً وطنياً بعد جلسات حوار امتدت لعدة أشهر، والتي رفض مأمون الهضيبي أحد أبرز رموز النخبة القديمة التوقيع عليها.. فوق عليها أبو العلا ماضي بصفته (لمزيد من التفاصيل طلعت ربيع-الوسط والإخوان مركز يافا للدراسات والأبحاث)

والجماهيرية، وهي الخبرة المتقدمة لدى نخبة شيوخ جماعة الإخوان خاصة جناح التنظيم الخاص الذي يسيطر على مقاليد الأمور في الجماعة، والذي تربي ونشأ في ظل خبرات معاكسة تقوم على العمل السري وفلسفته، وهو ما خلق في كثير من الأحيان مجالات للخلاف وتبادل الضغوط^(١).

أدت هذه العوامل المرتبطة بتوحد ظروف النشأة التاريخية وظروف الانضمام لجماعة الإخوان إلى بلورة تيار منفتح اصلاحي شاب في مواجهة الحرس القديم أو التيار التقليدي، وهو ما ولد مقاومة حادة من قبل نخبة التيار التقليدي (خاصة جناح التنظيم الخاص) في إطار السعي إلى تحجيم نفوذ التيار الإصلاحي المنفتح وإخضاعه لرؤيتها وتوجهاتها خشية انفلات الأمور، وفقدانهم لنفوذهم أو تحققها جسهم بالعودة مجددا لسنوات المحن والمطاردة القاسية، لهذا تكتلت النخبة التقليدية لوقف زحف النخبة الشابة المرتبطة بأفكار الانفتاح والإصلاح، وكان موقفها ضد مبدأ تأسيس حزب سياسي، وهو الموقف الذي يتجاوز الخلاف الفكري إلى السعي للحيلولة دون منح هذا الجيل منبر وأداة للعمل السياسي الجماهيري يمكن أن تهدد سيطرة الجناح التقليدي على زمام الأمور داخل الجماعة^(٢).

في ظل هذه التوازنات كانت محاولات رموز تيار الإصلاح والانفتاح من الجيل الشاب داخل الجماعة محكومة ومقيدة بالإطار الفكري العام للجماعة في محاولاتها السعي لإحداث تحسينات أو تغييرات جزئية، إلا أن حزم الجناح التقليدي أو جيل

(١) لمزيد من التفاصيل حول جيل والوسط وتساعد دوره داخل جماعة الإخوان يمكن الرجوع إلى : د. عماد صيام «الإخوان المسلمون: الصراع هل يحكم المستقبل؟» مجلة الديمقراطية، العدد التاسع شتاء ٢٠٠٢، تصدر عن مؤسسة الأهرام.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول سمات وملامح الاختلاف بين التيار المنفتح والتقليدي راجع قصة الوسط (٢)، عصام سلطان ٢٦/٩/٢٠٠٩ www.alwasatparty.com

الحرس القديم في وقف أي محاولات لهذا التيار الإصلاحى الشاب في التطوير والذي قد يسمح بتنامي نفوذهم دفعهم بشكل علني إلى الصدام معه، والذي وصل إلى توحد موقف الجماعة الرسمي مع موقف الدولة في مواجهتهم، فحزب الوسط حين بدأ في تقديم أوراقه في يناير ١٩٩٦م إلى لجنة الأحزاب السياسية، كان معظم مؤسسيه أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين آنذاك، بل كانوا يحتلون مواقع قيادية في الجماعة، ومارست قيادة الجماعة ضغطاً مباشراً على جزء كبير منهم ونجحت في دفع ٦٣ مؤسس من أصل ٧٤ في سحب اعتراضهم أمام المحكمة على قرار لجنة الأحزاب برفض تأسيس الحزب^(١)، كان هذا الصدام هو ذروة الصراع الداخلي والذي خرج للعلن وفرض على العديد من أبرز رموز هذا التيار أصحاب مبادرة تأسيس حزب الوسط الخروج من الجماعة (بالاستقالة أو الفصل من التنظيم)، وهى العملية التي فتحت أمامهم آفاق جديدة لتجديد خطابهم السياسى والفكري دون التقييد بأي توازنات خاصة بعد أن أعلنت الجماعة عدائها للسافر لتلك المجموعة^(٢)، وهو ما خلق نوع من القطيعة والتجاوز للخطاب والممارسة السياسية

(١) طلعت ربيع «الوسط والإخوان القصة الكاملة.. الوثائق.. لأخطر صراع سياسي في التسعينيات»، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ص ٥٤.

(٢) تنوعت أشكال العداة بداية من الهجوم الإعلامى وعلى مواقع الانترنت، مروراً بالمقاطعة، والضغط على المؤسسين من أعضاء الجماعة لسحب توكيلاتهم، أو بالتلميح في الصحف على لسان العديد من قادة الجماعة بارتباط الحزب بالجماعة لزيادة مخاوف الدولة حول علاقته بالإخوان وبالتالي منع الترخيص له، نهاية بإصدار رسائل تقرر على الأسر الإخوانية، مهاجم شباب الوسط مثل رسالة «الفوائد من الشدائد» وكان أهم ما ورد بها حديث الرسول ﷺ: «من شذ عن الجماعة فقد شذ إلى النار»، وحديثه أيضاً: «إن كان به خيراً فسيلحقه الله بنا»، وقول الله عز وجل: «وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ»، بما مفاده ومؤداه أن مجموعة الوسط هى أولاً: ليس فيها خير لأنها لم تلحق بجماعة الإخوان، وثانياً: هى مجموعة قد تولت، وثالثاً: هى فى النار لأنها قد شذت عن الجماعة!! وما زالت تلك الرسالة مقرررة على الأسر الإخوانية، لم ترفع بعد (عصام سلطان الجديد- السبت ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩).

الإخوانية التقليدية ، وهو ما يبدو في التوجهات الاستراتيجية للحزب والتي استهدفت :

- إقامة مصالحة تاريخية بين الفكرة الإسلامية السياسية وبين باقي مكونات المجتمع ، فالمشكلة أن المشروعات ذات المرجعيات الإسلامية تبتعد عن أن تكون جزءاً من الحياة السياسية في مجتمعاتها^(١)، وهو ما حاول برنامج حزب الوسط تجاوزه وأكد على أن « النهوض بمصر وإخراجها من عثرتها أمر لا يمكن لتيار واحد أن يقوم به وإنما هو عمل يحتاج إلى فكر الكل وجهدهم » ، ومن هنا رفض مؤسسو حزب الوسط « العمل السياسى القائم على الاستحواذ أو الاستئصال. ويؤمنون بأنهم ليسوا في صراع ولا تصادم مع أى من التيارات الوطنية، وإنما يقدمون الوسط باعتباره اجتهادا يطرح رؤية وطنية حضارية تمثل إسهاما تحتاجه الحياة السياسية في مصر ويهدف للبناء مع الآخرين من أجل خير الوطن ورفعته»^(٢) ، وكان الانعكاس المباشر لهذه الرؤية ما نراه في تركيبة الأعضاء المؤسسين والتي تضم أقباط، ونساء «محببات وسافرات»، وتجار وعلمايين، من كل المحافظات المصرية. وهو ما يكاد يصبح معه حزب الوسط نوعاً من حركة تجمع واسعة.

- بناء توافق سياسي، قادر على التأثير على السلطة في دوائر صنع القرار والتأثير على الرأي العام وهو ما يعنى بناء تحالفات مع القوى الديمقراطية والقوى الجديدة، خاصة ما ينتمي منها إلى الجيل الوسيط في الحركة الديمقراطية المصرية ، بهدف إحداث إصلاح سياسي حقيقي، تكون الحركة الإسلامية جزءاً منه، وجاء في

(١) أبو العلاماضي: الحزب السياسي للإخوان المسلمين مجرد فقاعة، ١١ مارس ٢٠٠٧،

www.islamtoday.net

(٢) راجع برنامج حزب الوسط على موقع الحزب www.alwasatparty.com

التمهيد لبرنامج الحزب أن مؤسسو حزب الوسط الجديد يرون « أن الأوطان الحرة لا تملك ترف الاستغناء عن جهود أحد من أبنائها، ولا تستطيع إهمال رأي فريق منهم. ويعتقدون أن الأمة تكون أقوى عزما وأعظم شأنًا عندما تتضافر جهود أبنائها وتعدد اجتهاداتهم على اختلافاتهم. ومصر العزيزة أغلى على أبنائها وبناتها من أن يقعد عن المساهمة في إقالتها من عثرتها الراهنة كل قادر على ذلك بالفكر والرأي والعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي»^(١) ولعل أبرز تجسيد لهذا الدور الفاعل الذي لعبه أبناء تيار وحزب الوسط في تأسيس وقيادة حركة كفاية وفي مقدمتهم المهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي الحزب الذي تمتع بعضوية لجنة تنسيق حركة كفاية منذ لحظات تشكيلها الأولى، بالإضافة للدكتور عبد الوهاب المسيري أحد ابرز مؤسسي الحزب والذي تولى منسق عام الحركة وكذلك الدكتور عبد الجليل مصطفى منسق عام حركة كفاية الذي خلف الدكتور مسيري بعد وفاته.

-السعى لإنضاج الفكرة الإسلامية السياسية، فهي مازالت تعتمد على الشعارات وعواطف الناس، وهو ما يشكل خطراً على المدى البعيد؛ فليس بالشعارات تحيا المجتمعات، إنما تحيا بالأفكار والمضامين والحلول الحقيقية لمشكلات الناس^(٢) وقد سعى برنامج الحزب إلى تحقيق هذا بوضع تصورات واضحة ومحددة لرؤيته في نظم الرعاية الصحية والاجتماعية والنظام التعليمي والعلاقات الخارجية قائمة على تحقيق قيمتين رئيسيتين هما قيمتا العدل والحرية ومعلنا انحيازه الواضع إلى الطبقتين الوسطى والفقيرة حيث يؤكد البرنامج على أن

(١) المرجع السابق .

(٢) أبو العلا ماضي: الحزب السياسي للإخوان المسلمين مجرد فتاعة، ١١ مارس ٢٠٠٧،

www.islamtoday.net

« الهم الأساسي الذي يشغل المؤسسين هو البحث في سبل النهوض بأبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة لأنهما تتحملان أعباء تزداد الأوضاع الاقتصادية في مصر. والاهتمام بأولئك الذين يمثلون الأغلبية من الشعب المصري من الفقراء وأصحاب الدخل الثابت والمتوسطة وهو أمر لا يتعارض مع حرية السوق ولا مع مصالح الرأسمالية الوطنية. فالهدف هو سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء عبر رفع مستوى معيشة الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى ودعم الخدمات المقدمة لهم وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى واستعادتها إلى قلب المجال العام»^(١).

- التأكيد على أن أى مشروع سياسي في مصر لن يحظى بنجاح يذكر إذا أهمل الدين، لكن لا يجب النظر إلى الإسلام بشكل رئيسي على أنه دين، إنما هو حضارة يشارك فيها كل التجمعات الاجتماعية، لأنهم يعيشون ضمنها. نموذج لهذه الأحزاب الديمقراطية في الغرب، والتي تسمى نفسها مسيحية، لكنها تعمل كل ما هو مختلف عن ما هو بارز دينياً. أى تعمل في إطار مدني، هذه الرؤية تستند إلى سعى حزب أو تيار الوسط إلى إعادة الاعتبار للشريعة وإلى ضم تأويلات حديثة ديموقراطية للشريعة تربط الاجتهادات الدينية بالجدل الاجتماعي وبالإجماع الذي تتوصل إليه القوى الاجتماعية وكذلك العلمانيين والنساء، الذي يدافعون من أجل تمثيل مصالحهم^(٢).

فالشريعة كمرجعية ليست مجرد نصوص تلى أو أحكام يتم تطبيقها أمام المحاكم، فالمسألة أعمق من هذا بكثير، فالشريعة منظومة قيمية ومعايير مرجعية يهتدي الناس بهديها في سلوكهم أمام القانون، وأمام أنفسهم في حياتهم العامة والخاصة،

(١) راجع برنامج حزب الوسط على موقع الحزب www.alwasatparty.com

(٢) ديموقراطية وتعددية إسلامية www.ar.qantara.de

والشريعة كمرجعية لا تعني أنها مجموعة من القيم الساكنة وإنما هي عملية متحركة حية تهدف إلى تحقيق المقاصد العامة للشريعة من حرمة النفس الإنسانية وحفظ العقل وتفعيل دوره في الحياة، وحرية الاعتقاد، وحرمة المال العام والخاص وصيانة العرض وكرامة الإنسان. وحينها يطرح مؤسسو حزب الوسط الشريعة كمرجعية نهائية فإنهم يسعون إلى جعلها متفاعلة مع جوانب الحياة جميعا ووضعها موضع التطبيق عن طريق تخير الاجتهادات التي لا تصيب حركة المجتمع بالشلل، وهي اجتهادات بشرية تستضيء بمقاصد الشريعة العامة وكلياتها الأساسية، ولكنها تظل اجتهادات تختمل الصواب والخطأ، وقابلة للأخذ والرد والنقد والمراجعة، كما أنها قابلة أيضا لإعادة النظر والتغير من زمان لزمان ومن مكان لمكان، في إطار هذا الفهم استطاع برنامج الحزب أن يستخلص جوهر مقاصد الشريعة ليس فقط في بناء برنامج سياسي قائم على قيمتي العدل والحرية ولكن أيضا في الدعوة إلى حزمة من القيم المرتبطة بجوهر وأساس الدولة المدنية الحديثة، وهي حزمة من القيم الأخلاقية التي تشكل النواة الصلبة لمنظومة القيم الإسلامية، وطالب البرنامج بإدماج هذه القيم في سياسات الإصلاح حيث يؤكد البرنامج على «أنه لا يمكن فصل الجانب القيمي والأخلاقي عن عملية التنمية. فانهيار المنظومة الأخلاقية في المجتمع تؤدي إلى الإخلال بقيم العدل والمساواة وتؤدي بالتالي إلى تثبيط الهمم وسيادة الشعور العام باليأس». ثم يستطرد البرنامج في الإشارة إلى تلك القيم الكابحة لعملية النهضة والتقدم مشيرا إلى أنها تشمل

- الحث بالعهود والتعاقدات والشهادة الزور.

- الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.

- التسبب والإهمال واللامبالاة.

- ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.
- غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.
- زيادة معدلات الجريمة والعنف.
- ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.
- انخفاض قدرات المواطنين - وأحياناً رغباتهم - على العمل المنتج النافع.
- اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل ، وفي تطبيق القانون ، وفي توفير فرص العمل وفي القدرة على النفاذ إليها^(١)).
- وبالإضافة إلى الصياغة التي تبعد كل البعد عن الصياغات ذات الطابع الديني أو الوعظي وللتأكيد على مدنية التوجه في نشر ثقافة وقيم التحديث يطرح البرنامج آليات دمج الإصلاح القيمي بالإصلاح السياسي العام من خلال :
- غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة. من خلال المؤسسة التعليمية كأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- نشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك القيم، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. وليس المقصود هنا إنتاج برامج ذات طابع تعبوي خطابي ولا مادة فنية تلقى على الناس محاضرات في الأخلاق والقيم، وإنما المقصود هو رؤية إعلامية متكاملة تضع البعد القيمي في قمة أولوياتها وتبث عبر برامجها الثقافية والفنية القيم المراد دعمها وتكريسها.

- تجديد الخطاب الديني السائد وإصلاح أساليبه، وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السلبية والمعاني الانعزالية التي يحتويها؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع، وتفعل دوره في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبخاصة فئة الشباب .

- المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد في قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين، وهو التوجه الذي يدعمه مجموعة من إجراءات الشفافية مثل إعلان الذمة المالية، ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية وبعدها،... وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مختلف مواقع المسؤولية^(١).

- كان التأكيد على مبدأ المواطنة أحد أبرز ملامح برنامج حزب الوسط في التأكيد على مدنيته لهذا فالحزب يؤمن بحرية الاعتقاد حيث يؤكد البرنامج على (حرية الاعتقاد الديني، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع)^(٢)، وعدم جواز التمييز بين أي من أفراد الشعب المصري بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين في جميع الحقوق والالتزامات وكذلك حق الجميع في تولي المناصب والولايات العامة حيث ينص البرنامج على أن (المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية.)^(٣) كما يؤكد البرنامج على المساواة الكاملة

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

بين الجنسين، المرأة والرجل، في الأهلية السياسية والقانونية وهذه المساواة تضمن للمرأة تولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة. لهذا يؤكد البرنامج وبشكل صريح على (المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب)^(١).

وتشير قراءة برنامج حزب الوسط إلى أن التطور الأبرز في مسيرة الحزب هو نزوع القداسة عن الاجتهادات الدينية وإخضاعها لمصالح واحتياجات الأمة جماع الأمة، وهي مصالح متغيرة ومتطورة مع الظروف والأوضاع الحياتية، فالاجتهادات الدينية وتطبيقها هي في النهاية اجتهادات واختيارات بشرية هدفها تحقيق المصلحة العامة وهذه هي مقاصد الشريعة. لهذا تمثل هذه المحاولات أول محاولة من قبل احد فصائل الإسلام السياسي لتقديم إنجاز فكري وسياسي حقيقي ومتقدم تجاه الاندماج في النضال الديمقراطي العام.

والخلاصة أن الاطلاع على مسيرة تحديث الخطاب السياسي والفكري لفصائل الاسلام السياسي في مصر من خلال تتبع موقفها من قضية الاندماج في العمل السياسي العام ومن على أرضية ديمقراطية ومدنية بكل ما تحمل هذه المفاهيم من دلالات ترتبط بقيم تداول السلطة، والمشاركة، وعدم التمييز، والاحتكام لصندوق الانتخابات، ومرجعية الدستور كعقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الأفراد، وبين الأفراد والدولة.. إلخ سنجد أن هذه التوجهات مازالت لا تحظى بالقبول الرسمي لدى الغالب الأعم من قوى ونشطاء حركة الإسلام السياسي، وأن تيار حزب الوسط مازال يمثل استثناء لم يحظ نتيجة تحالف الدولة والتيارات الإسلامية

(١) المرجع السابق.

التقليدية بفرصته في العمل في ظل حماية القانون.

وهنا تبدو من لغة وصياغة البرنامج أنه يتجاوز كونه مجرد مقترحات سياسية لأحد القوى السياسية التي تتقدم به لجمهور المصريين بطلب تأييده لإجراء التعديلات الدستورية والقانونية الواردة به ، بل إن لغته تشير إلى اعتبارها برنامج للعمل والتنفيذ وغير قابل أصلا للمفاضلة أو اختيار بينه وبين أفكار وبرامج أخرى

